



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين

دور إدارة المخاطر
في التحكم بدرجة الأمان المصرفي
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة في سورية"
(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية)

إعداد
عزه معاذ رمضان

إشراف
أ.الدكتور علي كنعان

دمشق - 2018

الإهداء

إلى من كان لهما الفضل الأكبر

أمي الحبيبة

قدوتي أبي

إلى جدتي أطال الله عمرها

إلى أمي الثانية ... خالتي الحبيبة وفاء

إلى سندي ... إخوتي مينا ويزن

إلى من قضيت معهم أجمل أيام عمري ... أصدقائي وزملائي الأعزاء

إلى كل من تمنى لي الخير

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

الشكر والتقدير

بدايةً يسعدني ويشرفني أن أتوجّه بشكرٍ خاصٍ إلى أستاذي المشرف الدكتور علي كنعان لتفضّله الكريم بالإشراف على هذه الرسالة، والتي كانت لتوجيهاته القيّمة الأثر الأكبر في إتمام هذه الرسالة، فله مّنيّ وافر الشّكر والامتنان.

كما أتوجّه بالشّكر إلى أعضاء لجنة الحكم المحترمين الذين تفضّلوا بتقديم ملاحظاتهم القيّمة مقدرةً لهم جهودهم في قراءة هذه الرسالة وتقويمها وإثرائها بالملاحظات القيّمة.

كما وأتقدّم بجزيل الشكر إلى جامعة دمشق وأساتذتي في كليّة الاقتصاد على كل ما قدّموه خلال مسيرتي الدراسيّة من معلوماتٍ قيّمة.

وإلى كلّ من ساعدني وساهم في إنجاز هذا العمل كلّ التقدير والاحترام.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	الملخص باللغة العربية
الفصل الأول (مخطط البحث)	
1	1-1- مقدمة
3	1-2- مشكلة البحث
3	1-3- أهمية البحث
4	1-4- أهداف البحث
4	1-5- فرضية البحث
5	1-6- متغيرات البحث
5	1-7- منهجية البحث
6	1-8- حدود البحث ومحدداته
7	1-9- الدراسات السابقة
الفصل الثاني (دور التحليل المالي للمصارف التجارية في تحديد درجة الأمان المصرفي)	
16	تمهيد
المبحث الأول (الإطار العام للمصارف التجارية)	
17	مقدمة
17	المطلب الأول: نشأة المصارف التجارية وماهيتها
19	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المصارف التجارية
22	المطلب الثالث: وظائف المصارف التجارية

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني (مدخل إلى التحليل المالي)	
مقدمة	28
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	28
المطلب الثاني: أهداف وخطوات التحليل المالي	30
المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	32
المطلب الرابع: أساليب التحليل المالي	34
المطلب الخامس: معايير التحليل المالي	35
المبحث الثالث (مؤشرات التحليل المالي والأمان المصرفي)	
مقدمة	37
المطلب الأول: الأمان المصرفي	37
المطلب الثاني: مؤشرات الربحية	40
المطلب الثالث: مؤشرات السيولة	43
المطلب الرابع: مؤشرات كفاية رأس المال	45
الفصل الثالث (المخاطر المصرفية ومعياري كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الدولية)	
تمهيد	49
المبحث الأول (المخاطر المصرفية وإدارتها)	
مقدمة	50
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها	50
المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية	78
المبحث الثاني (معياري كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الدولية)	
مقدمة	83
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن لجنة بازل	84
المطلب الثاني: اتفاق بازل (I)	86
المطلب الثالث: اتفاق بازل (II)	92

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع (الدراسة التطبيقية)	
تمهيد	102
المبحث الأول (الدراسة التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة ومؤشراتها في البنوك التقليدية الخاصة السورية)	
مقدمة	103
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	103
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء في المصارف التجارية الخاصة السورية	104
المبحث الثاني (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)	
مقدمة	127
المطلب الأول: التحليل الإحصائي	128
المطلب الثاني: النتائج والتوصيات	158
قائمة المراجع	162
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	170

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
27	نموذج ميزانية البنك التجاري	1
61	العرض والطلب على السيولة	2
88	أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول وفق تصنيف لجنة بازل الدولية	3
89	أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) وفق تصنيف لجنة بازل الدولية	4
96	التصنيفات الائتمانية والتتقيات المقابلة لها بالنسبة للدول والبنوك والشركات وفقاً للأسلوب المعياري	5
96	التصنيفات الائتمانية والتتقيات المقابلة وفقاً للضمان	6
104	تاريخ مباشرة المصارف التقليدية الخاصة السورية العمل في السوق المصرفية	7
105	ودائع وتسليفات القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة (2009-2017)	8
107	متغيرات الدراسة وطريقة قياسها	9
108	الأمان المصرفي لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009-2017)	10
110	مخاطر أسعار الفائدة لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009-2017)	11
113	مخاطر الائتمان لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009-2017)	12
114	تطور متوسط مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة (2009-2017)	13
117	نسب السيولة لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009-2017)	14
118	تطور إجمالي الأصول السائلة في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة (2009-2017)	15

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
121	معدّل كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية الخاصّة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009-2017)	16
124	المعدل الوسطي لنسب الربحية لدى البنوك التقليدية الخاصّة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009-2017)	17
128	نتائج اختبار كولموجروف سميرونوف	18
131	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغيرات المستقلة	19
133	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي	20
133	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي	21
134	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي	22
135	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي	23
135	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي	24
136	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي	25
137	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي	26
137	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي	27
138	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي	28

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
139	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي	29
139	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي	30
140	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي	31
141	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي	32
141	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي	33
142	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي	34
143	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي	35
143	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي	36
144	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي	37
145	مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير القوة الإيرادية على درجة الأمان المصرفي	38
145	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير القوة الإيرادية على درجة الأمان المصرفي	39
146	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير القوة الإيرادية على درجة الأمان المصرفي	40
149	مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات	41
151	المتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار	42

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
152	المتغيرات التي تم استبعادها من معادلة الانحدار تدريجياً	43
153	نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي	44
154	جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي	45
155	مصفوفة الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتأثير المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي	46

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
67	أثر التغيرات في أسعار الفائدة على المصرف	1
94	الهيكل العام لاتفاقية بازل (II)	2
99	طرق تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر البنكية وفقاً لبازل II	3
106	تطور الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال الفترة (2009-2017)	4
112	تطور المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	5
115	متوسط مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	6
116	تطور المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	7
119	تطور إجمالي الأصول السائلة في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	8
120	تطور المعدل الوسطي لسيولة القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	9
123	تطور المعدل الوسطي لكفاية رأس المال في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	10
125	تطور إجمالي الدخل التشغيلي في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	11
126	تطور المعدل الوسطي للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)	12
129	رسم بياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	13
130	انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع	14

دور إدارة المخاطر في التحكم بدرجة الأمان المصرفي

المُلخَص

لِما للسلامة المصرفية والأمان المصرفي من أهمية، وفي إطار سعي جميع الدول للحفاظ على سلامة أنظمتها المصرفية، وانطلاقاً من الظروف الحالية لبيئة العمل المصرفي الخاص في سورية، فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى توضيح دور وفعالية إدارة المخاطر كعنصر أساسي في التحكم بدرجة الأمان المصرفي وتحقيق استقرار وسلامة المراكز المالية للمصارف الخاصة التقليدية السورية من خلال تحديد أهمّ العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وما يترتّب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد. وذلك من خلال إجراء تحليل مالي، وإحصائي للمتغيرات، حيث تمّ دراسة سلوك المتغيرات المستقلة والتي يُمثّل البعض منها أهم المخاطر التي تتعرّض لها البنوك ألا وهي مخاطر (أسعار الفائدة - الائتمان - السيولة - رأس المال)، بينما يُمثّل البعض الآخر ربحية هذه البنوك (معدّل العائد على حقوق الملكية - معدّل العائد على الأصول - معدّل القوة الإيرادية)، ودراسة مدى تأثيرها وقدرتها على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الأمان المصرفي) مقاساً بنسبة (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات)، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية الخاصّة خلال الفترة الممتدة من عام 2009 وحتى عام 2017 لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام برنامج الحزمة الخاصّة بالعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Science) لإجراء الاختبارات الإحصائية.

وقد خلّصت الدراسة التحليلية الوصفية إلى تأثّر أداء البنوك التجارية الخاصّة السورية بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، الأمر الذي أثّر بدوره على أعمالها ونتائجها، ودفعها لاستخدام أرباح تقييم مركز القطع البنوي كأداة لتحسين صورتها وصورة نتائجها المالية. كما ودفعها إلى تدعيم سيولتها من خلال اتّباع سياسة للتحوط في محاولة لتدعيم ثقة الجمهور، بالإضافة إلى توقّف معظم تلك المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة وذلك بسبب الحالة السياسية وما يخص البلد من نزاعات وخلافات انعكست على الحالة الاقتصادية بشكل عام وعلى الأوضاع المالية للمقترضين بشكل خاص الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الإعسار المالي وحالات عدم السداد لمجموعات كبيرة من المقترضين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توفّر إدارة فعّالة للمخاطر في البنوك تتولّى عمليّة التقييم الشاملة لكافة أنواع المخاطر التي تواجهها من خلال اتّباع أساليب حديثة وعلمية في تحديد وإدارة وتقييم المخاطر

المصرفية، ووضع خطط طوارئ لمواجهة الأحوال المفاجئة التي قد تتعرض لها تلك البنوك على نحو يضمن سلامة وامتانة مراكزها المالية، وخصوصاً في المرحلة الحرجة التي تمر بها سورية الآن. والعمل على تطوير إجراءات الرقابة المصرفية بما يتلائم مع الواقع المصرفي الحالي ويسهم في زيادة كفاءته وتطوره في إطار متطلبات المعايير الدولية وفي سبيل تحقيق السلامة المصرفية.

الفصل الأول

مخطط البحث

(1-1) مقدمة:

احتلت المصارف منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وباتت تشغل حيزاً أساسياً في الواقع الاقتصادي لجميع دول العالم، إذ لا يمكن تصوّر بناء اقتصاد حديث متطور مع قطاع مصرفي ضعيف وغير فاعل، وذلك كون المصارف تُعدّ الأداة الرئيسية لجمع الموارد المالية وتحويلها إلى استثمارات تدعم النمو الاقتصادي، خاصّةً أنّها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل اللازم لتنميتها. كما وأصبح النظام المصرفي بمثابة الدورة الدموية للاقتصاد ككل والذي يُستدل من خلاله على حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة. وبالنظر إلى الدور المهم الذي تقوم به المصارف، أصبح من الضروري الاهتمام بسلامتها والتي تشكّل انعكاساً كبيراً لسلامة أداء الاقتصاد الوطني واستقرار معدّلات نموه.

هذا وقد ساعدت عدّة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، حيث كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً على تجميع الموارد والتسليف، وسهّلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرّة، كما كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على خلق النقود الخاصّة بها، والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة.

أمّا أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع، ومنذ تلك الفترة شهدت الصناعة المصرفية تحديات متعددة جرّاء التغيرات التي أحدثتها التطوّرات المتلاحقة، والاتّجاه نحو التحرر من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوّعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيداً عن أنشطتها الأصلية. ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة، وواجهت مخاطر جديدة، وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وشكّل كلّ ذلك ضغوطاً متزايدة على النظم المصرفية، وأحدث العديد من الأزمات خاصّةً في مطلع الثمانينات التي بدأت تشهد تزايداً مهماً في حالات إخفاق المصارف، وهناك الكثير من الشواهد في التاريخ المصرفي المعاصر على إخفاق العديد من المصارف التجارية، وقد أثبتت الدراسة العمليّة للعديد من حالات الإخفاق أنّ العامل المشترك فيها كان الخطأ في تعرّف المخاطر وتقدير مداها، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى الإخفاق الذي سبّب الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، والاقتصاد القومي.

نتيجةً لما سبق، وعلى الرغم من أنَّ سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائماً محط اهتمام الإدارة، والأجهزة الرقابية، والسلطات المالية والنقدية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات، لوحظ مؤخراً تزايداً كبيراً في الاهتمام بأمان المصارف، وأصبح جُلّ الاهتمام مُنصباً على تحقيق السلامة المصرفية التي أصبحت مطلباً على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تأمين نظام فعال للرقابة المصرفية يساعد على تلافي الأزمات، ويتناسب مع المعايير الدولية سعياً لضمان سلامة القطاع المصرفي خاصةً في ظل اتّخاذ الكثير من إجراءات التحرر والانفتاح المصرفي.

وبهذا برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات المصرفية. ومن ثمّ أصبحت السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها. وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يُمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثمّ تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرّض لها البنك مستقبلاً واتّخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم المالية. وانطلاقاً من أهمية البيانات المالية الخاصة بالبنوك بالنسبة لكافة الأطراف المتعاملين وخاصةً إدارة المصرف والجهات الرقابية للتأكد من سلامة المركز المالي للمصرف بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام، تأتي أهمية وجود الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة والمفيدة في اتّخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها.

حيث تسعى هذه الدراسة لتطوير نموذج يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحديد درجة أمان القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي والعوامل المؤثرة عليه، والتحديات والمعوقات التي تواجهه، بهدف الخروج بتوصيات تساعد إدارات البنوك في تطوير أدائها والمحافظة على سلامتها وأمانها. وتتناول هذه الدراسة أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** يُمثّل مخطط البحث.
- **الفصل الثاني:** سيتناول التحليل المالي للمصارف التجارية وانعكاسه على الأمان المصرفي من خلال ثلاثة مباحث.
- **الفصل الثالث:** سيتمّ التطرق فيه إلى المخاطر المصرفية ومعيّار كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الدولية من خلال مبحثين.
- **الفصل الرابع:** سيتناول الدراسة التطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

(2-1) مشكلة البحث:

بدأ القطاع المصرفي السوري يعاني مؤخراً ظروفًا صعبة خلال الأزمة الحالية التي تمرُّ بها سورية وما يستتبعها من ظروف اقتصادية غير مستقرة، مما أدّى إلى ارتفاع المخاطر والتحديات التي تواجهه، الأمر الذي استوجب التحوط من هذه المخاطر وإدارتها واتخاذ الإجراءات الضرورية للحد منها في سبيل المحافظة على أداء هذا القطاع، وسلامته الماليّة، وثقة المودعين به باعتباره إحدى القنوات الاستثمارية الهامّة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ومعدّلات النمو الاقتصادي، وخصوصاً في المرحلة الحرجة التي تمرُّ بها سورية.

لذا، ومما تقدّم فإنّ هذه الدراسة اهتمّت بالبحث في العوامل المؤثرة على درجة أمان القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي، ودور إدارة المخاطر كعنصر أساسي في تحقيق استقرار وسلامة المراكز الماليّة لهذا القطاع.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور إدارة المخاطر المصرفية والعوائد الناتجة عن تحملها في الحفاظ على درجة أمان البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟
ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- 1- هل توجد علاقة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي؟
- 2- هل توجد علاقة بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي؟
- 3- هل توجد علاقة بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي؟
- 4- هل توجد علاقة بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي؟
- 5- هل توجد علاقة بين معدّل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي؟
- 6- هل توجد علاقة بين معدّل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي؟
- 7- هل توجد علاقة بين القوة الإبرادية ودرجة الأمان المصرفي؟

(3-1) أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد، حيث تحتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية، كما وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول. وفي ظلّ الظروف الاقتصادية والمالية الحالية السائدة في سورية، وما ترتّب عليها من ازدياد في حجم المخاطر المصرفية نتيجة تغيّر الظروف المحيطة في بيئة العمل المصرفية، أصبح من الأهمية بمكان قياس درجة الأمان في المصارف التجارية الخاصة السورية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتدعيم مراكزها، والمحافظة على سلامتها خدمةً للاقتصاد.

كما أنّ نتائج هذه الدراسة تساهم في تقديم معلومات مفيدة للمتعاملين والمهتمين بمعرفة وضع القطاع المصرفي الذين يتضررون بتأثر هذا القطاع الحساس، مما يساعد على تعزيز الثقة بهذا القطاع.

(4-1) أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تحديد أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي.
- الوقوف على الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر في تحقيق الأمان المصرفي (التقليدي)⁽¹⁾ وتعظيم العائد على الاستثمار.
- إبراز أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية، ودور التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة في إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ألا وهو تلك القضايا المرتبطة بمعايير كفاية رأس المال المصرفي، وإدارة المخاطر المصرفية، والدور الأساسي لمقررات لجنة بازل في تلك القضايا.
- تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية الخاصة السورية يتم من خلاله تحليل العلاقة بين درجة الأمان المصرفي، ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد، بحيث يمكن الاعتماد عليه في تحديد درجة أمان وسلامة البنوك.
- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أمان البنوك التجارية الخاصة السورية، ومساعدة إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة مخاطر (السيولة - الائتمان - سعر الفائدة - رأس المال).

(5-1) فرضية البحث:

- تؤثر المخاطر المصرفية والعوائد الناتجة عن تحملها في درجة الأمان المصرفي.
- وللإجابة على أسئلة البحث تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:
- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.
 - 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي.
 - 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي.
 - 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي.

(1) حيث أن الدراسة لن تتناول المصارف الإسلامية كونها تمتلك طبيعة خاصة وبالتالي تحتاج لبحث مستقل.

- 5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدّل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي.
- 6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدّل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي.
- 7- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي.

(6-1) متغيرات البحث:

اهتمّت هذه الدراسة في البحث عن أهمّ العوامل التي تؤثر في درجة أمان البنوك، والمتمثلة بمؤشرات المخاطرة المصرفية، ومؤشرات العائد المصرفي. وفيما يلي أهمّ تلك العوامل والتي تُمثّل متغيرات الدراسة:

• المتغير التابع The dependent variable

الأمان المصرفي

• المتغيرات المستقلة Independent variables

- 1- مخاطر السيولة
- 2- مخاطر الائتمان
- 3- مخاطر رأس المال
- 4- مخاطر سعر الفائدة
- 5- معدّل العائد على حقوق الملكية
- 6- معدّل العائد على إجمالي الموجودات
- 7- معدّل القوة الإيرادية

(7-1) منهجية البحث:

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستفادة من الكتب والبحوث والدراسات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لوضع الإطار النظري للبحث، بالإضافة إلى الاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 2009 ولغاية عام 2017، من أجل جمع البيانات اللازمة لغايات الدراسة.

وكون الدراسة تبحث طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام منهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية.

(8-1) حدود البحث ومحدداته:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها (11) مصرفاً.

الحدود الزمانية: يتحدد المجال الزمني في هذه الدراسة من عام 2009 وحتى عام 2017.

أما محددات الدراسة فيمكن إيجازها:

- اقتصرت عينة الدراسة على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، حيث تم استثناء البنوك الإسلامية البالغ عددها ثلاثة بنوك من عينة البحث وذلك بسبب اختلاف معايير التعامل معها والنسب المالية مقارنة بالبنوك التجارية.
- اقتصرت فترة الدراسة على الفترة الزمنية ما بين (2009-2017)، حيث خلال هذه الفترة كانت كافة البنوك التي تمثل عينة الدراسة قد باشرت عملها، بالإضافة إلى توفر البيانات المطلوبة لغايات الدراسة.
- لم يتم دراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك بسبب عدم توافر الكم الكافي من البيانات الاقتصادية الكلية اللازمة خلال فترة الدراسة.
- اقتصرت الدراسة على البحث في أثر مؤشرات الربحية ممثلة ب (معدل العائد على الموجودات - معدل العائد على حقوق الملكية - معدل القوة الإيرادية) ومؤشرات المخاطر (مخاطر الائتمان - مخاطر سعر الفائدة - مخاطر رأس المال - مخاطر السيولة) على درجة الأمان المصرفي، ولم يتم التطرق إلى دراسة أثر مخاطر التشغيل وذلك نظراً لصعوبة قياس المخاطر التشغيلية.
- باشر بنك قطر الوطني أعماله في 2009/9/30 (تاريخ التأسيس)، وحقق في معظم سنوات الدراسة قيماً شاذة، لذا تم استبعاده من الدراسة الإحصائية حتى لا تؤثر القيم الشاذة الخاصة ببياناته على نتائج الدراسة.

(8-1) الدراسات السابقة:

سيتمّ عرض الدراسات السابقة بدءاً بالدراسات العربية ثمّ الدراسات الأجنبية وبالتسلسل الزمني داخل كل مجموعة من هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (عبد العزيز محمد أحمد المخلافي، 2004) بعنوان "تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية⁽²⁾."

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كلّ من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف، وذلك عبر اختيار عينة عمدية من المصارف التجارية اليمنية بلغ عددها خمسة مصارف، خلال الفترة الممتدة من عام 1998 إلى عام 2002. وقد استخدمت الدراسة تسعة مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة.

تمّ إجراء تحليل هذه المؤشرات بهدف إبراز الدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي اليمني، وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد، وانعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصرف. كما وتمّ استخدام ثلاثة مؤشرات للمخاطرة المصرفية هي المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة. أمّا مؤشرات العائد المصرفي التي تُشير إلى قدرة المصارف على توليد العوائد، فقد استخدمت تسعة مؤشرات هي: هامش الفائدة الصافي، وهامش صافي الدخل، ومعدل دوران الموجودات، ومعدل العائد على الموجودات، ومضاعف الرافعة المالية، ومعدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، ومعدل القوة الإيرادية للموارد المتاحة.

أظهرت نتائج تحليل هذه المؤشرات في المصارف عينة الدراسة قبول فرضية الدراسة التي نصّت على أنّ كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف.

(2) المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد. (2004). تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على

وفق المعايير الدولية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإدارية.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير والخطوات الداخلية من قبل السلطات المالية والنقدية ومن قبل المصارف اليمنية ذاتها لتأمين الالتزام بمقررات لجنة بازل 2 الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، وذلك في إطار النظم المصرفية اليمنية، وكذلك اختيار الجدولة الزمنية المناسبة للتنفيذ.

2. دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، 2004) بعنوان "العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية"⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1992 - 2002). ومن أجل اختبار العلاقات بين المتغير التابع المتمثل بالأمان المصرفي والمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية) تم تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال إجراء تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لتحديد المتغيرات ذات الأثر الأكبر على درجة الأمان المصرفي.

وقد أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال) ودرجة الأمان المصرفي. أما ما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار فقد تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بينها وبين درجة الأمان المصرفي.

3. دراسة (رواء أحمد يوسف المولى، 2004) بعنوان "تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية"⁽⁴⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاية رأس المال من خلال ربط كفاية رأس المال بكل من سيولة المصرف وربحيته بوصفهما من أهداف المصرف الأساسية، وكذلك دراسة الأخطار التي يمكن أن تحدث بالمصرف (سعر الفائدة - سعر الصرف)، وقياس هذه الأخطار لتقدير مدى قدرة المصرف على مواجهتها من خلال كفاية رأس المال.

(3) خريوش، حسين علي، الزعبي، خالد عبد العال، العبّادي، محمد عيسى. (2004). العوامل المؤثرة على درجة

الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن.

(4) المولى، رواء أحمد يوسف. (2004). تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية -

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية.

لتحقيق هذا الغرض تمّ اختيار عشرة مصارف من مجتمع البحث المكوّن من المصارف العربية تغطي مدة خمس سنوات على الأقل وتمتد من سنة 1997 ولغاية سنة 2001.

ولقد تمّ استخدام أسلوب التحليل الباثي⁽⁵⁾ (Path analysis) لغرض اختبار الفرضيات التي مفادها أنّ كفاية رأس المال تتأثّر بخطر سعر الفائدة وسعر الصرف بوصفهما من أخطار السوق، وأنّ كفاية رأس المال تؤثر في سيولة وربحية المصرف.

أكّدت نتائج التحليل والقياس الإحصائي تأثير أخطار السوق (سعر الفائدة - سعر الصرف) على كفاية رأس المال، وتأثير كفاية رأس المال في سيولة المصارف وربحيّتها. كما أكّدت تأثير مخاطر السوق في سيولة المصارف وربحيّتها.

وإنّ النتيجة الأساسية التي تمّ التوصل إليها هي أنّ على المصارف العربية وخاصّة الصغيرة منها التفكير في سياسة الاندماج لتدعيم كفاية رأسمالها، حيث أنّ التوجه إلى مصارف كبيرة الحجم وذات حجم مناسب من رأس المال سيرفع من قدرات المصارف العربية وأيضاً يؤدي الاندماج إلى زيادة الأرباح وهذا يدعم كفاية رأس مالها. كما أوصت الدراسة بأن يكون لدى المصارف العربية نظام لتقدير مستوى رأس المال المطلوب مقارنةً بمستوى المخاطر، بالإضافة إلى صياغة استراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب.

4. دراسة (بهية مصباح محمود صباح، 2008) بعنوان "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية"⁽⁶⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين للفترة (1997-2007). وقد تمّ استخدام أسلوب التحليل الإحصائي (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول) على المتغير التابع المتمثل بالأمان المصرفي.

وقد خلصت نتائج الدراسة التحليلية إلى وجود أربعة متغيرات مستقلة تربطها علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بالمتغير التابع الأمان المصرفي ألا وهي (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر

(5) من الأساليب الإحصائية المهمة التي يمكن استخدامها في تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات من خلال بناء نماذج سببية مبنية على نظريات علمية أو على أسس منطقية تمكّن من فهم العلاقات بين المتغيرات، وذلك من خلال تحليل معامل الارتباط البسيط بين متغيرين في النموذج السببي إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة عبر مسالك (Paths).

(6) صباح، بهية مصباح محمود. (2008). العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الفائدة ومعدل العائد على إجمالي الأصول)، بينما تبين وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان. وأوصت الدراسة بضرورة النظر في تطوير الضوابط الرقابية والمصرفية المحددة من قبل سلطة النقد والإدارة المصرفية وعلى وجه التحديد ما يتعلق بآليات التعامل مع المخاطر المصرفية ومتابعتها والسيطرة عليها.

5. دراسة (ربا فهمي كوكش، 2012) بعنوان " دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي" (7)

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي والعوامل المؤثرة عليه لدى عينة من البنوك الخاصة التقليدية العاملة في سورية وعددها (6) بنوك خلال الفترة الزمنية (2007-2010)، ولتحقيق ذلك تمّ جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك لعينة الدراسة بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مصرف سورية المركزي وسوق دمشق للأوراق المالية. ولغايات التحليل تمّ تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط لكل بنك على حده وباعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين الأمان المصرفي ودرجة السيولة لدى جميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة باستثناء بنك عودة حيث تبين عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الأمان المصرفي ودرجة السيولة لديه.
 - وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من (متانة رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية) لدى جميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكل من (مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة) لدى جميع البنوك الممثلة لعينة الدراسة.
 - عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي والعائد على إجمالي الأصول لدى جميع البنوك عينة الدراسة.
- وقد أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ مايلزم من إجراءات لتطبيق السياسات المناسبة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها وتطوير آليات التعامل معها تحقيقاً للأمان المصرفي.

(7) كوكش، ربا فهمي. (2012). دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

6. دراسة (محمد عباس العامري، 2012) بعنوان "استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة"⁽⁸⁾.

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج Risk Adjusted Return on Capital (RAROC)، وهو مقياس مهم لكفاية رأس المال يمكن الاعتماد عليه في إدارة المخاطر المصرفية، ويعتمد على التسوية بين المخاطر والعائد كما يمكن المصارف من التنبؤات بمستويات أدائها الاقتصادي ويحافظ على السلامة المالية. حيث عني الجانب التطبيقي للبحث بالتحليل المالي والإحصائي من خلال مؤشرات قياس الأداء المصرفي، ومؤشر لكفاية رأس المال المصرفي، ومؤشرات قياس المخاطر المصرفية والتي تضمنت المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، كما تضمن طريقة لحساب رأس المال الاقتصادي. هذا وتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي الخاص في العراق، أما عينة البحث فتضمنت اثنين من المصارف الأهلية وهما مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل وذلك للفترة مابين 2008 ولغاية 2010. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن عائد رأس المال المعدل بالمخاطر يقيس المخاطر المحيطة بالمصرف، إضافة إلى مقدار رأس المال الضروري لحماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة، وأن استخدام رأس المال الاقتصادي سوف يضمن للمصرف الملاءة والبقاء مستمراً في العمل حتى في الظروف القاسية، ويكون رأس المال شمولي بحيث يغطي جميع أنواع المخاطر. كما وأكدت الدراسة في توصياتها على ضرورة قيام المصارف باتخاذ حلول دفاعية مناسبة لمقدار المخاطر حسب تأثيرها المحتمل على المصرف، وتبني الأدوات والنماذج المالية الجديدة التي تساعد في تقليل المخاطر. إضافة إلى تأكيدها على توافر الإفصاح والشفافية بصورة ملائمة عن المخاطر المصرفية المختلفة في التقارير المالية الدورية لكي يتوفر المؤشر الأساسي لانضباط السوق واستقراره.

(8) العامري، محمد عباس. (2012). استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة

المخاطر المصرفية - دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية - المجلد

السابع - العدد 21 - الفصل الرابع، الكلية التقنية الإدارية، بغداد.

7. دراسة (نضال رؤوف أحمد، 2013) بعنوان "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين".⁽⁹⁾

هدفت الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وتحديد مدى تأثيره على كفاية رأس المال لمصرف الرافدين للفترة مابين (2005 - 2009). وأظهرت نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وأوصت بضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها وفق المقررات الصادرة عن لجنة بازل.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Rime Bertrand, 2000) بعنوان " السلوك المصرفي ومتطلبات رأس المال"⁽¹⁰⁾

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تفاعل البنوك السويسرية مع القيود المفروضة من قبل الجهات التنظيمية فيما يخص رأسمالها، وذلك من خلال اختبار أثر التعديلات في القيود المفروضة على رأس المال وسلوك المخاطر في المصارف السويسرية للمدة 1989-1995 وفق نموذج متطور أعده كل من (Shrieves and Dahl).

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- أن المصارف السويسرية تميل إلى زيادة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال بهدف زيادة نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وهذا يدل على أن الضغط التشريعي أو التنظيمي المتمثل باقتراح عقوبة نتيجة لمخالفة متطلبات رأس المال كان له تأثير إيجابي في نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات ولكن لم يكن له أي تأثير على مستوى المخاطر.
- هناك علاقة طردية معنوية بين التغيرات في المخاطرة والتغيرات في نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

⁽⁹⁾ أحمد، نضال رؤوف. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون.

⁽¹⁰⁾ Bertrand, Rime. (2000). Capital Requirement and Bank Behavior: Empirical Evidence for Switzerland, working paper, study center Grezensee, Swiss National Bank.

- هناك علاقة غير معنوية بين التغيرات في المخاطرة والتغيرات في نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة.

2. دراسة (Samer Fakhri Obeidat & Khaled Al- Tamimi, 2013) بعنوان "محددات

كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية" (11)

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في البنوك الأردنية من خلال عينة بحث ضمت (15) بنكاً أردنياً للفترة من 2000-2008، حيث قام الباحث باختبار وجود علاقة بين كفاية رأس المال والعناصر التالية: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال، معدّل القوة الإيرادية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول.

وقد توصّل الباحثان بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر السيولة، ، ومعدّل العائد على الأصول. بالمقابل هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: معدّل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة.

- وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، ومعدّل القوة الإيرادية. كما تبين من نتائج الدراسة بأنّ المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبياً على المتغير التابع وعلى التغيرات التي تحدث فيه، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع إلى ما يقارب 61%.

3. دراسة (Ankenbr and Thomas, Dao Binh, 2015) بعنوان "المخاطر المصرفية وكفاية

رأس المال" دراسة تطبيقية على البنوك الفيتنامية (12)

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال، وبين مؤشرات المخاطر والربحية في البنوك التجارية الفيتنامية، وذلك لعينة من 11 بنك خلال الفترة الممتدة من عام 2008 وحتى عام 2013 بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية الرسمية المنشورة. وباستخدام نموذج الانحدار الخطي تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

(11) Obeidat Samer Fakri, Al Tamimi Khaled Abdalla.(2013).Determinant of capital adequacy in commercial banksof Jordan an empirical study, International Journal of Academic research in Economics and managementsciences

(12) Ankenbr And Thomas, Dao Binh .(2015).Capital Adequacy & Banking Risk – (An empirical study on Vitnamewse Banks).

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال وبين مخاطر رأس المال، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطر والعائد على الأصول.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية.
- وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بزيادة رأس مالها وتخفيض عوامل الخطر لديها حفاظاً على سلامتها واستمراريتها.

4. دراسة (Odunayo Magret Olarewaju & Joseph Olorunfemi Akande, 2016)

بعنوان " تحليل محددات كفاية رأس المال في القطاع المصرفي النيجيري " (13)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المحددة لكفاية رأس المال في البنوك النيجيرية خلال الفترة (2005-2014)، وذلك من خلال التركيز على دراسة المتغيرات المستقلة المتمثلة بالعوامل الداخلية التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان، السيولة، الودائع، الحجم، والعوامل الخارجية التالية: النمو الاقتصادي والتضخم وأثرها على المتغير التابع المتمثل بكفاية رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، والعائد على الأصول والحجم.
 - وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال، العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان، هيكله الودائع مخاطر السيولة، النمو الاقتصادي والتضخم.
- وأوصت الدراسة بضرورة حفاظ البنوك على المستوى المقبول من كفاية رأس مالها حفاظاً على استمرارها وسلامتها.

(13) Akand Joseph, Olarewaju Odunayo.(2016).*An Empirical Analysis of Capital Adequacy Determinants in Nigerian Banking Sector*, International Journal of Economics and Finance, University of KwaZulu-Natal, Durban, South Africa correspondence.

شكّلت الدراسات السابقة نقطة البداية في هذه الدراسة، حيث من خلالها تمّ صياغة محاور وأبعاد الدراسة الحالية، كما تمّ إجراء مقارنات لأهم النتائج التي تمّ توصل إليها في هذه الدراسة مع ما توصّلت إليه الدراسات السابقة. وإنّ أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو شمولها لجميع المصارف الخاصّة التقليدية السوريّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة خلال فترة زمنيّة تمتد من عام 2009 وحتى عام 2017، حيث تفيد هذه الفترة في معرفة أثر الأزمة الحالية التي تمر بها سورية على أداء المصارف عيّنة الدراسة.

الفصل الثاني

دور التحليل المالي للمصارف التجارية في تحديد درجة الأمان المصرفي

تمهيد:

تعتبر المصارف التجارية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، ومن أهم مصادر التمويل للقطاعات الاقتصادية، حيث يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبالتالي تلعب المصارف التجارية دوراً أساسياً في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة، ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد الوطني ويؤمن العمالة ويزيد طاقة الإنتاج والدخل الوطني.

ويرتبط نجاح إدارة المصرف بمدى قدرته على توفير الهيكل المالي القوي للمصرف (Financial Structure) – "التوزيع النسبي لمكونات مصادر التمويل قياساً بمجموع تلك المصادر، بما في ذلك توزيع الهيكل بين المطلوبات، وحقوق المساهمين، وأجزاء كل منها إلى مجموع المصادر" (14) والقادر على استيعاب التغيرات التي قد تطرأ على التزاماته الحالية والمستقبلية، وما يترتب عليها من خسائر إن لم تستطع موجوداته على الإيفاء بهذه الالتزامات.

هنا يأتي دور التحليل المالي الذي يتم من خلاله توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافةً إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام، خاصةً في ظل تزايد المخاطر المرافقة للعمل المصرفي، والأزمات المتكررة التي حدثت للأنظمة المالية في الدول المتقدمة منذ عام 1970 وحتى الوقت الحاضر. فالمصرف يركز على التحليل المالي بهدف اكتشاف المخاطر التي تؤثر في سيولته وأرباحه وتوسعه. كما ويعتبر التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان إلى أن المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، وأن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنسلط الضوء في المبحث الأول على الإطار العام للمصارف التجارية، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى مفهوم التحليل المالي، وأهدافه وأساليبه كمدخل أساسي للتعرف في المبحث الثالث إلى بعض مؤشرات التحليل المالي والأمان المصرفي.

(14) الشماع، خليل. (2007). أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق،

الطبعة الأولى، ص 735.

المبحث الأول الإطار العام للمصارف التجارية

مقدمة:

يتكون القطاع المصرفي في أي دولة من عدد من البنوك تختلف عن بعضها البعض وفقاً لتخصصها وتماشياً مع رغبات وحاجات العملاء المختلفة.⁽¹⁵⁾

ويتصدّر الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية، حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف للحكومة، ومن المؤسسات الماليّة التي يتكوّن منها الجهاز المصرفي أيضاً البنوك التجارية. تُعد البنوك التجارية متعاملاً اقتصادياً فعّالاً ومحركاً هاماً للتنمية الاقتصاديّة في أيّ بلد، فلم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي بتقديمها خدمات حديثة حفاظاً على مركزها التنافسي في بيئة ميّزها تحوّل مؤسسات غير مصرفيّة إلى ممارسة النشاط المصرفي، الأمر الذي أصبح يهدد حصتها السوقية.

وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على الإطار العام للمصارف التجارية حيث نتعرّض إلى نشأتها، ماهيّتها، أهميّتها، مميّزاتها ووظائفها.

المطلب الأول: نشأة المصارف التجارية وماهيّتها أولاً: نشأة المصارف التجارية

نشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطوّرات الاقتصاديّة على مرّ السنين، حيث لم تنشأ تلك المصارف في صورتها الراهنة، ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنّما كانت هذه النشأة وليدة تطوّر طويل. وترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام التجار والمرابين والصيّاغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أنّ تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولاً عاماً في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأنّ أصحاب هذه الودائع لا يتقدّمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصرّاف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عمليّة الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلّع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطوّر نشاط البنك في مجال تلقّي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناءً على هذه الودائع لقاء فائدة أيضاً.⁽¹⁶⁾

(15) سلطان، محمد سعيد. (1993). إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 10.

(16) العصار، رشاد، الحلبي، رياض. (2000). النقود والبنوك، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص 63.

لذا يُعد نشاط الصاغة والصيارفة نواة ولادة المصارف التجارية، فكان أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام.

ثانياً: ماهية المصارف التجارية

منذ بداية القرن الثامن وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، أخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً، وأصبحت تؤدي دوراً أكبر بكثير، لتخرج عن مجرد خدمة إيداع إلى إقراض، وكذلك توسعت مواردها واستخداماتها لتشمل مجموعة كبيرة من النشاطات المتعددة، وظهرت عدة تعريفات لها تبعاً لتنوع وتعدد الخدمات التي تقدمها، ولذلك فإنه ليس من السهولة تحديد تعريف للمصرف أو التمييز بين المصرف التجاري وبين المصرف غير التجاري، باعتبار أن الخدمات المصرفية متنوعة وتتطور بمعدلات سريعة، فضلاً عن وجود الكثير من المؤسسات المالية التي تؤدي الخدمات التي يؤديها المصرف.

بالتالي يمكن إعطاء عدة تعريفات للمصرف التجاري:

- "المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد، أي المستخدمين لها، باعتبار المصرف التجاري منشأة تسعى إلى تحقيق الربح"⁽¹⁷⁾.
- وهناك من عرفها بأنها " البنوك الوحيدة التي تقوم بالاحتفاظ بالودائع لكي يتم سحبها بعد ذلك بواسطة الشيكات، واستخدمت تسمية بنك تجاري لأن البنوك التجارية قديماً كانت تقوم بدور الممول للقروض قصيرة الأجل. والقروض قصيرة الأجل هي تلك التي لا تزيد فترة سدادها عن عام وتستخدم لتمويل بضائع أو مخزون بضاعة، أما الآن فإن البنوك التجارية أصبحت تقوم بعقد قروض طويلة ومتوسطة الأجل التي تزيد فترة سدادها عن العام إضافة إلى القروض قصيرة الأجل. وعلى الرغم من تطور العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية إلا أن تسميتها ظلت على ما هي عليه حتى الآن.⁽¹⁸⁾
- كما تم تعريف المصرف التجاري على أنه مؤسسة مالية أو شركة تقوم باستلام الودائع من الأفراد والشركات والجمعيات والمنظمات المختلفة، ثم تعيد إقراضها أو استثمارها لدى أفراد أو شركات أخرى، بهدف تحقيق الربح المصرفي والذي يُمثل الفارق بين الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع والفائدة المدينة المقبوضة على القروض المقدمة.⁽¹⁹⁾
- وعُرفت أيضاً بأنها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتبشر

(17) الراوي، خالد. (2003). إدارة العمليات المصرفية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص158.

(18) القزويني، شاكر. (1992). محاضرات في اقتصاديات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص24.

(19) حوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق. (2011). النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص117.

عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

من هذا التعريف - يتضح أن دور البنوك التجارية- ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع أيًا كان شكلها (تحت الطلب، لأجل، توفير... الخ) ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض (منح القروض) والاستثمار.⁽²⁰⁾

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المصارف التجارية

أولاً: أهمية المصارف التجارية

امتلك المصارف التجارية مكانة متميزة في اقتصاديات جميع الدول، فكانت محط اهتمام ومراقبة دائمين من قبل الأكاديميين الاقتصاديين، حيث أن سلامة تلك المصارف وزيادة نشاطها يعطي دليلاً قوياً على قوة الاقتصاد الوطني. فالمصارف التجارية عبر تطورها تعددت أنشطتها لتطال جميع القطاعات الاقتصادية، واكتسبت أهمية كبرى فوق أهميتها باعتبارها إحدى الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، مما يعني أن للمصارف التجارية دوراً في التأثير على اتجاهات ومعدلات التنمية الاقتصادية في اقتصاد أي بلد.

ولعل أهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من مؤسسات مالية ومصرفية، وأخطر ما تؤثر به على الاقتصاد، هو قدرة هذه المصارف على خلق النقود وبالتالي قدرتها على التأثير على عرض النقود والطلب عليها وذلك وفقاً للأوضاع التي يحددها البنك المركزي. "حيث تلعب تلك المصارف دوراً هاماً في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد. وتأتي أهمية دراسة دور البنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستويات البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهدافاً مباشرة للسياسة الاقتصادية".⁽²¹⁾

وبهذا تشكل المصارف التجارية عنصراً هاماً من عناصر الجهاز النقدي الذي يتحكم في عملية التنمية الاقتصادية. حيث تستخدم المصارف المركزية تلك المصارف في التأثير على حالات الاقتصاد من كساد أو تضخم.

(20) الحنفي، عبد الغفار. (2007). إدارة المصارف، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 89.

(21) السمهوري، محمد. (1999). اقتصاديات في النقود والبنوك، فلسطين - غزة، الطبعة الأولى، ص 110.

ثانياً: أهداف المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق الربحية في ظل الالتزام بقيدين رئيسيين هما: تجنب التعرّض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من أثر على ثقة العملاء (السيولة)، وتحقيق أكبر قدر من الثقة للمودعين (الأمان).⁽²²⁾

وفيما يلي شرح مفصل لكل هدف من تلك الأهداف:

1- الربحية:

"يعتبر تحقيق الأرباح من أهمّ الأهداف التي تسعى إليها المصارف - شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى - فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يُعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلّع إليها المساهمون لزيادة قيمة ثرواتهم وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً مهماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرته على تحسين كفاية رأس ماله".⁽²³⁾

"ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح فإن عليه أن يوظّف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفّض نفقاته وتكاليفه لأنّ الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية. والإيرادات الإجمالية للمصرف تتكوّن بشكل رئيسي من نتائج عمليّات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله. أمّا نفقات المصرف فتتمثّل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن استردادها وتتركّز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة ويسعى المصرف إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تقليل نفقاته من ناحية وعن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي من ناحية أخرى".⁽²⁴⁾

(22) خضور، حسام. (2014). دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 92.

(23) جروح، ماهر. (2015). جودة الخدمات المصرفية وأثرها في ربحية المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 73.

(24) رمضان، زياد، جودة، محفوظ. (2006). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، ص 91، 92.

2- السيولة

تعتبر ودائع العملاء العنصر الأهم في تمويل المصارف إلى جانب رأسمالها، ويستخدم المصرف جزء من هذه الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار، كما ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحوبات والتي يجب أن يكون مستعداً للوفاء بها بالسرعة المطلوبة وفي أي وقت حفاظاً على سمعته وعلى عنصر الثقة لدى مودعيه، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه بمجرد شعورهم بعد قدرته على تلبية طلبات سحباتهم في الوقت المناسب الأمر الذي يدفعهم إلى سحب تلك الودائع وحدوث أزمة سيولة في المصرف. فالسيولة تعتبر أحد أهم أهداف المصارف لأن توفرها مرتبط بوجود البنك.

3- الأمان

لا يستطيع البنك أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك.⁽²⁵⁾ فالبنوك المركزية في العالم تهتم كثيراً بأمان البنوك، وهي تشجع البنوك التجارية على زيادة رأسمالها بهدف امتصاص الخسائر وتأمين أكبر قدر من الأمان للمودعين.

في ضوء ما تقدم، يبدو أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة رئيسية في الأعمال المصرفية. حيث إن احتفاظ المصرف بموارد سائلة تفوق الطلب المتوقع يؤثر سلباً على هدف الربحية. وبنفس المنطلق أيضاً يؤدي التفريط بالسيولة سعياً وراء الربح إلى عجز بالسيولة لدى المصرف، وبالتالي فشل المصرف أو إفلاسه وهو ما يؤدي تحقيق هدف الأمان لأموال المودعين، فهدف المصرف الأساسي المتمثل بتعظيم الربحية وهو ما يستهدفه المالكين بالدرجة الأولى لا يجب أن يكون ولا بأي حال من الأحوال على حساب أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان والتي يمكن أن تتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حالة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود وليست أهداف، مقارنةً بهدف الربحية.

(25) الهندي، منير إبراهيم. (2006). إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، بنوك تجارية، صناديق استثمار، أسواق الأوراق المالية، بنوك إسلامية، شركات تأمين، أسواق المشتقات، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص 11-12.

المطلب الثالث: وظائف المصارف التجارية

تعتبر الخدمات المصرفية من أهم النشاطات التي تلعب دوراً مهماً في اقتصاد أي دولة، فزيادة الطلب على تلك الخدمات يدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، وعرضها يحقق رفاهية للمجتمع، وتتأثر الخدمات المصرفية بالتطورات الاقتصادية العالمية (كالتطورات التكنولوجية وظهور العولمة للأسواق المالية وتحريك الخدمات المالية وغيرها).⁽²⁶⁾

ففي الماضي لم تكن مهمة البنوك سوى مكان تودع فيه ثروات أفراد المجتمع لمجرد حمايتها في مكان آمن. ومع التطور في الفكر المصرفي، تطورت خدمات البنوك بشكل كبير، وتجاوزت الإطار التقليدي لوظائفها، حيث أن التطور المصرفي في كثير من دول العالم ألزم البنوك التجارية القيام بعمليات مصرفية لم تعهدها من قبل. ونتيجة لذلك قامت البنوك بالانتقال من تقديم خدمات تقليدية محصورة في الإيداع إلى توسيع رقعة نشاطها وتشعب مهامها وتقديم خدمات أخرى غير تقليدية.

ويمكن إيجاز الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية بما يلي:

أولاً: قبول الودائع على اختلاف أنواعها:

يعتمد نجاح المصارف في أدائها لأعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة واستمراريتها وتوسعها بدرجة كبيرة على حجم مواردها المالية التي تشكل الودائع الجزء المهم منها.⁽²⁷⁾ حيث تتبع أهمية الجهاز المصرفي من خلال دوره في توفير تلك الموارد المالية ومن ثم التوزيع الكفء لهذه الموارد على الاستثمارات المختلفة.

ويمكن تعريف الوديعة بأنها "اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه المودع لديه (المصرف) برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يدفع المصرف فوائد على قيمة الوديعة".⁽²⁸⁾

وتصنف الودائع في المصرف على النحو الآتي:

1- ودائع تحت الطلب: وهي التي تسحب دون أي إخطار مسبق للمصرف.

⁽²⁶⁾ غزاوي، عمر. (2008). بحث في الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، الجزائر: كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص23.

⁽²⁷⁾ كنجو، كنجو. الحمدو، عصري. شيحا، أيمن. (2006)، إدارة المؤسسات المالية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حلب، ص105.

⁽²⁸⁾ العلي، أحمد. قاسم، عبد الرزاق. (2013). قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية

الأساسية، دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 29- العدد الأول - 2013، ص252.

2- ودائع لأجل قصير: وهي الوديعة التي تُستغل من قبل المصرف لفترة أقل من عام.

3- الودائع الادخارية: وهي الودائع التي تستمر في المصرف لفترة تزيد عن السنة.

وبعد قيام المصارف التجارية بقبول الودائع خدمة للاقتصاد القومي، نظراً لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري، وتشجيع الادخار واستخدام الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة.

ثانياً: منح التسهيلات الائتمانية:

بينما تُعتبر الودائع بكافة أشكالها المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية، فإنّ التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تُعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال. ويُعتبر قيام البنوك التجارية بتلقي ودائع العملاء الذين يهدفون إلى الحصول على فائدة، ثمّ إقراضها لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية مقابل الحصول على فائدة أعلى نوعاً من استثمار أموال العملاء. هذه العملية تحقق مصلحة العملاء سواء كانوا من المودعين أو من أصحاب المشروعات. وتحقق في الوقت نفسه مصلحة البنك التجاري، فعملية الاقتراض والإقراض هي لب النشاط المصرفي وهذا الأسلوب من الاستثمار يتسم بالأهمية الشديدة، حيث يعود على البنوك التجارية بعائدات مجزية ومضمونة في أغلب الأحيان.

ثالثاً: الاستثمار:

يعتبر الاستثمار الجانب الآخر لاستخدامات الأموال بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي إلى القروض، فبعد توفير السيولة اللازمة لمواجهة طلبات سحبيات العملاء وتلبية طلبات القروض، يقوم المصرف بتوظيف الفائض لديه في استثمارات عديدة تحقق له عائد إضافي بدلاً من ترك ذلك الفائض دون تشغيل، وذلك سواء من خلال الاستثمار في السوق المالي -حيث غالباً ما تتجه المصارف التجارية نحو استثمار الأموال الفائضة في الأوراق المالية لكونها توفر السيولة بسهولة تحويلها إلى نقد في وقت قصير وبالمقابل تحقق عوائد للبنك- أو من خلال توظيف تلك الأموال الفائضة في شراء الذهب والأراضي والعقارات، أو من خلال المشاركة في استثمار وتأسيس المشاريع الصناعية والتجارية المختلفة.

فالهدف من هذه الاستثمارات هو تحقيق الربح ثمّ السيولة، حيث تُستعمل في تعزيز سيولة المصرف عندما تزداد الحاجة لإشباع طلبات القروض أو تزداد سحبيات الودائع فوق الحدود المعتادة.

رابعاً: الخدمات المصرفية الأخرى: (29)

وهي مجموعة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها غير خدمات الإيداع والائتمان والاستثمار، وهي خدمات عديدة ومتنوعة وعادةً ما ترتبط بالخدمات الرئيسية السابقة وتشمل مجموعتين من الخدمات:

1- الخدمات المصرفية التقليدية:

وهي الخدمات التي تقوم بتقديمها وتوزيعها كافة المصارف على اختلاف أنواعها باستمرار ولا تحتاج إلى تخصيص قدر كبير من الأموال لتمويل عملياتها. ويمكن تحديد خصائص هذه الخدمات بما يلي:

أ- خدمات متكررة وسهلة الأداء، ويسهل الحصول عليها من قبل العميل وبذلك لا تحتاج إلى مجهود كبير.

ب- خدمات تتغير باستمرار نتيجة تغير الفن التكنولوجي المرتبط بأدائها وكذلك تغير رغبات العملاء.

ت- خدمات تقدم من جميع المصارف، وبذلك لا يتميز مصرف عن آخر بتقديمها بميزة مطلقة من قبله، لسهولة تقليدها.

ث- خدمات لا تحتاج إلى تمويل بقدر كبير (كخدمات تحصيل الفواتير).

ج- خدمات سريعة الدوران (عدة مرات في اليوم الواحد).

ح- خدمات متعددة ومتنوعة وبالتالي يصعب حصرها ودراستها منفردة.

خ- خدمات تعتبر مصدر عائد، وليست مصدر تكلفة كبيرة للمصرف إذ يحصل المصرف من خلال تقديمها على مجموعة من العمولات والأتعاب.

ومن أمثلة هذه الخدمات : (صرف وتحصيل الشيكات المسحوبة على المصرف - شراء وبيع واستبدال العملات الأجنبية- سداد التزامات العملاء للغير - فتح الحسابات بالعملات المختلفة).

2- الخدمات غير التقليدية:

وهي مجموعة من الخدمات المصرفية التي قدمت للسوق المصرفي حديثاً بواسطة المصارف، وقد تظهر وتستمر لفترة ثم تختفي من السوق، أو قد يتغير شكل تقديمها، كما لا يشترط أن تقدم لكافة العملاء في المصرف. وبناءً عليه تتمتع هذه الخدمات بالصفات التالية:

أ- خدمات تقدمها بعض المصارف وليس كلها.

ب- خدمات لا تؤدي باستمرار.

ت- لا يشترط أدائها لكل العملاء في المصرف.

(29) حمزه، محمد. (2010-2011). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص ص 22-23.

ث- بعضها يخرج عن دائرة الأعمال المصرفية (كالتسويق العقاري والتأجير للآلات).

ج- قد لا تحتاج إلى أي نوع من أنواع التمويل (كإدارة أموال ومشروعات العملاء من قبل المصرف).

ومن هذه الخدمات: تقديم النصح والإرشاد- دراسة وتأسيس وإدارة الشركات لصالح بعض العملاء - إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات بعض العملاء - ترويج المشروعات وذلك بطرح أسهمها للاكتتاب العام وإدارة السندات المرتبطة بها.

نجد مما سبق، أنَّ أنشطة المصارف التجارية قد تطوّرت عبر الزمن من مجرد وظائف تقليدية متمثلة بقبول الودائع وتقديم القروض إلى مجموعة متنوعة ومتزايدة من الخدمات المصرفية.

المطلب الرابع: موارد واستخدامات المصارف التجارية

تهتم المصارف التجارية في إطار سعيها نحو تحقيق الأرباح بتنمية كل من مواردها واستخداماتها المالية من خلال اتخاذ القرارات المالية الملائمة، حيث تُقسم هذه القرارات إلى قرارات الاستثمار المتمثلة بالاستثمار في الأصول الثابتة والمتداولة المدرة للدخل، بالإضافة إلى قرارات التمويل المتمثلة بالمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الاقتراض). هذا وتعدّ قرارات الاستثمار والتمويل في الشركات عامةً، وفي المصارف تحديداً، من القرارات الهامة، حيث يتوقّف نجاح المصارف على مدى قدرتها على إدارة موجوداتها واستخداماتها، وعلى مدى قدرتها على تنمية مواردها المالية وتوجيهها نحو استثمارات تمكّنها من تعظيم ربحيتها، حيث يهّم المصارف أن تحصل على موارد كبيرة بكلفة قليلة، على أن تكون تلك الموارد طويلة الأمد قدر الإمكان، كما تسعى إلى توظيف مواردها في مجالات ذات مردودية عالية ومأمونة.

أولاً: موارد المصارف التجارية

تتضمّن إدارة مطلوبات المصرف مجمل الأنشطة التي تتعلّق بالحصول على الأموال من المودعين والمقرضين الآخرين، وتحديد المزيج الملائم لهذه الأموال، بمعنى آخر تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار كل من جانبي الربحية والأمان. حيث تقسم مصادر التمويل في المصارف التجارية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- الموارد الداخلية (الذاتية): تتكوّن من رأس المال الذي يعتبر العنصر الواقى لأموال المودعين والذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرّض لها المصرف، بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

2- الموارد الخارجية: وهي المصادر من غير أموال المصرف الخاصة، وتشمل الودائع التي تعتبر بشكل عام المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، بالإضافة إلى الاقتراض من البنوك المركزية والمصارف التجارية الأخرى.

وتعتمد المصارف التجارية عند اتخاذها لأي قرار لزيادة مواردها المالية إلى المفاضلة بين الربحية والمخاطر، فعندما يفكر المصرف بزيادة موارده المالية عليه أن يأخذ جانب المخاطرة بالاعتبار، إذ أنّ لجوء المصرف التجاري إلى زيادة موارده المالية بالاعتماد على مصادر الأموال الخاصة يؤدي إلى زيادة ملء رأس المال (حيث كلما ارتفعت نسبة رأس المال إلى الودائع كلما انخفض الخطر)، بينما اعتماد المصرف على أموال الغير من أجل تنمية موارده المالية يقلل من هذه الملء وبالتالي تزداد مخاطر رأس المال لديه.

ثانياً: استخدامات المصارف التجارية

يمثل هيكل الموجودات الشق الثاني من الهيكل المالي للمصارف التجارية، ويشير مصطلح إدارة الموجودات إلى العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة والتي غالباً ما تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية والتي يتم تصنيفها عادةً وفقاً لدرجة سيولتها.

"فلا يستطيع البنك أن يحتفظ بكل أمواله في صورة سائلة، كما أنّه لا يستطيع أن يوظف كل موارده المالية في أوجه الاستخدام المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، لأنّ التشريعات المصرفية وكذلك متطلبات عمله تفرض عليه الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية. إذ على البنك أن يوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية مع ترجيح السيولة بشكل أكبر من الربحية."⁽³⁰⁾ هذا وتعتبر سياسة القروض ومنح الائتمان الشق الأكثر أهمية في سياسة توظيف الأموال، حيث أنّها تمثل الجانب الأكثر مقداراً من استخدامات المصرف التجاري، والتي تتضمن الجزء الأكبر من ربحيته، بالإضافة إلى أنها تعد القيد الأكثر تأثيراً على السيولة والضمان.

وبهذا نجد أنّ إدارة الموارد والاستخدامات (الموجودات والمطلوبات) تأخذ بالاعتبار جميع بنود ميزانية المصرف، وكذلك البنود خارج الميزانية. فإدارة المطلوبات تشمل الودائع والاقتراض من الآخرين ورأس المال، وبالمقابل تشمل إدارة الموجودات النقدية والقروض الممنوحة لعملاء المصرف والمحفظة الاستثمارية والموجودات الثابتة، وعلى المصرف أن يأخذ بالاعتبار الربحية والمخاطرة عند إدارة أنشطته المتعلقة بجانب الميزانية.

(30) حمزه، محمد. (2010-2011). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 107.

ويبين الجدول التالي نموذج لميزانية المصرف التجاري:

الجدول رقم (1): نموذج ميزانية البنك التجاري

مصادر الأموال	استخدامات الأموال
المطلوبات - الودائع - تأمينات نقدية - مخصصات متنوعة - مطلوبات أخرى	الأصول السائلة - نقد في الصندوق - نقد لدى المركزي - أرصدة لدى مصارف أخرى
حقوق الملكية - رأس المال المكتتب به والمدفوع - احتياطات مختلفة - أرباح/ خسائر متراكمة أو مدورة	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة صافي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	مجموع الموجودات

الجدول من إعداد الباحثة

المبحث الثاني

مدخل إلى التحليل المالي

مقدمة:

ساهم تطوّر النظم الاقتصادية والمالية وتنوعها في تنوع وتعدد المنتجات المصرفية، الأمر الذي أدّى إلى تزايد المخاطر المرافقة للعمل المصرفي، لذلك كان لا بدّ من الاهتمام بموضوع التحليل المالي الذي نشأ في القرن التاسع عشر، وبالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كشف بعض عمليّات الغش والخداع وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية⁽³¹⁾. من هنا جاءت أهمية تسليط الضوء على التحليل المالي في المصارف التجارية، باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف، نظراً للمخاطر التي تتعرّض لها، وللأزمات المتكررة التي حدثت للأنظمة المالية في الدول المتقدمة. فالمصرف يركّز على التحليل المالي بهدف اكتشاف المخاطر التي تؤثر في سيولته وأرباحه وتوسعه، عن طريق دراسة القوائم المالية دراسة تحليلية مفصلة توفر المعايير والمؤشرات التي تساعد في تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها. وسنقوم في هذا المبحث بشرح بعض من مفاهيم، وطرق، وأساليب التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

تشير كلمة تحليل في اللغة إلى تبسيط الشيء أو تفكيكه إلى العناصر التي يتكوّن منها، والتحليل المالي لا يخرج في إطاره العام عن معنى التحليل من حيث تفكيك البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة من أجل أغراض اتخاذ القرار الإداري. وقد عرّف التحليل المالي بعدّة تعريفات تختلف باختلاف المنهج العلمي المتّبع.

منها ما عرّفه حنفي بأنّه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدوّنة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كمّ أقل من المعلومات، وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات"⁽³²⁾. يركّز هذا التعريف على الفائدة من التحليل المالي، ألا وهي اتخاذ قرارات ناجحة ومفيدة استناداً للمعلومات المالية المتاحة.

في حين عرّفه عقل على أنّه "عملية معالجة منظّمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي

(31) الحياي، وليد ناجي. (2007). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 17.

(32) حنفي، عبد الغفار. (2004). أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 75.

والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة - مالية أو تشغيلية - وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل" (33).

هؤلاء يرون أنَّ التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وتقييم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ به في المستقبل، بالإضافة إلى تشخيص المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات.

أما الدكتور كنعان فإنه يرى في التحليل المالي: (34)

"معالجة إحصائية رياضية للبيانات المالية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لاستخدامها في تقييم أداء المصرف، بهدف اتخاذ القرارات الهامة في توفير السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر وزيادة الأرباح، وتحقيق التوسع والانتشار المصرفي". ويرى أن هذا التعريف الشامل للتحليل المالي مجموعة من الخصائص:

- 1- معالجة البيانات المالية معالجة إحصائية رياضية أي استخدام الإحصاء والرياضيات في دراسة البيانات المالية بهدف الوصول إلى المؤشرات أو المعايير.
- 2- استخدام المؤشرات والمعايير في تقييم الأداء من خلال مقارنة سنة مع سنة أخرى أو مقارنة مؤسسة مع أخرى.

- 3- اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة التي ترشد الإدارة إلى وضع أفضل من خلال المؤشرات الموجودة.

من خلال التعاريف السابقة نجد أنَّ التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية، تقوم على تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وإجراء التحليل لها عن طريق دراسة وفحص محتوياتها لمعرفة العلاقات بين عناصرها المختلفة، واستخراج النسب المالية والمعايير والمؤشرات، وإجراء مقارنة مع نظيراتها في نفس القطاع، وفي الفترة الزمنية المحددة، بغية تقييم الأداء، والتعرف على نقاط القوة بهدف تطويرها، واكتشاف نقاط الضعف بهدف معالجتها، ومعرفة ما إذا كان لديها القدرة على الاستمرار في حياتها الاقتصادية.

(33) عقل، مفلح محمد. (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص232.

(34) كنعان، علي. (2015). إدارة المصارف والسياسات المصرفية، ص417.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات التحليل المالي

أولاً: أهداف التحليل المالي

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلّع إليها المُحلّل المالي عند قيامه بكل عمليّة تحليل مالي. ويهدف التحليل المالي للمصارف التجارية إلى تهيئة المعلومات التي تُمكن من تقييم الأداء والتخطيط ورسم السياسات والمتابعة. ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في المصارف التجارية في النقاط التالية:

1- إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وذلك بإعداد المؤشّرات والنسب الماليّة بهدف معرفة الوضع المالي للمصرف، وبيان كفاءته في مجال التوظيف والاستثمار من خلال إبراز التركيب المالي للمنشأة (هيكل الموجودات والمطالب).

2- إعطاء مؤشّرات عن أداء المصرف في الماضي والحاضر، والتنبؤ بالأداء والظروف الماليّة المستقبلية.

3- بيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ما هو مخطط له، وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف والعمل على تجنبها.

4- التحقيق في حالة عدم التأكد والمخاطر، والتوفيق بين السيولة والربحية وتفاذي حالات نقص رأس المال العامل.

5- تقييم سياسات المصرف في استثمار أمواله ضمن الأصول والقواعد الآمنة، وهذا الأمر يتطلّب معرفة حجم المخاطر المتوقعة ومقارنتها مع مصارف أخرى.⁽³⁵⁾

6- مقارنة الأداء المصرفي للمصرف المدروس مع المصارف العالمية والتعرّف على حقيقة وضعه، وهل يُحقّق جزءاً من المعايير المصرفيّة العالمية وخاصّةً التي قررتها لجنة بازل الدوليّة في السيولة والمخاطر واستثمار الأموال.⁽³⁶⁾

تخدم هذه الأهداف العديد من الجهات ذات الصلة بالجهاز المصرفي وفي مقدّمتها الإدارة المصرفيّة من خلال التعرّف إلى مؤشّرات النجاح والفشل لتمكينها من اتّخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر التي تتعرّض لها.

ثانياً: خطوات التحليل المالي

تختلف طريقة وأسلوب التحليل المالي من منشأة إلى أخرى ومن مُحلّل إلى آخر، وذلك حسب طبيعة العمل أو النشاط الذي تمارسه المنشأة، بالإضافة إلى اختلاف الهدف من عمليّة التحليل المالي.

(35) كنعان، علي، مرجع سابق، ص419.

(36) كنعان، علي، مرجع سابق، ص419.

وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مجموعة من الخطوات العامة التي يتعامل معها المُحلِّل المالي تُعرف بالمنهجية (Methodology) ولعلَّ أبرز هذه الخطوات: (37)

- 1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: كإجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث في البنوك على سبيل المثال، أو إجراء تحليل لإنتاجية العمل وغيرها من الأهداف. حيث يُعدّ هذا التحديد ضرورة مهمة لبدء صحيح لعمليّة التحليل، ويوفّر الكثير من الجهد والوقت الذي يخدم الهدف مباشرة.
- 2- جمع البيانات المالية المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل والخاصة بالفترة الماليّة التي يشملها التحليل.
- 3- تحديد الأدوات المناسبة التي ستستخدم في عمليّة التحليل، وهذا مرتبط بالدرجة الأولى بخبرة المُحلِّل ومدى تجربته في مجال التحليل.
- 4- اختيار المعيار المناسب لمقارنة النتائج وتحديد الانحراف عن المعيار المقاس وتحليل أسباب هذا الانحراف.
- 5- اتّخاذ القرار المناسب والذي يعتمد على الحكمة والمهارة والخبرة لمعرفة الحقائق التي تخفيها الأرقام.
- 6- الوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات المناسبة بناءً على نتائج التحليل وتقديمها على شكل تقرير واضح للجهات المعنية.

وبهذا نجد أن عمليّة التحليل المالي تعتمد على جملة من الخطوات تُشكّل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، تبدأ بالتحديد الواضح لهدف التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ومن ثمّ اختيار الأدوات المناسبة وتحليلها والوصول إلى نتائج معينة تساعد في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج. وبإتباع هذه الخطوات يكون التحليل المالي شاملاً يغطي كافة جوانب العمليات المصرفيّة في المصارف التجاريّة بحيث يقدّم رؤيةً شاملةً وواضحةً عن أداء هذه المصارف.

(37) الحياي، وليد ناجي، مرجع سابق، ص26.

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المُحلِّل المالي المادة الأولية لمخرجات العمليَّة التحليلية، هذا وتُعدُّ القوائم الماليَّة والبيانات الماليَّة المنشورة من أهم مصادر المعلومات التي يتمُّ الاعتماد عليها في عمليَّة التحليل المالي حيث يستفيد من هذا التحليل العديد من الجهات.

أولاً: مصادر معلومات التحليل المالي

يحصل المُحلِّل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر:

1- مصادر داخلية: تشمل كافة البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المُحلِّل من المشروع

نفسه، وتُعتبر القوائم الماليَّة (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية) وبيانات السجلات المحاسبية من أهم المصادر الداخلية، كما تشمل المصادر الداخلية تقارير مدقق الحسابات والتقارير الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

2- مصادر خارجية: تتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشأة ولعلَّ أبرزها أسواق

المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة.⁽³⁸⁾

ويتوقَّف مدى اعتماد المُحلِّل المالي على أيٍّ من المصادر (الداخلية والخارجية) حسب طبيعة وأغراض عمليَّة التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشَّرات المطلوبة.

"كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدَّم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروفٍ معينة، كحالة التضخُّم أو الكساد الاقتصادي، أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، والحروب، والكوارث التي تترك آثاراً إيجابية أو سلبيةً على أداء المشروع بشكل عام".⁽³⁹⁾

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إنَّ الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محط اهتمام الكثيرين، فهناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي، منها ما هو داخلي يخص المنشأة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة، وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل بجميع الأطراف خارج المنشأة، وتسعى كل فئة من الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك بسبب اختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات لدى كل منها، حيث تهتم هذه الجهات بموضوع التحليل المالي كلٌّ حسب احتياجاته.

(38) الجمعية السعودية للمحاسبة. (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، ص 7.

(39) الحياي، وليد ناجي، مرجع سابق، ص 28.

وبصورة عامة فإنّ الجهات التي تستفيد من التحليل المالي في المصارف هي:

- 1- **إدارة المصرف:** توفر عمليّة التحليل المالي المعلومات اللازمة لمعاونة الإدارة العليا وغيرها من الإدارات المختصة من المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة، بالإضافة إلى توفير قاعدة المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي، حيث تتعرّف الإدارة من خلال التحليل المالي على حجم الأموال المودعة والأموال المستثمرة ومدى تحقيقها للأرباح والأهداف التي تسعى للوصول إليها بهدف تقويم الأداء وتصحيح الانحرافات وتحقيق نتائج إيجابية للمصرف على المدى الطويل.
 - 2- **المساهمون:** يهتم المساهمون بالتحليل المالي لأنّه يوضّح حجم العائد (الربح) على رأس المال المستثمر، ودرجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرّض لها استثماراتهم، فالمستثمر يبحث بشكل دائم عن الاستثمارات الأفضل التي تحقق أكبر عائد، ويتخلّى عن الاستثمارات المنخفضة العائد.⁽⁴⁰⁾
 - 3- **المودعون:** يهتم هؤلاء بالتحليل المالي للتأكد من سلامة أموالهم والفوائد المترتبة عليها، لذلك نجدهم يهتمون بالوضع المالي للمصرف ويفضّلون نمو المصرف وتطوّره لضمانة أموالهم، ففي حال انطوت نتائج التحليل على انخفاض نسبة السيولة وانخفاض الأرباح نجد المودعين مضطرين لسحب أموالهم إلى مصارف أخرى أكثر أماناً وربحية.
 - 4- **المصرف المركزي:** يطلّع المصرف المركزي على نتائج التحليل المالي في المصارف باعتبار التحليل المالي أحد أهم أدوات الرقابة المصرفيّة التي يقوم من خلالها بالتأكد من سلامة وأمان الجهاز المصرفي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
 - 5- **الأسواق الماليّة:** بما أنّه يتم تداول أسهم المصارف بالبورصة، وبما أنّ استقرار المصارف وتطوّرها يخدم الاستثمار والمضاربة في الأسواق الماليّة ويزيد من حجم التداول فيها، فإنّه يحق للبورصة الاطلاع على نتائج التحليل المالي للمصارف بهدف التعرّف على الأرباح والودائع والقروض والاستثمارات وتقييم الأداء وتطوّر المصارف.
- "فالسوق المالي على الرغم من سلبياته، هو الحكم الأساسي على أداء المصارف، وينعكس ذلك بوجه خاص في سعر السهم الواحد وتقلباته خلال السنة، كما أنّ الإعلان عن النتائج الماليّة المتحققة لمصرف ما، ينعكس بشكل أو بآخر في أسعار أسهمه في السوق."⁽⁴¹⁾
- وبهذا نرى أنّ كلّ جهة تسعى للحصول على المعلومات المناسبة التي تتناسب مصالحها، فالتحليل المالي يخدم المستثمرين للحفاظ على استثماراتهم، والمودعين للاطمئنان على استرجاع ودائعهم والفوائد المترتبة عليها، والمالكين من أجل تعظيم رؤوس أموالهم، والإدارة المصرفيّة للتعرّف على مؤشّرات

(40) الزبيدي، حمزة محمود. (2000). التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر

والتوزيع، ص51.

(41) الشماع، خليل مرجع سابق، ص749.

النجاح والفشل، والجهات الرقابية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني، والأسواق المالية بهدف تحديد أسعار الأسهم وتقييم الأداء.

المطلب الرابع: أساليب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي كما رأينا سابقاً الوسيلة التي يتم من خلالها استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن نشاط المصرف، حيث يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في القوائم المالية. وقد تعددت أساليب التحليل المالي ارتباطاً بمدى ملاءمتها مع أهداف وغايات المحلل المالي، حيث يهدف التحليل المالي إلى مقارنة بنود القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة للتعرف على مدى استقرارها واتجاهاتها خلال فترة زمنية معينة، كما يهدف أيضاً إلى دراسة العلاقة القائمة بين بنود القوائم المالية لسنة مالية معينة، ويقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة من خلال أسلوبين هما:

أولاً: التحليل الرأسي (Vertical analysis)

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك في تاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية.⁽⁴²⁾ وبالتالي يتم من خلال هذا الأسلوب تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، ويتسم هذا التحليل بالثبات، حيث ينسب كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً: التحليل الأفقي (Horizontal analysis)

ويعني دراسة العلاقات المالية في البنك كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف عن حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر، وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه⁽⁴³⁾. وبالتالي يوضح هذا الأسلوب من التحليل التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة، حيث يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية ومتابعة حركته زيادة أو نقصاناً خلال فترة زمنية، ويتصف هذا التحليل بالحركية على عكس التحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون.

(42) عقل، مفلح محمد. (2006)، مرجع سابق، ص 305.

(43) حنفي، عبد الغفار. (1997). إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعتي الاسكندرية وبيروت العربية، ص 305.

وبشكل عام إنَّ اختيار أيّاً من الأسلوبين السابقين (التحليل الرأسي - التحليل الأفقي) إنّما يرتبط بعدّة عوامل، فمنها ما هو مرتبط بالهدف من عمليّة التحليل وخبرة المُحلِّل ومهارته وتأهيله، ومنها ما هو مرتبط بالمعلومات المتاحة وظروف المؤسسة، ولتحقيق الهدف المطلوب من التحليل وبأقصى قدرٍ من الفاعلية يُفضَّل استخدام الأسلوبين معاً.

المطلب الخامس: معايير التحليل المالي

من الضروري عند القيام بعمليّة التحليل المالي مقارنة النسب الماليّة المحسوبة مع النسب المعيارية (المطلوبة) والتي يهدف المصرف للوصول إليها بهدف إبراز الانحرافات التي تدفع المُحلِّل إلى البحث عن أسباب تلك الانحرافات، إذ أنّ هذه المقارنة هي التي تكسب النسبة أو المؤشّر المالي قيمته أو معناه، حيث إنّ الحصول على أرقامٍ معينةٍ لا يعني شيئاً ما لم تقارن مع غيرها من الأرقام، وتستخدم العديد من المعايير في عمليّة التحليل المالي، من أهمها:

أولاً: المعايير المطلقة (Absolute Standards):

هي النسب والمعدّلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة أو الشركة بالرغم من اختلاف طبيعة عمل كلّ شركة وعمرها والنشاط الذي تقوم به، وتأخذ هذه المعايير صفة الثبات حيث يتم اختيارها بناءً على تجارب ودراسات لعدد من الشركات في دراسة حالة معينة ليتم تعميمها لاحقاً كمعيار مطلق، ويؤخذ على هذا المعيار أنّه ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقه على كلّ الشركات.⁽⁴⁴⁾ وعلى الرغم من ضعف الحجة العلميّة وراء وجود بعض المعايير المطلقة للأداء، فإنّه ما تزال هناك تقاليداً سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأسواق والأوساط الماليّة.⁽⁴⁵⁾

ثانياً: المعايير التاريخية (Historical Standards) ⁽⁴⁶⁾

يعتبر هذا المعيار أداء المصرف في الماضي معياراً للحكم على أدائه الحالي، حيث يعتمد على مؤشّرات ماليّة تاريخيّة أي لسنوات سابقة، فمثلاً يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحاليّة مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشأة) ومن ثمّ ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدّلات الأخرى.

(44) كراجه، عبد الحليم، وآخرون. (2006). الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، ص 161.

(45) الشماخ. مرجع سابق، ص 651.

(46) كراجه، عبد الحليم، وآخرون، مرجع سابق، ص 161.

ثالثاً: المعايير المستهدفة (Targeted Standards)

المعايير المستهدفة تعني المعايير التي تعتمد عادةً على الخطط المستقبلية للمنشأة والتي تُمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المُحلّل أو الإدارة للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعة. فالمُحلّل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المُتَحَقِّق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواءً إيجابية أو سلبية، وبالتالي فإنّ المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عمليّة التخطيط والرقابة.⁽⁴⁷⁾

رابعاً: المعايير الصناعية (Industrial Standards)

هو معيار يُوضَع ضمن صناعةٍ معينةٍ سواءً ضمن صناعةٍ واحدةٍ محليةٍ أو إقليميةٍ أو دوليةٍ، ويُحدّد هذا المعيار طبقاً لما هو متعارف عليه في السوق، طبعاً هذه المعايير توضع من قبل مختصين، سواءً التجمّعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المُحلّلين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المنشأة ومعرفة أداؤها عن كثب⁽⁴⁸⁾.

(47) النعيمي، عدنان تايه، الساقى، سعدون مهدي وآخرون. (2007). الإدارة المالية النظرية والتطبيق. عمان: دار المسيرة ص102.

(48) النعيمي، عدنان تايه، الساقى، سعدون مهدي وآخرون، المرجع السابق، ص102.

المبحث الثالث

مؤشرات التحليل المالي والأمان المصرفي

مقدمة:

اكتسب موضوع الأمان المصرفي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة وخاصة بعد التعرض للعديد من الأزمات المالية والمصرفية والتي كان لها آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والنقدي، حيث لوحظ تعاظم المخاطر المصرفية في السنوات القليلة الماضية تزامناً مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي، الأمر الذي اقتضى ضرورة تبني آليات مالية تستلزم بدورها ضرورة تحليل الاستقرار المصرفي والمخاطر المصرفية والاهتمام بإدارتها للحصول على مؤشرات محددة من شأنها إعطاء إشارات واضحة عن وضع المصرف وموقفه المالي بهدف تحقيق سرعة التشخيص المبكر لنقاط الضعف والحيلولة دون وقوع الأزمات والمحافظة على أمان المصارف واستقرارها.

وللتحليل المالي طرق وأساليب فنية يستخدمها المحلل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي، وهذه الطرق منها ما هو تقليدي نشأ مع بداية تشكّل هذه المعرفة ولا زال يُشكّل أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي، كالنسب المالية، وهناك أساليب حديثة نشأت مع تطوّر العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات. هذا وتعدّ النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعاً في الحياة المهنية، حيث يقوم هذا الأسلوب على أساس إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المالية عن طريق نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة مالية ثانية.

المطلب الأول: الأمان المصرفي

أصبح موضوع السلامة المصرفية من أبرز وأهم المواضيع التي تشغل اهتمام المصرفيين في الوقت الحاضر بسبب ما تتعرض له النظم المصرفية في العالم من أزمات وما ينتج عنها من آثار سلبية كبيرة على الاستقرار والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر وجود نظام مصرفي سليم ومعافى قادر على تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة من المتطلبات الأساسية لتحقيق أهداف السياسة النقدية والوصول لمعدلات نمو مرتفعة.

أولاً: ماهية الأمان المصرفي

تطرق العديد من الباحثون والكتاب إلى مفهوم الأمان المصرفي من وجهات نظر مختلفة: يشير مفهوم الأمان المصرفي إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية، الأمر الذي يعزز من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي المحافظة على أموال المودعين والمستثمرين لديها. (49)

وأشارت صباح إلى درجة الأمان بأنها: مدى ملاءة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة وقدرة رأسماله على مواجهة الخسائر غير المتوقعة والطلب غير المتوقع على السيولة، فرأس المال ضروري لتغطية المخاطر والخسائر الناتجة عن عمليات الاستثمار والإقراض وبالتالي المحافظة على استمرار المصرف وتدعيم ثقة المودعين فيه (50).

في حين عرف الزبيدي الأمان بأنه مدى قدرة المصرف على كسب ثقة المودعين والمحافظة عليها ودعمها في سبيل جذب المزيد من الأموال اللازمة لممارسة أنشطته والمحافظة على مركزه التنافسي (51).

وأشار (Mishkin & Eakins) إلى مفهوم السلامة المالية والمصرفية بأنها: عملية تقويم أداء المصرف وأنشطته من خلال مراقبة المخاطر التي يتعرض لها. حيث يعكس هذه المفهوم أهمية إدارة المخاطر في المحافظة على الأمان المصرفي. (52).

نجد من التعاريف السابقة أن الأمان المصرفي يعبر عن مدى قدرة المصرف على امتصاص الصدمات ومواجهة الأزمات عند تعرضه للخطر، ويتم ذلك عن طريق مراقبة المخاطر التي يتعرض لها وإدارتها، والاحتفاظ برأس مال كاف لتغطيتها والقدرة على تلبية التزاماته في سبيل المحافظة على ثقة المودعين وحماية أموالهم وضمان بقاءه واستمراره والحيلولة دون وقوع الأزمات. ومن أجل المحافظة على الأمان المصرفي يتوجب:

1- وضع مؤشرات لتحديد مدى استقرار وصلابة النظام المصرفي تعنى بكشف السلامة المصرفية وتقييم قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات وتعمل كمؤشرات للإنذار المبكر بالأزمات والصدمات عند تعرض الجهاز المصرفي للخطر.

(49) خريوش، الزعبي، العبادي. (2004). مرجع سابق، ص 61.

(50) صباح، بهية مصباح محمود. (2008). مرجع سابق، ص 39.

(51) الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص 182.

(52) Mishkin, Frederic S, Eakins, Stanley G.(1999). Financial Markets and Institutions-addison Wesley Longman Inc. 3rd.ed.u.s.a, p. 523.

2- الالتزام بالأنظمة والتشريعات المفروضة من قبل السلطات الرقابية والبنك المركزي والمنظمة للعمل المصرفي وخاصة ما يتعلق بالنسب المالية المفروضة مثل (نسب السيولة، نسب الائتمان المصرفي، نسب كفاية رأس المال) والتي من شأنها الحد من انهيار المصارف وضمان ثقة المودعين والمساعدة على تحقيق الاستقرار وتقوية النظام المصرفي. (53)

3- العمل على تطوير الضوابط الرقابية والمصرفية وثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية ووجود أساليب لقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون رأس المال الممتلك كافياً لمواجهة المخاطر والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار. (54)

ثانياً: أهمية الأمان المصرفي

يعتبر الأمان المصرفي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية اقتصادية أكثر شمولاً تهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي وصحة الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر المصارف من أهم المؤسسات المالية الوسيطة التي تلعب دوراً جوهرياً في عملية التطور الاقتصادي. هذا ويحقق الأمان المصرفي فوائد للعديد من الجهات مثل (55):

- 1- المستثمرين للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها نحو تحقيق أكبر عائد ممكن.
- 2- المودعين من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم.
- 3- الملاك من أجل تعظيم رؤوس أموالهم والأرباح المترتبة عليها.
- 4- الإدارة المصرفية للتعرف على مؤشرات الأداء واتخاذ التدابير والخطوات اللازمة.
- 5- الجهات الرقابية من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية.

(53) خريوش، الزعبي، العبادي. (2004). مرجع سابق، ص 74.

(54) صباح، بهية مصباح محمود. (2008). مرجع سابق، ص 112.

(55) الدراجي، حسن أحمد، إجبارة، عبد المنعم حسن. (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز

المصرفي الليبي - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا، كلية الاقتصاد والمحاسبة، ليبيا.

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية

يُعدُّ مؤشر الربحية أحد المؤشرات المهمة في التعبير عن أداء المصارف ومن العناصر الأساسية لضمان استمراريته. فعلى الرغم من أنَّ المحافظة على الأمان المصرفي يُركِّز على عنصر المخاطرة في ممارسة الأنشطة المختلفة، إلَّا أنَّه لا يمكن إهمال عنصر الربحية كشرط أساسي لنجاح المصرف والمساهمة في زيادة رأسماله والمحافظة على سلامة مركزه المالي، حيث أنَّ تحقيق الأرباح يمكن المصارف من الحفاظ على استمراريته، وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز سيولتها وملائتها مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار على عكس تحقيق الخسائر التي تؤدي إلى تردي الأوضاع المالية للمصرف وبالتالي إلى التصفية. وهناك عدَّة مؤشرات لقياس الربحية في المصرف نذكر منها:

أولاً: معدّل العائد على الموجودات (Return On Assets)

يقيس هذا المعدّل مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح، كما يعتبر مؤشراً على كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، ويُستفاد من هذا المعيار في قياس الربحية كونه يوضح العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في توليده. ويقاس من خلال النسبة التالية: (56)

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ثانياً: معدّل القوة الإيرادية (Revenues power):

"ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه. وتُعرّف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة استخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي، وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة. وتُعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، لأنَّ الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يُسهّل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرّف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتُعدُّ القوة الإيرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجّب عند احتسابها الاقتصار على الأصول

(56) قصوة، رغيد. *إدارة المخاطر في المؤسسات المالية*، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 50.

المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الإقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى⁽⁵⁷⁾. وتقاس بالنسبة التالية:

إجمالي الإيرادات (إجمالي الدخل التشغيلي)

إجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استغلال أصوله في توليد الإيراد، ونشير هنا إلى أن درجة استغلال الموجودات تتأثر بشدة بحجم الموجودات العاملة التي يمتلكها البنك ودرجة استغلالها.⁽⁵⁸⁾

ثالثاً: معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity):

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة البنك في استثمار أموال أصحاب حقوق الملكية وقدرتها على توليد الأرباح (العائد على أموال الملاك المستثمرة)، وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. ويُقاس من خلال النسبة التالية⁽⁵⁹⁾:

صافي الربح

حقوق الملكية

وتشير الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي. حيث كلما زادت ربحية البنك يقوم باقتطاع جزء منها لتكوين احتياطيات وأرباح محتجزة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة قيمة أسهم البنك في السوق المالي وزيادة متانة رأسماله مما يؤثر بشكل إيجابي على درجة الأمان المصرفي للبنك.⁽⁶⁰⁾

رابعاً: هامش الفائدة/ العائد (Interest Margin)

هو مقياس يُعبّر عن الفرق بين الفوائد الدائنة الناتجة عن الإقراض، والفوائد المدينة المدفوعة للمودعين، منسوبةً إلى الأصول العاملة. ويُقاس من خلال النسبة التالية:⁽⁶¹⁾

(57) أبو زعيتر، باسل. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، ص 76-77.

(58) عقل، مفلح محمد. (2006)، مرجع سابق، ص 221.

(59) Bodie, ZVI, Kane, Alex, Marcus, Alan. (2014). "Investment", 4th, ed, The McGraw-Hill/Irwin series in finance, insurance and real estate, p 642.

(60) خريوش، الزعبي، العبادي. (2004). مرجع سابق، ص 73.

(61) رمضان، زياد، جودة، محفوظ. (2006). مرجع سابق، ص 276.

وتشمل الأصول العاملة كافة الأصول باستثناء النقدية والأصول الثابتة

خامساً: معدل العائد على الودائع

يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، ويقاس كما يلي: (62)

صافي الربح

مجموع الودائع

سادساً: معدل العائد على الأموال المتاحة:

يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتولدة من الموارد المتاحة المتمثلة في الودائع وحقوق الملكية، كما ويُعبّر عن كفاءة إدارة المصرف في استثمار الموارد في تحقيق الأرباح، ويقاس من خلال النسبة التالية: (63)

صافي الربح

الودائع + حقوق الملكية

بعد استعراض مؤشرات الربحية، يمكننا القول بأنّ الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأنّ الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الأرباح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية، حيث تُعتبر الأرباح ضرورية للمصارف لتتمكّن من مواجهة المخاطر المتنوعة التي تتعرّض لها حتى تستطيع البقاء في دنيا الأعمال.

(62) حمزه، محمد. (2010-2011). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 104.

(63) حمزه، محمد. (2010-2011). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 104.

المطلب الثالث: مؤشرات السيولة

وهي مجموعة من المؤشرات تختص بقياس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل. "حيث تتمثل سيولة المصرف بمدى قدرته على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسهيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية"⁽⁶⁴⁾. وتتبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصرف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين بسحب ودائعهم في أي وقت، الأمر الذي يستدعي أن يستجيب المصرف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلباً على سمعة المصرف وأهدافه حيث يعت بر نقص السيولة لدى المصرف أحد المؤشرات الأولى عن تدهور الوضع المالي للمصرف الأمر الذي يفرض إدارة السيولة ومخاطرها بشكل يعزز ملاءة وقدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية في الوقت المناسب لمقابلة متطلبات الأمان.

هذا وتستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس السيولة المصرفية وهي:

احتياطي الودائع لدى البنك

المركزي

أولاً: نسبة الاحتياطي القانوني⁽⁶⁵⁾ =

إجمالي الودائع

تحتفظ البنوك بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي، وتحتسب هذه النسبة وفقاً للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي لكل دولة، يكون الهدف منها ضمان حقوق المودعين بالدرجة الأولى، وتكون بدون فوائد وترتفع وتخفض حسب الظروف الاقتصادية.

ثانياً: نسبة الرصيد النقدي

تعد هذه النسبة من بين المعايير والمؤشرات الأكثر شيوعاً والمستخدمه من قبل جميع المصارف في جميع الدول، وتُستخرج وفق المعادلة الآتية:⁽⁶⁶⁾

النقدية + أرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة البنك لدى البنوك الأخرى

إجمالي الودائع

نسبة الرصيد النقدي =

وكلاً ارتفعت هذه النسبة زادت قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه في مواعيدها وأصبح أكثر أماناً.

(64) مجلس النقد والتسليف. سوريا. قرار رقم 588/م ن/ب 4 تاريخ 22-11-2009.

(65) حنفي، عبد الغفار. (1997). إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعتي الاسكندرية وبيروت العربية، ص 281.

(66) الصيرفي، محمد. (2007). إدارة المصارف، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص 318.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية

تُمثل السيولة القانونية مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي.⁽⁶⁷⁾

وتُمثل هذه النسبة مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية (الأرصدة النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات الماليّة المترتبة على المصرف في مختلف الظروف، إذ أنّه كلّما زادت هذه النسبة زادت سيولة المصرف وكان أفضل ومصدر أمان للإدارة.

وتقاس من خلال النسبة التالية:⁽⁶⁸⁾

نسبة السيولة القانونية = نقدية وذهب + الأرصدة لدى المصارف والبنك المركزي + أوراق تجارية وأوراق ماليّة واستثمارات + أدونات الخزينة/ إجمالي الودائع بالعملّة المحليّة + المبالغ المقرضة في البنك المركزي + مستحقات المصارف + صكوك وخطابات وحوالات مستحقة الدفع

ولاحتياطيات القانونية فوائد أهمّها أنّها تُعدّ عاملاً وإقياً لسيولة المصرف، والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف على المحافظة على أموال المودعين، وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطةٍ ما قد ينجم عنها مخاطر معيّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.⁽⁶⁹⁾

$$\text{رابعاً: نسبة التوظيف}^{(70)} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

تُشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الودائع في عمليّات الإقراض، وإنّ ارتفاع هذه النسبة مؤشّر على توسّع المصرف في الإقراض، وبالتالي انخفاض السيولة تعني زيادة قدرة المصرف على تلبية طلبات

(67) الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان: دار وائل للنشر، ص 95.

(68) العلاق، بشير عباس. (2001). إدارة المصارف مدخل وظيفي، الأردن. ص 122.

(69) هيل، عجمي جميل. (2003). أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، عمان: مركز الأردن للدراسات، ص 3.

(70) الصائغ، محمد، صاحب أبو حمد، رضا. (2006). دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 10.

الزبائن من القروض، وتُشير في ذات الوقت إلى انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته الماليّة تجاه المودعين وبالتالي انخفاض هامش الأمان لديه.

يُلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّ ناتج هذه النسب ترتبط بعلاقة طرديّة مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسيّة مع السيولة. "وحيث إنّ الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، نجد أنّ السيولة تعتبر مفهوم نسبي يُعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أيّ مصرفٍ أو أيّ فردٍ إلّا في حدود التزاماته".⁽⁷¹⁾

المطلب الثالث: مؤشّرات كفاية رأس المال

إنّ بناء الثقة لمودعي المصارف والمحافظة عليها ليست عمليّة يومية تشغيلية مرتبطة بمؤشّرات معيّنة، إنّما تحتاج المصارف أن تعمل تحت ظل متوازنة مضمونها أنّ قيمة موجودات المصرف يجب أن تزيد عن قيمة مطلوباته بهامش مناسب يكون داعماً للمصرف يطلق عليه رأس المال، حيث أنّه يساعد على امتصاص الخسائر التي قد تحدث، وهذا الذي يجب أن يؤكّد عليه المصرف كونه الداعم له أمام المتغيرات التي ليست في صالحه.

فالبنك يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر، ومن الممكن أن يعجز عن الوفاء بالتزامات ويفشل، لذلك يلعب رأس المال المصرفي دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وأمان المصارف، حيث يرتبط رأس المال ارتباطاً وثيقاً بالأخطار التي تنتج عن الاستخدامات المختلفة للمصرف. هذا ويحظى موضوع تحديد معايير كفاية رأس المال باهتمام كل من السلطات الرقابية وإدارات المصارف معاً، إذ إنّ الغرض من هذه المعايير التأكيد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتيّة لمواجهة المخاطر التي يتعرّض لها بغية استيعاب أي خسائر.

وتختلف عمليّة تحديد مقدار رأس المال من مصرف إلى آخر تبعاً لفلسفة الإدارة وسياستها في إدارة موجوداتها في مجالات المخاطر المختلفة، وقد أثارت الأدبيّات الماليّة والمصرفيّة مؤشّرات كثيرة ومتعددة لكفاية رأس المال، من أهمها:

$$\text{أولاً: } \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

يُستخدم هذا المؤشّر لقياس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها. "حيث يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معيّنة من رأس المال وقد اعتمدت المصارف ما نسبته (10%) بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال

(71) عبد الحميد، عبد المطلب. (2002). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص230.

فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه. ويعاني هذا المؤشر بأنه لا يأخذ بنظر الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها والتي توظف فيها الودائع.⁽⁷²⁾ فقد يتساوى مصرفان برأس المال والودائع لكنهما يختلفان في طريقة توظيف الودائع مما يُعرض أحدهما للخطر ويكون الآخر بوضع سليم.⁽⁷³⁾

ثانياً: نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض⁽⁷⁴⁾: $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع القروض}}$

توضّح هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من أموال المصرف الخاصة دون المساس بأموال المودعين.

ثالثاً: هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار⁽⁷⁵⁾: $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية}}$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

رابعاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات⁽⁷⁶⁾: $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}}$

تُشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على رأس المال في تمويل الموجودات. ويعاب عليها عدم تمييزها لطبيعة الموجودات من حيث درجة الخطورة.

(72) الحكيم، ميثم فريد راضي. (2008). أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة يازل - دراسة

تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية. ص 39.

(73) سلطان، محمد سعيد. مرجع سابق، ص 206.

(74) الهندي، منير. (1996). الفكر الحديث في مجال الاستثمار، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية، منشأة

المعارف، الاسكندرية، ص 421.

(75) حمرة، محمد. (2010-2011). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 102.

(76) آل علي، رضا صاحب أبو حمد. (2002). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، عمان، دار الفكر

للطباعة والنشر، ص 118.

خامساً: رأس المال الممتلك
مجموع الموجودات الخطرة $100 \times$

يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية حقوق الملكية من تغطية الموجودات التي تكون مخاطرتها مرتفعة والتي تشمل الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات.⁽⁷⁷⁾

يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف الموارد المالية، ومدى قدرة وكفاءة رأس المال في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات الخطرة، حيث يتوقّف المقدار الملائم لرأس المال على تشكيلة الموجودات التي تستثمر فيها المصارف أموالها.

"ويُقصد بالموجودات الخطرة كل موجودات المصرف باستثناء النّقد (في الصندوق ولدى المصارف ولدى المصرف المركزي) وصافي الودائع لدى المصارف، والاستثمارات بأوراق الحكومة المركزية، سواء أكانت حوالات خزينة أم سندات (يحتفظ بها لدى المصرف أو مودعة لدى المصرف المركزي)، وتحدّد بعض المصارف تحديد أجل السندات الحكومية بما لا يزيد على خمس سنوات، بينما لا يأخذ البعض الآخر بهذا الشرط. وذلك لأنّ الأوراق الحكومية أو الأوراق التي تصدرها على شكل دين عام، خالية من المخاطرة الائتمانية. وكذلك سائر القروض للمؤسسات العامة أو مؤسسات وشركات القطاع العام التي تُمنح بضمانة الحكومة، والسبب وراء شمول الاستثناء للقروض الممنوحة للقطاع العام، هو اشتراط تعهّد الحكومة بتسديد كل هذه القروض فيما لو عجزت المؤسسات المقترضة عن التسديد".⁽⁷⁸⁾ ومن أمثلة الأصول الخطرة: القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى (الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الأخرى التي تكتنفها درجات مخاطر عالية). وبمنظرة خاصّة لهذه الأصول نكتشف أنّها أصول غير سهلة التحويل إلى نقدية، حيث يتطلّب الأمر محاولة بيع الأوراق المالية غير الحكومية (أسهم وسندات) دون خسائر. وفي الوقت نفسه نجد أنّه من غير اليسير تحصيل القروض فوراً، كما أنّ التصرّف في الأصول الأخرى (الأصول الثابتة غالباً) قد يأخذ وقتاً حتى لو لم يحقق خسائر عند البيع.⁽⁷⁹⁾

إنّ ارتفاع هذه النسبة يدلّ على انخفاض هذه الخطورة ومن ثمّ فكلّما قلّت نسبة رأس المال إلى الموجودات ذات الخطورة العالية يكون المصرف أمام مواجهة كاملة لخطر كفاية رأس المال.⁽⁸⁰⁾

(77) رمضان، زياد، جودة، محفوظ، مرجع سابق، ص 274.

(78) المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، مرجع سابق، ص 18.

(79) البديري، حسين جميل. (2003). البنوك مدخل محاسبي وإداري، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 58.

(80) الجميل، سرمد كوكب. (2002). التحديات والخيارات في عصر العولمة، المؤسسة العربية المصرفية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، ص 388.

$$\text{سادساً: نسبة رأس المال إلى الموجودات} \quad \frac{\text{رأس المال الأولي والمساند}}{100 \times \text{الموجودات الخطرة المرجّحة}} \quad \text{الخطرة المرجّحة}^{(81)}:$$

ويعتمد هذا المعيار على التمييز بين الموجودات من حيث درجة مخاطرتها قياساً برأس المال، حيث تمّ تبويب الموجودات الخطرة المرجّحة من قبل النظام الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأمريكي) منذ مطلع الستينيات، في ست مجموعات تبعاً لخطورتها، وحددت متطلبات رأس المال بمقدار (صفر %، 5 %، 12 %، 20 %، 50 %، 100 %) لهذه المجموعات، ومجموع متطلبات رأس المال لجميع هذه المجموعات يمثل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب امتلاكه من قبل المصرف.

بعد استعراض مؤشرات كفاية رأس المال نجد أنّ مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به وموجودات المصرف. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمّل الخسائر المحتملة، حيث كلما انخفض احتمال إفسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح. وبهذا نستنتج أنّ التحليل المالي للقوائم المالية يساهم في إعطاء معلومات هامّة عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك، والحكم على مدى كفاءته في توظيف واستثمار الأموال المتوفّرة لديه ومدى الأمان الذي يوفّره للمودعين.

(81) المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد. (2004)، مرجع سابق، ص 20.

الفصل الثالث

المخاطر المصرفية ومعيار كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الدولية

تمهيد

أثارت الأزمات المصرفية المتتالية اهتمام المسؤولين المصرفيين ليس في الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات فقط، وإنما على المستوى المصرفي الدولي. وقد كشفت الدراسة المستفيضة لتلك الأزمات المصرفية أنَّ أهم أسبابها تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى. ومما لا شك فيه أنَّ تعاضُّم المخاطر المصرفية كان نتيجة طبيعية للتغيرات التي أحدثتها التطورات المتلاحقة على صعيد النظم الاقتصادية والمالية، إضافةً إلى تطورات التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية وتنامي استعمال أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التَّقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، وتمثَّلت تلك المخاطر بعدم قدرة بعض البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية الأمر الذي أدَّى ببعض هذه البنوك إلى التوقُّف عن أداء مهامها وإعلان إفلاس بعضها.

وبالنَّظر إلى الدور الهام الذي تقوم به المصارف في الاقتصاد، وكون سلامة النظام المصرفي تعكس بدرجة كبيرة سلامة أداء الاقتصاد الوطني واستقراره، أصبحت مسألة ازدياد المخاطر التي تتعرَّض لها البنوك محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية الوطنية، بل أيضاً استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية الدولية وخصوصاً لجنة بازل للرقابة المصرفية التي سعت إلى إصدار العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية ووضع تعليمات تُطبَّق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال بهدف تحقيق السلامة المصرفية لكافة الأطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية. وبالعَمَل المتواصل لتلك اللجنة أصدرت ابتداءً من عام 1988 العديد من المقررات الدولية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، وتوسَّعت في تناولها لمختلف الموضوعات المرتبطة به، حيث حظي موضوع رأس المال المصرفي باهتمام متزايد ولعب دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومثانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام.

فمن المعروف أنَّ هدف البنوك والمؤسسات المالية يتمثَّل في تعظيم العائد على حقوق المساهمين، ولن يأتي ذلك إلاً بالانخراط بدرجة كبيرة في أنشطة ذات درجة مخاطر عالية، حيث أنَّه كلما زادت المخاطر المصاحبة لنشاط ما كلما زاد العائد المتأتي من هذا النشاط، ومن ثَمَّ فإنَّ ممارسة الأنشطة التي تكتنفها درجة عالية من المخاطر تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر وبالتالي تحقيق الاستقرار. إذاً فالعلاقة بين رأس المال والمخاطر علاقة وثيقة، وهو ما دفع لجنة بازل إلى إصدار مقررات معيار كفاية رأس المال لتغطية المخاطر، والتأكيد على أهمية إدارة البنوك للمخاطر المصرفية بصورة سليمة تجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية بقدر الإمكان.

المبحث الأول المخاطر المصرفية وإدارتها

مقدمة:

ارتبط مفهوم المخاطرة منذ القدم مع حياة الإنسان وأنشطته، فهي تنشأ نتيجة عدم المعرفة (الآن) بطبيعة الأحداث في المستقبل. وتعدّ الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرّضاً للمخاطر، "إذ تُعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدّة المنافسة والتطوّر التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، وإنّ حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثمّ إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية"⁽⁸²⁾. ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرّف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف وعوامل كانت سبباً في إنشائها وتنوعها وكذلك أهمية إدارتها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها

من المعروف أنّ تحقيق الأرباح يعدّ الهدف الأساسي لأيّ مصرف شأنه شأن المؤسسات المالية الأخرى، وغالباً ما يكون تحقيق تلك الأرباح مرتبط بحالة عدم التأكد لجهة عدم تحقيق العوائد أو انحرافها عن ما هو متوقّع.

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

تعرّض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر، واختلفت تعاريفهم تبعاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرأمية لتحديد مفهوم المخاطرة نجد من أهم التعاريف المتداولة:⁽⁸³⁾

1- لغةً: إنّ كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني (Rescare) أي (Risque) والذي يدل على حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظراً والانحراف عن المتوقع.

(82) مفتاح، صالح، معارفي، فريدة. (2007). المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة - كلية العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة الزيتونة - الأردن. ص1.

(83) فرج، شعبان. (2014). العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص60.

2- اصطلاحاً: هو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الرّيبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النّفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إمّا تدهور أو خسارة.

كما عُرّف الخطر بأنّه "عدم انتظام العوائد حول العوائد المتوقّعة، وتعود حالة عدم انتظام هذه العوائد إلى حالة عدم التأكد المتعلّقة بالتنبّؤات المستقبلية"⁽⁸⁴⁾

في حين عرّفه حمرة على أنّه " حالة يوجد فيها احتمال لتحقيق الخسارة أو احتمال لتحقيق نتائج غير مرغوبة مغايرة لما هو متوقع "⁽⁸⁵⁾.

ولعلّ أكثر التعاريف ملائمة التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفيّة، وهو أنّ المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أنّ "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة "⁽⁸⁶⁾.

في حين عرّفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) (Financial Services Roundtable)، المخاطر المصرفيّة على أنّها احتمال حدوث الخسارة إمّا بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته حيث تؤدي هذه القيود إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى .

بهذا نجد من التعاريف السابقة أنّ الاحتمال يمثل الركيزة الأساسية لوجود الخطر، حيث يركز مفهوم الخطر على مبدأ الاحتماليّة بالحدوث التي يُغلّفها الغموض بالاعتماد على التخمين والتقدير الكمي.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفيّة

لقد تعددت وتباينت نوعية المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي تزامناً مع تعاظم حجم النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري. إذ تتعرّض البنوك وفقاً لطبيعة نشاطها لعدد كبير من المخاطر، لدرجة أنّ السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها. وإنّ إدارة المخاطر في أيّ مؤسسة وبالأخص في المؤسسات الماليّة والمصارف

(84) العلي، أحمد. (2009). إدارة المحفظة الاستثمارية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص2.

(85) حمرة، محمد ابراهيم. (2013/2014). إدارة المخاطر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص3.

(86) عبد الكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى. (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II - دراسة

لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، جامعة بيرزيت، فلسطين، ورقة عمل مقدمة في

المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلاديلفيا الأردنية، ص7.

تهتم بأربعة أنواع أساسية من المخاطر التي قد تسبب خسائر (محدودة أو غير محدودة) وهذه الأنواع من المخاطر تُصنّف كالتالي: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

ومن الناحية العمليّة صُنِّفت المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

❖ **التّصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفيّة:** وفقاً لهذا المعيار صُنِّفت المخاطر

إلى نوعين هما:

1- **المخاطر النظامية (العامة) (SYSTEMATIC RISK):** وهي المخاطر التي تؤثر على النظام المصرفي ككل، حيث لا تتمكّن البنوك من أن تتجنبها لأنّها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها⁽⁸⁷⁾.

وتُعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة مصدراً للمخاطرة النظامية. ومن أمثلتها مخاطر تقلّبات أسعار الفائدة، الاضطرابات السياسيّة، حالات التضخّم والكساد... الخ.

2- **المخاطر غير النظامية (الخاصة) (Non - SYSTEMATIC RISK):** وهي عبارة عن المخاطر المتبقية المتعلقة بالبنك نفسه والتي تحدث نتيجة عوامل داخلية خاصّة بالبنك، ويمكن تجنّب هذا النوع من المخاطر بالتّنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك وهو ما لا يُسمح به في حالة المخاطرة النظامية. وبالتالي نلاحظ أنّ ما يميّز المخاطر العامّة عن المخاطر الخاصّة هو منشأ الخطر.

❖ **التّصنيف على أساس مصدر الخطر:** تُقسم المخاطر التي تتعرّض لها البنوك طبقاً للتقسيم

الكلاسيكي إلى أربعة أنواع هي: المخاطر الماليّة ومخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث⁽⁸⁸⁾.

وعلى الرغم من أهمية مختلف أنواع المخاطر المصرفيّة، إلّا أنّنا سنركز في دراستنا هذه على أهم المخاطر الماليّة التي تواجه البنوك والمتمثلة في: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال).

(87) الزبيدي، حمزة محمود. (2000). التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص167.

(88) حشاد، نبيل. (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفيّة، موسوعة بازل II - الجزء الثاني، ص22.

1- مخاطر الائتمان

يلعب الائتمان دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد الوطني ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولكنه في نفس الوقت يُعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار في الاقتصاد إن لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين تسبب آثاراً اقتصادية غاية في الخطورة.

كما وبعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف، وذلك نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه والتي تشكّل النسبة الكبرى من الأرباح المحققة من النشاط المصرفي مقارنةً بالاستثمارات الأخرى، والائتمان المصرفي كما له عوائد فهو يحمل في طياته مخاطر. وتعد مخاطر الائتمان من المخاطر الرئيسية والتي تشكّل الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها المصارف. وما زالت مخاطر الائتمان هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف عالمياً والتي تعود أهم أسبابها إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام للمتغيرات الاقتصادية المحيطة.

أ- مفهوم الائتمان والمخاطر الائتمانية

يُقصد بالائتمان عمليّات الإقراض والاقتراض، فمن خلال الائتمان يتم تداول الأموال وانتقالها ممن لديهم فائض في السيولة إلى من يعانون من عجز سيولة.⁽⁸⁹⁾

ويُعرّف الائتمان بأنّه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقّف العميل عن السداد"⁽⁹⁰⁾.

"إذ يُشكّل منح القروض النشاط الرئيسي لمعظم المصارف، وتقتضي عمليّات الإقراض من المصارف الحكم على الملاءة المالية للمقترضين، وليس الحكم على هذه الملاءة صحيحاً دوماً، كما أنّ ملاءة مقترض معين قد تنخفض مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، وبالتالي فمن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف المخاطر الائتمانية أو تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام التعاقد"⁽⁹¹⁾.

(89) الجزراوي، ابراهيم، النعيمي، نادية. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية

المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد، ص5.

(90) خطيب، منال. (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية

السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص4.

(91) الخطيب، سمير. (2008). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، ص72-73.

وبالتالي تنشأ بدورها المخاطر الائتمانية بسبب أن بعض الدفعات المتوقعة قد لا تتم بالكامل وفي وقتها المحدد، وهذا السبب قد يكون ناتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في "الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده"⁽⁹²⁾ والتي تشمل:

- التسهيلات الائتمانية المباشرة (البند داخل الميزانية): كالقروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة والجاري مدين.

- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (البند خارج الميزانية): كالكفالات والاعتمادات المستتدية وبطاقات الائتمان.

وهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان، سواء كانت عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية (المخاطر العامة)، أو عوامل خاصة بالبنك (المخاطر الخاصة) مثل عدم الاستعلام الجيد عن العميل أو الفشل في مراقبة المقترضين أو قيم الضمانات، بالإضافة إلى عوامل خاصة بالعمل مثل عدم وجود إدارة جيدة لمشروعه أو استخدام القرض في الغرض غير المخصص له.

إذاً يمكن القول أن عملية الائتمان هي⁽⁹³⁾: عملية تتضمن علاقة بين طرفين، طرف دائن وآخر مدين.

- ترتكز أساساً على الثقة.
- تنشأ من خلال عملية تبادلية.
- تتضمن الدفع من قبل المدين بتاريخ محدد.
- يرتبط الائتمان ببعض المخاطر لوجود فترة زمنية بين بداية نشوء الائتمان وبين تاريخ تسديده.

ب- أنواع المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية حسب طبيعة الائتمان الممنوح إلى: ⁽⁹⁴⁾

- مخاطر اقراضية مباشرة: وهي المخاطر التي تتعلق بعدم سداد القرض.

⁽⁹²⁾ عبد المعطي، رضا، محفوظ أحمد جودة. (1999). إدارة الائتمان، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص213.

⁽⁹³⁾ الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى. (2006). البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

⁽⁹⁴⁾ الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص174.

- مخاطر اقرضية محتملة: وهي المخاطر التي ترتبط بالائتمان غير المباشر (التزامات خارج الميزانية)، مثل: الاعتمادات والكفالات، والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقرضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالة.

كما وتقسم المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها إلى⁽⁹⁵⁾:

- المخاطر المتعلقة بالعميل: إنّ هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته الماليّة، وسمعته الاجتماعيّة، وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.
- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أنّ لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لهذا القطاع.
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامّة: وهي المخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطوّرات السياسيّة والاجتماعيّة وغيرها.

ت- إدارة مخاطر الائتمان

سبقت الإشارة إلى أنّ المخاطر الائتمانية تتجمّع عن عوامل خارجية تتمثّل عموماً في الأوضاع الاقتصادية كالركود، أو التغيرات في حركة السوق، وأخرى داخلية ترجع إلى وجود ضعف في إدارة الائتمان بالبنك، وذلك سواء لعدم توفّر الخبرة والتدريب الكافي لموظفي الائتمان، وعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة، بالإضافة إلى وجود ضعف في متابعة المخاطر والرقابة عليها. وتعتبر مخاطر الائتمان النّواة الأساسيّة لإدارة المخاطر الماليّة بالبنوك على اعتبار نشاط الإقراض النشاط الرئيسي في البنوك.

وتتمثّل إدارة المخاطر الائتمانية في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملاءته الماليّة قبل الموافقة على منحه القرض، واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين، وطلب الضمانات المناسبة واستخدام النّماذج الخاصّة بتحديد احتمالات فشل وتعثر العميل، وتنظيم السياسة الائتمانية ووضع استراتيجيات ائتمانية بناءً على تصنيف أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة واستقراء المشاكل التي يتعرّض لها العميل، من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية ودورية لأوضاعه، وكذا وضع سقف ائتمانية للعملاء استناداً إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية، واتخاذ قرارات منح

(95) الزبيدي، حمزة محمود، المرجع السابق، بتصرف، ص 179-180.

القروض الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها⁽⁹⁶⁾. وبالتالي إنَّ إدارة المخاطر الائتمانية لا تقتصر على عمليّة تقديم الائتمان فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عمليّة تحصيل كامل المبلغ المنقّق عليه.

وتلجأ المصارف عادةً إلى استخدام كثير من الوسائل والأساليب لتقليل مخاطر الائتمان لديها، وإنَّ من أهم هذه الوسائل والأساليب ما يلي:⁽⁹⁷⁾

دراسة عناصر منح الائتمان - الاستفسار عن سمعة العميل - المقابلات الشخصية مع طالب القرض - تدريب موظفي الائتمان - التزام موظفو إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية - إتباع المصارف لإجراءات ووسائل علاج الديون المتعثرة - إتباع المصارف لنظام تدقيق ورقابة داخلي قوي - اعتماد المصارف على خبراء متخصصين في شؤون الاستثمار - قيام المصرف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي.

وتقوم عمليّة دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض والفوائد في المواعيد المحددة. ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي يجب أن يتبناها مسؤول الائتمان لأنّها تشكل الأساس الذي يُعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد.

حيث أنَّ عمليّة تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في نُضج القرار الائتماني نظراً لمتّعة إدارة الائتمان في البنوك التجارية بميزة تنافسية هامة من حيث قدرتها في معرفة العميل واحتياجاته وكذلك قدرتها في أن تضع تحديداً لمقدار المخاطر ونوعها التي يمكن أن تتعرّض لها وبمعنى آخر قدرتها في التحليل الائتماني.

ونظراً لأهمية الموضوع، عموماً فإنَّ الصناعة المصرفيّة قد توصّلت إلى العديد من النماذج التي تستخدم في التحليل الائتماني، بل أصبح من الأمور المصرفيّة المتعارف عليها عند منح الائتمان تحليل مجموعة من المعايير لها القدرة أن تعطي لإدارة الائتمان تصوراً شاملاً عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرّض لها مع مصادر تلك المخاطر.

وهناك معايير كثيرة لمنح الائتمان تصبُّ جميعها في منحنى واحد وتتشترك في كثير من الجوانب التي تعكس درجة المخاطر التي سوف تتعرّض لها إدارة الائتمان والأخذ بها وتحليلها والتي تمنح إدارة الائتمان قدرة أكبر في تجنُّب الكثير من المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها وليس جميعها إذ لا يوجد ائتمان خالي من المخاطر ولا يمكن لإدارة الائتمان أن تتجنَّب كل المخاطر.

⁽⁹⁶⁾ Santamero & Babbel. (2004). *Financial market & Instruments*, 3RD.Ed. Mc Graw-Hill, p.p. 525-522

⁽⁹⁷⁾ حمزه، محمد ابراهيم. (2014/2013). *إدارة المخاطر*، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص36.

ويُعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ (5Cs) أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي وماني الائتمان، والذي يتم من خلاله تحديد درجة المخاطر من خلال تحليل مجموعة من المعايير وهي:

❖ شخصية العميل Character

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني والتي يستدل من خلالها على رغبة العميل في سداد الالتزامات المترتبة عليه حتى في أسوأ الظروف، حيث يعتمد هذا العنصر على أمانة العميل وأخلاقياته، ويعد الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ولهذا نجد أنَّ أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديدات شخصية العميل بدقة. فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية والسلوكيات وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بتسديد قروضه.

وفي العادة لا تفرق إدارة الائتمان بين شخصية العميل فيما إذا كان فرداً أو شركة أعمال، وخاصةً الشركات الصغيرة والحديثة العهد في العلاقات المصرفية والسوقية إذ تعتمد مواصفاتها على مواصفات إدارتها. أمّا الشركات الكبيرة فإنَّ مواصفات شخصيتها تتجاوز محيط إدارتها لتتوسّع وتشمل العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها.

مما تقدّم يمكن القول أنَّ "المقصود بشخصية العميل سلوكياته. والسلوكية هنا تتحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك. أمّا شخصية العميل كشركة أعمال فيقصد بها الإدارة والتي تجسد مدى قدرة الشركة في الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه البنوك وذلك من خلال قدرة إدارتها في إنجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف".⁽⁹⁸⁾

❖ القدرة على الاستدانة Capacity

وتعني قدرة المقترض على سداد القرض والفوائد المترتبة عليه في مواعيد السداد المتفق عليها، ويعد معيار القدرة من أهم المعايير التي تساعد متخذ القرار الائتماني في تحديد مقدار الخطر الائتماني من خلال تحليل العديد من المؤشرات التي تعكسها البيانات المالية الخاصة بالمقترض.

❖ رأس المال Capital

"ويقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة".⁽⁹⁹⁾ ويعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني التي يتم الاعتماد عليها في تخفيض المخاطر الائتمانية في حال إفلاس العميل، إذ كلما كان رأس المال كبيراً كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح.

⁽⁹⁸⁾ حسون، ياسر. (2007-2008). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 325، 326-327.

⁽⁹⁹⁾ بوحسون، مرجع سابق، ص 328.

"إذ يعبر رأس المال الذي يمتلكه المستثمر عن متانة المركز المالي للشركة أو الزبون، ويعكس حجم الأصول في الشركة مدى كفاءتها وإدارتها، ولا يعني رأس المال المتوفر كضمانة للقرض أنَّ المصرف سوف يبيع هذه الأصول لسداد القرض في حال التّعثر، بل يعني:

- توفير الإمكانات المادية اللازمة لمنح القرض.
 - توفّر الأرباح اللازمة لتطوير المنشأة.
 - توفّر التدفقات الداخلة التي تزيد السيولة.
 - توفّر الإمكانات المادية والمعنوية لسداد الأقساط.
- إذا توفّرت للشركة أو المقترض هذه الإمكانات فإنَّ المصرف يطمأن على سداد قرضه سواءً كان في الأوقات المحددة أو في أوقات أخرى⁽¹⁰⁰⁾.

❖ الضَّمان Collateral

تعتبر الضمانات الملجأ الثاني للبنك في حال تعثر العميل، وتمثل الضمانات ما يملكه العميل من موجودات قدمها إلى المصرف لضمان القرض.

ولقد تنوّعت الضمانات حتى قُسمت التسهيلات الائتمانية بحسب ضماناتها إلى:⁽¹⁰¹⁾ التسهيلات المضمونة والتسهيلات غير المضمونة، ولا يجب إطلاقاً اعتبار الضمانات مصدر الاطمئنان الرئيسي، فهي تعتبر ضمان تكميلي استكمالاً لعنصر الثقة المتوفر أصلاً في المقترض. ولذلك يجب مراعاة عدّة صفات في الضمانات⁽¹⁰²⁾:

- أن يكون قابلاً للبيع أو للتصفية ولا يمثّل الاحتفاظ به أي تكلفة.
- أن تكون قيمته غير متقلّبة بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- أن يكون ذا ملكية كاملة للعميل.
- أن يكون لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد على حقه باستخدام الضمان عند عجز العميل عن التسديد.
- أن تكون كافية إلى حدٍ ما لتغطية قيمة الائتمان مع الفوائد والعمولات الأخرى.

⁽¹⁰⁰⁾ كنعان، علي، مرجع سابق، ص 264.

⁽¹⁰¹⁾ الشماع، خليل. (2006). إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ص 242.

⁽¹⁰²⁾ انجرو، إيمان. (2007). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري

نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 17.

تشمل التغيرات التي يتعرض لها المقترض في ظروف المنتج من حيث الطلب وظروف البيع وحركة الصناعة والتجارة والاستيراد والتصدير وأساليب الدفع ومستوى الأسعار. وبشكل منطقي في حال كانت هذه الظروف إيجابية ومناسبة تُقدم المصارف على منح الائتمان، وإذا كانت غير مستقرة تُخفّض المصارف حجم قروضها خوفاً من التعثر والإفلاس.

بعد الدراسة المتعمّقة للمعايير الخمسة السابقة والتي يُمكن أن تُقدّم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض ويتمّ اتخاذ قرار منح الائتمان بعد دراسة كلّ منها. نجد أنّ هذه المعايير تتفاوت في أهميّتها النسبية، ومن الطبيعي أن لا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه أعلى مراتب لها، لذلك فإنّ الضّعف المقبول في أحد المعايير يمكن أن يعوّض بقوة المعيار الآخر على أن تأتي الدراسة لها جميعاً بشكل مقبول.

مما سبق يُمكن القول أنّ الهدف من تحليل الائتمان هو التأكد من القيام بعمليات توظيف مربحة كتقديم قروض دون التعرّض إلى مخاطر مرتفعة.

ونظراً لأهمية النشاط الائتماني في نجاح المؤسسات المصرفية والاقتصادية إذ تعتمد نتائج أعمالها بدرجة كبيرة على جودة المحفظة الائتمانية لديها، وبالتالي لا بدّ من توجيه الاهتمام نحو الرقابة على تلك المحفظة وإدارة مخاطرها. وفي هذا الصدد أصدرت لجنة بازل العديد من الوثائق والمبادئ الهامة الخاصة بإدارة الائتمان، والتي ستُخفّض إلى حد كبير من مخاطر الائتمان في حال التزام البنوك بتطبيقها. وهنا يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرّض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة لتعظيم معدّلات العوائد المعدّلة حسب المخاطر المقبولة. ويجب أن يكون لدى البنوك الدراية الجيدة لحاجتها في تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى المحافظة على معدّلات معيّنة من كفاية رأس المال تكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتّب عن مخاطر الائتمان. إذ يجب على المراقبين أن يقيموا إذا كان رأس مال البنك بالإضافة إلى احتياطياته ومخصصاته كافياً مقارنةً بمستوى مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المختلفة المدرجة داخل الميزانية كالقروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

2- مخاطر السيولة

يُعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب. لذا يلقي

موضوع السيولة المصرفية اهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات وقاية وسلامة العمل المصرفي.

هذا وتُشكّل الودائع الجارية الجزء الأكبر من أموال المودعين في المصارف التجارية، وهذه السمة تستوجب من إدارة المصرف أن تكون قادرة على تلبية سحبودات المودعين في اللحظة التي يطلبون فيها أموالهم، فالبنوك تتعرّض من حين إلى آخر إلى سحبودات مفاجئة من قبل المودعين، ولا بدّ لها أن تحتاط لمثل هذه السحبودات إمّا بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة.

أ- مفهوم السيولة المصرفية ومخاطرها

يتوقّف مقدار سيولة أي مال على سهولة تحويله إلى نقود فكّلما ازدادت هذه السهولة ازدادت السيولة، وبالنسبة للمصارف يُعتبر تأمين السيولة بالمبلغ المطلوب والأجل المحدد وبتكلفة معقولة من أكثر المهمات صعوبة وأهمية.

وتعني السيولة المصرفية "احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكّن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكّنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله".⁽¹⁰⁴⁾

وتنشأ بدورها مخاطر السيولة في حال عدم قدرة المصرف على توفير نقد لتسديد التزاماته بالأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب يمكنها من الحصول على السيولة في الوقت المناسب ودون التعرض لخسائر⁽¹⁰⁵⁾.

لذلك تحتفظ البنوك بكمية من الأصول على شكل نقدية وشبه نقدية (تسمى الاحتياطيات الأولية والثانوية) لمواجهة هذه الاحتياجات. إذ تعدّ السيولة ضرورية لاستمرارية صلاحية أي مؤسسة مصرفية، وتشير الكثير من الشواهد في الحياة الاقتصادية أنّ مجرد تأخر المصرف عن تسديد ما يطلبه المودعون يفقدهم ثقتهم بالمصرف وتبدأ فوراً عمليات سحب الودائع مما يعرّض المصرف إلى الإفلاس.

لذا فإنّ إدارة السيولة تُعد من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك، وإدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمال حدوث مشاكل خطيرة، إذ تتعدى أهمية السيولة البنك الفردي، نظراً لأنّ العجز في سيولة مصرفٍ واحدٍ ممكن أن يَنبُج عنه آثاراً خطيرة على النظام المصرفي ككل.

⁽¹⁰⁴⁾ سلطان، محمد سعيد، مرجع سابق، ص 141.

⁽¹⁰⁵⁾ أحمد، نضال رؤوف، مرجع سابق، ص 301.

وتُورد في الجدول الآتي أهم المصادر والاستخدامات للسيولة المصرفية، حيث تتقابل مصادر السيولة والطلبات عليها لتحديد (مركز السيولة الصافي) في المصرف:

الجدول رقم (2): العرض والطلب على السيولة

تتولد عروض الأموال السائلة من:	تنشأ الطلبات على الأموال السائلة من:
ورود الودائع من العملاء	سحب ودائع العملاء
إيرادات بيع الخدمات غير الإيداعية	طلبات الاقتراض من العملاء الجديرين
تسديدات قروض العملاء	تسديدات الاقتراض غير الودائع
بيع موجودات المصرف	المصروفات العاملة والضرائب
الاقتراض في السوق النقدي	تسديدات الأرباح الموزعة نقداً

الشماع، خليل. (2007). أساسيات العمليات المصرفية، ص532.

فعندما يفوق "مجموع الطلب" على سيولة المصرف "مجموع عرض" السيولة، فيجب على إدارة المصرف أن تستعد لمواجهة "عجز السيولة". من جهة أخرى، عندما يفوق مجموع عروض السيولة في المصرف الطلبات عليها، يجب على إدارة المصرف البحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة لتوظيف السيولة الفائضة لتفادي تحمّل تكلفة الفرصة الضائعة الناشئة عن الأموال العاطلة التي لا تحقق للمصرف أية أرباح.

ب- أسباب خطر السيولة (106)

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته عند إقبال المودعين وأصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، أو تمويل زيادة الطلب على القروض، وهو ما يؤثر سلباً على ربحية البنك وخاصةً عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدّة أسباب وراء التعرّض لمخاطر السيولة، يرجع البعض منها إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم بها (كالظروف الاقتصادية المحيطة)، ويرتبط بعضها بعوامل داخلية خاصة بالبنك نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق (قصور التدفقات النقدية الداخلة على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة).
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحوّل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

(106) قصوة، رغيّد. إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص63.

بالتالي يمكن الفصل بين نوعين لمخاطر السيولة حسب طرف الميزانية الذي يتأثر بشكل مباشر بالعملية. يتمثل النوع الأول بزيادة الطلب على سحب الودائع أو جانب المطالب في الميزانية وتلك المتعلقة بجانب الأصول والنواتج عن زيادة الطلب على الاقتراض من المصرف وزيادة الطلب على تنفيذ التعهدات التي قدّمها البنك للعملاء.

ت-إدارة مخاطر السيولة

احتلت السيولة النقدية وإدارتها مكانة هامة وغدت من أهم الموضوعات الواجب على المصارف الاهتمام بها، لأنّ الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة سوف يؤدي إلى فقدان الودائع التي تعتبر المصدر الأساسي لسيولة المصرف وبالتالي تدهور المصرف ماليًا، وهذا الأمر يستنزف النقدية لدى المصرف من خلال بيعه لموجوداته الأكثر سيولة والاقتراض بفائدة عالية من المصارف الأخرى، وهذا ما يهدّد وجود المصرف ويؤدي إلى فشله. فالمصارف تسعى لجذب الودائع بهدف استثمارها والحصول على عوائدها، ولكنّها لا تستطيع توظيف كامل الإيداعات في أوجه الاستخدام المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، لأنّ التشريعات المصرفية وكذلك متطلبات عملها تفرض عليها الاحتفاظ بنسبة معينة منها على شكل سائل لمواجهة السحوبات الطارئة، الأمر الذي يتطلّب قيام المصارف بالإدارة الجيدة لسيولتها.

وتعرّف إدارة السيولة بأنّها: "الاستثمار الأمثل لفائض السيولة المتاح بما يحقق أقصى عائد للمصرف، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في حدود التكلفة المقبولة." فعندما يحتفظ المصرف بمبالغ ضخمة دون استثمارها، سوف يتدنّى العائد لدى المصرف من تقويته لفرص استثمارية كان بالإمكان له تحقيق عائد منها، وبالطرف المقابل يجب على المصرف الاحتفاظ بالسيولة المناسبة للوفاء بالتزاماته في وقت استحقاقها، فإنّ هدف إدارة السيولة هو تحقيق المواءمة بين الأصول والالتزامات من حيث الأجل والعائد وتوفير التمويل المناسب في التوقيت اللازم.⁽¹⁰⁷⁾

وتعدّ إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه إدارات المصارف بسبب صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتي تعتمد على أحداث خارجية لا يمكن للمصرف السيطرة عليها وخاصة في ظروف الأزمات.

"ويتمّ إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للمصرف تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من السيولة، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء والتوظيفات".⁽¹⁰⁸⁾

(107) الحسيني، فلاح، الدوري، مؤيد. مرجع سابق، ص 92.

(108) الخطيب، سمير، مرجع سابق، ص 79.

ولمواجهة الطلب على السيولة تقوم المصارف بإدارة كل من الاحتياطات التالية:

❖ الاحتياطات الأولية⁽¹⁰⁹⁾

وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي تمتلكها الإدارة المصرفية أو المالية وتتكوّن هذه الاحتياطات من:

- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق وهي الأموال الموجودة في خزائن المنشأة المالية في صورة نقد سائل.
- الودائع لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، حيث تلتزم المصارف قانوناً بالاحتفاظ بأموال سائلة على شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين ويمكن للمصرف المركزي أن يحدد حجم هذه الاحتياطات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني والتأثير في حجم الائتمان الممنوح.
- الشيكات برسم التحصيل التي قدّمت من قبل العملاء لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء.

❖ الاحتياطات الثانوية

"وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة والتي يمكن أن يتم تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة أنّها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وكذلك تدعم الأرباح في المصرف ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن الاحتياطات القانونية حيث أنّ المصرف المركزي يُلزم المصارف في بعض الأحيان أن تساهم في إقراض مؤسسات الدولة من خلال شراء السندات الحكومية أو أدوات الخزينة خاصّةً عندما تحتاج الدولة إلى تمويل جزء من العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة زيادة حجم الإنفاق عن الإيرادات المتحققة." ⁽¹¹⁰⁾

وبهذا نجد أنّ النقد في الصندوق ولدى المصارف والشيكات برسم التحصيل تؤلّف ما يسمى بالاحتياطات الأولية أو خط الدفاع الأول، أمّا خط الدفاع الثاني فيتألّف من الاحتياطات الثانوية، وهي استثمارات قصيرة الأجل تمتاز بالسيولة العالية والمردود المتواضع والتي يستخدمها البنك عند زيادة الطلب على السيولة.

(109) الحسيني، الدوري، مرجع سابق، ص 94-96.

(110) العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق. (2008). إدارة الاستثمارات والمحافظة الاستثمارية، كلية الاقتصاد، جامعة

دمشق، ص 56.

واستناداً لذلك يجب أن تتم دراسة كافة عناصر السيولة والتوظيفات والاستثمارات والمقارنة بينها من أجل تحصيل واقع السيولة إذا كانت متدنية، أو إعادة توزيع الأموال على التوظيفات والاستثمارات بهدف تحقيق الأمان المصرفي وزيادة الربحية.

وهناك خمس نظريات معروفة في إدارة السيولة:

❖ نظرية القرض التجاري

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تُقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتُناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصارف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة⁽¹¹¹⁾.

❖ نظرية إمكانية التحول

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تُعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يُقدّم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية⁽¹¹²⁾.

❖ نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصارف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض وبالتالي فإنها تُدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترض في المستقبل، وهذا ما يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها⁽¹¹³⁾.

(111) عقل، مفلح محمد. (2006). وجهات نظر مصرفية، ص 170.

(112) الحسيني، الدوري، مرجع سابق، ص 100.

(113) آل علي، رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص 194.

❖ نظرية إدارة الالتزامات

يمكن أن يلبي المصرف احتياجات السيولة لديه من خلال الاقتراض من أسواق المال أي زيادة الالتزامات التي عليه، فعندما يحتاج المصرف إلى أموال بشكل فوري فيمكنه استخدام أدوات معينة كإصدار شهادات الإيداع Certificate of deposit والأوراق التجارية وغير ذلك وينبغي أن تكون إدارة المصرف قادرة على إدارة هذه الالتزامات بكفاءة.⁽¹¹⁴⁾

❖ الاقتراض من البنك المركزي

يُعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدها بالسيولة اللازمة إما بواسطة عمليّة الخصم، أو الاقتراض المباشر. وأهم ما يميّز هذا المصدر أنّه مؤقت، حيث يُقدّم السيولة لحين قيام المصارف بتعديل أوضاعها، لأنّ البنك المركزي ليس مصدراً دائماً للسيولة للجهاز المصرفي.

3- مخاطر أسعار الفائدة

أدى انخراط البنوك وخصوصاً الكبرى في أنشطة التداول إلى تعرّضها إلى مخاطر السوق، وهي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدّلات السوق المالي. مما دفع السلطات الرقابية في الكثير من الدول المتقدمة وكذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى الاهتمام بمخاطر السوق والتأكيد على الاحتفاظ برأسمال لتغطية تلك المخاطر.

وتُعتبر مخاطر تقلّبات أسعار الفائدة من ضمن مخاطر السوق إلى جانب مخاطر تقلّبات أسعار الصرف ومخاطر تقلّبات أسعار الأوراق المالية ومخاطر تقلّبات أسعار السلع، وهي أسعار تخضع لمتغيّرات اقتصادية عديدة ولا يمكن لإدارة المصرف التأثير فيها.

أ- مفهوم مخاطر أسعار الفائدة

يُعد خطر سعر الفائدة من أهمّ المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، لأنّها تُؤثّر في أهم مصدر من مصادر إيرادات المصرف وهو دخل الفوائد من القروض والاستثمارات، وأهم عنصر من عناصر تكاليفه وهو مصروف الفوائد من الودائع. كذلك فإنّ تغيّر سعر الفائدة يؤدي إلى تغيير القيمة السوقية لموجودات المصرف والتزاماته مما ينعكس على القيمة السوقية لحقوق الملكية. وتُعرّف مخاطر أسعار الفائدة بأنّها: "المخاطر التي تنتج من التغيرات في أسعار الفائدة والتي تعمل على تخفيض الأرباح أو القيمة الاقتصادية للمصرف".⁽¹¹⁵⁾

⁽¹¹⁴⁾ احلاسه، نصر رمضان. (2013). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 47.

⁽¹¹⁵⁾ حمرة، محمد ابراهيم. (2013/2014). إدارة المخاطر، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، ص 66.

حيث يتعرّض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلّبات في السعر، "فيما أنّ أسعار الفائدة غير مستقرّة، فإنّ الإيرادات تكون غير مستقرّة أيضاً. فأى شخص يُقرض أو يُقرض يكون معرضاً لمخاطر أسعار الفائدة. فالمقرض يكون معرضاً لخطر تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الفائدة. أمّا المقرض الذي يدفع فائدة متغيّرة، فيتكبّد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة. وفي كلا الموقّفين مخاطرة."⁽¹¹⁶⁾

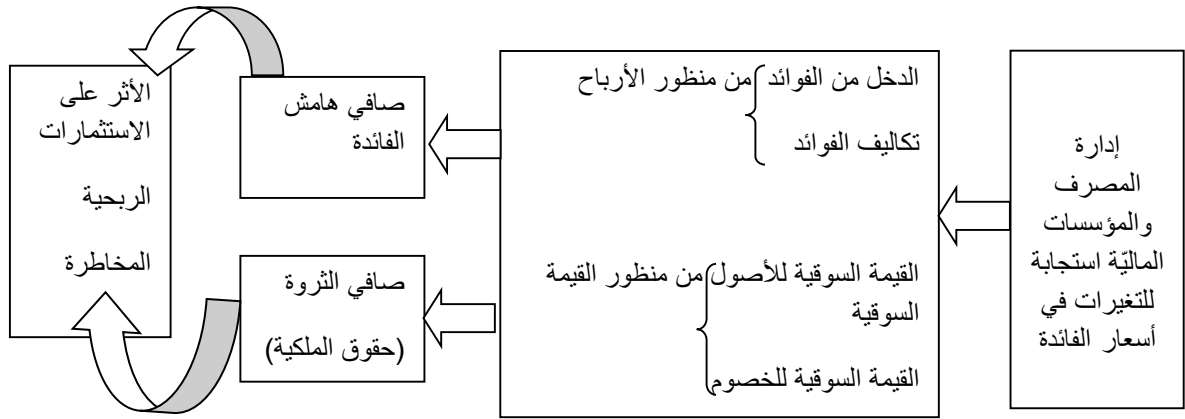
وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم اتّساق آجال استحقاق أصول المصرف ومطالبه في الوقت الذي تكون فيه معدّلات الفائدة متقلّبة أو غير مستقرّة. حيث يوجد نوعان لمخاطر سعر الفائدة، النّوع الأول ويدعى خطر إعادة التمويل، وينشأ هذا الخطر عند قيام المصارف بتمويل أصولها من خلال خصوم تكون تواريخ استحقاقها أقرب من تواريخ استحقاق تلك الأصول، وبالتالي فإنّ أي ارتفاع في أسعار الفائدة في تلك الفترة سوف يؤثّر سلباً على ربحية المنشأة وقدرتها على تمويل أصولها من جديد. ولتوضيح ذلك بشكل أبسط، نفرض أنّ مصرفاً قدّم قرض بسعر الفائدة السائد الآن مُغطّى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثمّ اضطر خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، وهنا إذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتاً وسعر إعادة التمويل الذي استخدمه أعلى من سعر الفائدة الثابت، فإنّ العائد الصّافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض، وذلك لعدم توافق توقيت تقديم القرض مع توقيت الحصول على الودائع.

أمّا النّوع الثاني من المخاطر فتدعى بمخاطر إعادة الاستثمار، وتواجه المصارف والمؤسسات الماليّة هذا النّوع من المخاطر إذا كانت تواريخ استحقاق خصومها أبعد من تواريخ استحقاق أصولها، وبالتالي فإنّ المصرف سوف يكون عُرضةً للخطر في حال انخفاض أسعار الفائدة خلال فترة تمويله لأصوله. ويُعدّ قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العمل المصرفي والتي يمكن أن تشكل مصدراً مهماً للربحية ولكن ضمن حدود معيّنة دون أن تشكل تهديداً لأرباح البنك وقيّمته السوقية.

⁽¹¹⁶⁾ نجار، حياة. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية

الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 56-57.

الشكل رقم (1): أثر التغيرات في أسعار الفائدة على المصرف



الشكل من إعداد الباحثة

وبهذا نجد أنَّ مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر التي يتعرَّض لها وضع المصرف المالي نتيجة تغيرات سلبية غير مواتية في أسعار الفائدة، وهذا التغير لا يؤثر فقط على أرباح المصرف بل أيضاً على القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته والأدوات المالية الخارجة عن ميزانيته العمومية.

ب- مصادر مخاطر أسعار الفائدة

يمكن تلخيص مصادر أسعار الفائدة فيما يلي:

❖ مخاطر إعادة التسعير (Repricing Risk)

يواجه المصرف طرقاً متعددة من مخاطر سعر الفائدة، لعلَّ أهمُّها تنشأ من اختلاف مواعيد الاستحقاق (نظير سعر فائدة ثابت) وإعادة التسعير (نظير سعر فائدة متغير) لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية⁽¹¹⁷⁾.

فالمصرف الذي يُموِّل قرض طويل الأجل بمعدَّل فائدة ثابت عن طريقة ودیعة قصيرة الأجل بمعدَّل فائدة ثابت أيضاً قد يتعرَّض إلى انخفاض إيراداته نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، لأنَّ التدفقات النقدية التي يحصل عليها المصرف من القرض ستكون ثابتة طيلة حياة القرض في حين أنَّ التدفقات النقدية التي يدفعها على تمويل القرض سترتفع عند انتهاء أجل الوديعة.

وبالتالي تنتج هذه المخاطر عن ظهور فوارق أو فجوات (Gap) في تواريخ إعادة تسعير الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الموجودات والمطالب والمراكز خارج الميزانية بعد تبويبها في

⁽¹¹⁷⁾ عمايري، أمجد محمد. (2012). التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية - دراسة

تطبيقية المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 55.

جدول للفترة الزمنية، وذلك وفقاً لتاريخ إعادة تسعيرها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، أو وفقاً لتواريخ استحقاقها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة.⁽¹¹⁸⁾ وتُعتبر فجوات إعادة التسعير بين الأصول والخصوم أمراً جوهرياً ولا بدّ منه في عمل المؤسسات المالية وقد تقصد المصارف اتخاذ مراكز تؤدي إلى زيادة فجوات إعادة التسعير بين الأصول والخصوم بهدف زيادة أرباحها لكنّه في ذات الوقت سيعرض دخل المؤسسة المالية وقيمتها الاقتصادية لتقلبات غير متوقعة بسبب تقلب أسعار الفائدة.

❖ مخاطر الأساس (Basis Risk)

تُعتبر مصدراً مهماً لخطر سعر الفائدة وتأتي من الارتباط غير التام بين تغيرات المعدلات المدفوعة والمقبوضة على أداتين ماليتين مختلفتين بالرغم من تماثلهما في خصائص إعادة التسعير.

Basis Risk: arises from imperfect correlation in the adjustment of the rates earned and paid on different instruments with other wise similar repricing characteristics ⁽¹¹⁹⁾.

حيث يؤدي تغير أسعار الفائدة إلى تغيرات غير متطابقة في كل من أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة. وهنا نجد أنّ مخاطر الأساس تستمد وجودها من عدم تحرك سعرين مرجعيين بطريقة متسقة من حيث الاتجاه والكمية، وهذه الاختلافات قد تسبب تغيرات غير متوقعة في التدفقات النقدية بالرغم من تطابق الاستحقاقات أو تواريخ إعادة التسعير فيما بينها.

فإذا كان يتمّ تسعير قرض ممنوح على أساس سعراللايبور LIBOR3m لثلاث شهور ممولّ بشهادة إيداع على أساس أذن الخزنة لثلاث شهور T-Bill3m علماً أنّ لكل من القرض وشهادة الإيداع أجل الاستحقاق متماثل (سنتين مثلاً) فإنّه لا يوجد خطر إعادة التسعير ولكن سيؤدي تبدل العلاقة بين مؤشري سعر الفائدة المرجعيين (سعر اللايبور - سعر أذن الخزنة) إلى ارتفاع أو انخفاض هامش الفائدة بين القرض وشهادة الإيداع.

وبالتالي نجد أنّ مخاطر الأساس هي المخاطر الناشئة من اختلاف مقدار التغير في أسعار الفائدة على الأدوات المالية ذات الآجال المتماثلة نتيجة عدم وجود ارتباط كامل بين التغير في أسعار الفائدة لمؤشرين أو أكثر من مؤشرات أسعار الفائدة.

⁽¹¹⁸⁾ مصرف سورية المركزي - مجلس النقد والتسليف - تعليمات الرقابة المصرفية - القرار رقم 107 تاريخ 2/13/

2005 - التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة - ملحق رقم (1) - ص 1-2.

⁽¹¹⁹⁾ Basel Committee on Banking Supervision, supporting Document to the new Basel Capital Accord Issued for comment by 31 May 2001, Bank of International settlement, January 2001, p.5.

❖ مخاطر منحنى العائد (Yield curve)

يُعبّر منحنى العائد عن العلاقة بين سعر الفائدة وأجل الاستحقاق، "وتنتج مخاطر منحنى العائد جرّاء حصول تقلّبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معيّنة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلاً معدّل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معيّنة يستحق بعد ثلاثة أشهر نسبة تفوق نسبة انخفاض معدّل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة ويستحق بعد سنتين مثلاً"⁽¹²⁰⁾.

❖ مخاطر الاختيار (Option Risk)

هو الخطر الناتج عن الخيارات الضمنية والصريحة والمتعلّقة بأصول وخصوم البنك. مثلاً: الشروط الموجودة في اتفاقية ما والتي بموجبها يمكن لعميل حاصل على قرض أن يدفع هذا القرض قبل تاريخ الاستحقاق، أو العميل صاحب الوديعة أن يسحب هذه الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق أيضاً. على سبيل المثال، عندما تنخفض أسعار الفائدة فإنّ العديد من المقترضين الذين يحوزون قرض رهن عقاري سيسعون للحصول على قرض جديد بمعدّل فائدة منخفض ودفع القرض السابق ذو معدّل الفائدة الأعلى.

وبهذا نجد أنّ مخاطر الاختيار تنشأ عندما يكون للمقرضين أو المقترضين حق الخيار في تغيير كمية أو موعد التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول أو الخصوم التي يحوزونها استجابةً للتغيّرات في أسعار الفائدة.

ت- إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تلجأ المصارف إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة لتقليل الخسائر الناجمة عنها بالطرق التالية:

❖ مطابقة فترات الاستحقاق (التحوط الطبيعي) (Maturity Matching).

إنّ إحدى أكثر الطرائق بديهية للحد من مخاطرة أسعار الفائدة هي أن تقوم المصارف بالمطابقة بين حجم الأصول الخاضعة لإعادة التسعير مع الالتزامات الخاضعة لإعادة التسعير ضمن نفس الفترة الزمنية (مبلغ الموجودات الخاضعة لإعادة التسعير = مبلغ المطلوبات الخاضعة لإعادة التسعير)، أي

⁽¹²⁰⁾ مصرف سورية المركزي - مجلس النقد والتسليف - تعليمات الرقابة المصرفية - القرار رقم 107 تاريخ 2/13/

2005 - التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة - ملحق رقم (1) - ص 1-2.

جعل فترات استحقاق كل حساب من حسابات الإيداع لديها بفترات استحقاق مماثلة لأنواع الأصول المختلفة التي لديها وذلك لتجنب التقلبات الحادة في صافي دخل المصرف من الفوائد. (121)

فعلى سبيل المثال، عندما يتلقى المصرف قيمة شهادة إيداع مدتها عام واحد صادرة عنه بإمكانه أن يقدم بالمقابل قرضاً أجله سنة واحدة لأحد زبائنه أو أن يستثمر هذه الأموال في ورقة مالية تستحق بعد عام واحد. ومع أن هذه الإستراتيجية ستساعد المصرف على تجنب مخاطرة سعر الفائدة، فإن تطبيقها بشكل فعال هو أمر غير ممكن دائماً، وسيواجه المصرف صعوبة في ضم الإيداعات في إطار فترة استحقاق موحدة للاستجابة إلى طلب اقتراض مساوٍ لهذه الفترة ذلك أن المصارف تحصل في العادة على كميات ضخمة من الإيداعات قصيرة الأجل ولن تكون قادرة على مطابقة آجال استحقاق الإيداعات مع الآجال الطويلة التي تتميز بها القروض. ومن النادر أن يطلب المقترضون الاقتراض على فترات تقل عن شهر واحد أو حتى عن ستة أشهر.

❖ القروض ذات المعدلات المتغيرة (Floating – Rate loans)

تمكّن القروض ذات المعدلات المتغيرة المصارف بدعم أصولها طويلة الأجل بإيداعات قصيرة الأجل دون أن تعرّض نفسها بشدة إلى مخاطرة سعر الفائدة، ومع ذلك فإنه لا يمكن لهذا النوع من القروض أن يقضي تماماً على مخاطرة سعر الفائدة فحتى لو تغيرت تكلفة الأموال على أساس أكثر تواتراً من تغيير معدلات الفائدة على الأصول فسيظل هامش الفوائد الصافي لدى المصرف خاضعاً للتقلبات التي تصيب أسعار الفائدة.

❖ العقود المستقبلية على أسعار الفائدة (Interest Rate Futures) (122)

تمثل العقود المستقبلية عقود منظمة بواسطة البورصة يتم التعامل فيها بطريقة المزاد المفتوح عن طريق وسطاء أو بيوت مقاصة، وتتضمن اتفاق بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر كمية محددة من أصل معين في تاريخ لاحق (تاريخ التسوية) وفي مكان محدد وبسعر يحدد الآن. وبذلك فإن هذا العقد ينشأ بين طرفين يكون أحدهما مشتر للعقد والآخر بائعاً له. ولتحقيق مبدأ الالتزام بين طرفي العقد المستقبلي (المشتري والبائع) يلتزم كل منهما بتسليم الوسيط بتاريخ نشوء العقد هامشاً معيناً يتم إيداعه في حساب مصرفي ولا يتم استرداده إلا عند تصفية العقد.

(121) Rose, Peter s, Hudgins, Sylvia C. Irwin, Richard D. (2005). **Bank Management & Financial Services** – 6th edition, p205.

(122) العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق. (2008). **إدارة الاستثمارات والمحافظة الاستثمارية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 271- 277.

وتستخدم العقود المستقبلية لأغراض المضاربة وتحقيق الربح كما تستخدم بشكل أساسي لأغراض التحوط من مخاطر تغيرات أسعار الفائدة إما عن طريق شراء العقد أو عن طريق بيعه بحسب وضع كل من طرفي العقد. ففي حال كان المصرف مستثمراً في السندات وتوقع ارتفاع أسعار الفائدة السوقية فإنه للتحوط من مخاطر انخفاض أسعار السندات يدخل سوق العقود المستقبلية بائعاً وفق أسعار الفائدة السائدة في السوق اليوم، وعندما ترتفع أسعار الفائدة مستقبلاً فإنه يحقق دخلاً نتيجة شراء نفس كمية السندات التي باعها وبسعر أقل (التحوط القصير الأجل). وعلى العكس من ذلك في حال توقع انخفاض أسعار الفائدة السوقية فإنه يدخل سوق العقود المستقبلية مشترياً (التحوط الطويل الأجل).

❖ عقود مبادلة أسعار الفائدة (Interest rates swaps) (123)

يمكن للمصارف التجارية التحوط من مخاطرة سعر الفائدة باستخدام عقود تبادلات أسعار الفائدة، وعقد مبادلة أسعار الفائدة يمثل اتفاق بين طرفين لمبادلة مدفوعات الفوائد بموجب فترات منتظمة. فعلى سبيل المثال، تتيح عقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة fixed- for-floating Interest Rate swap لأحد الأطراف الداخل في المبادلة إجراء مبادلات دورية للتدفقات النقدية الثابتة مقابل التدفقات النقدية التي تتوقف على أسعار الفائدة السائدة في السوق، أي يقوم بدفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة وفي نفس الوقت يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة وذلك وفقاً لمعدل الفائدة للتعاملات بين المصارف في لندن (LIBOR). ولتوضيح ذلك نفرض أن مصرفاً لديه شهادة إيداع بقيمة مليون دولار لمدة خمس سنوات وبفائدة 8%، إلا أن معظم استثمارات هذه المصرف من النوع قصير الأجل وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي إلى تخفيض إيراداته. بالمقابل لدى مصرف آخر استثمارات طويلة الأجل قيمتها مليون دولار تدر له عائد 12% إلا أنها ممولة بودائع قصيرة الأجل، إذاً ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع سيؤدي إلى تخفيض الأرباح المتحققة من الاستثمار. بالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى إبرام اتفاق بين كلا المصرفين للدخول في عقد مبادلة، حيث يرغب المصرف الأول بمبادلة معدل الفائدة المتغير على استثماراته قصيرة الأجل بمعدل فائدة ثابت بحيث لا يقل عن 8%. بينما يرغب المصرف الآخر بمبادلة معدل الفائدة الثابت بمعدل فائدة متغير يفوق معدل العائد الذي يدفعه على ودائعه. إذاً نجد أن تبادلات أسعار الفائدة تتطلب وجود طرف آخر لديه الرغبة والاستعداد لمبادلة المدفوعات المترتبة عليه بفعل التزامه بسعر فائدة متغير مقابل مدفوعات الطرف الأول المترتبة عليه بفعل التزامه

(123) العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق. (2008). إدارة الاستثمارات والمحافظة الاستثمارية، كلية الاقتصاد، جامعة

باتفاق يكون فيه سعر الفائدة ثابت. وهنا لا بدّ من اللجوء إلى أحد الوسطاء الماليين ليقوم بعملية الجمع بين الطرفين الراغبين في الدخول بعملية التبادل.

❖ الحدود العليا (Caps) والدنيا (Floors) لأسعار الفائدة (124)

إحدى الطرائق المستخدمة في التحوط من مخاطر سعر الفائدة ما يُسمّى بالحد الأعلى لسعر الفائدة caps وهو عبارة عن عقد بين طرفين يوافق فيه البائع مقابل علاوة معينة على إعادة أية مبالغ للمشتري تفوق تكلفة الفائدة المتفق عليها.

ولتوضيح ذلك نفرض أنّ مصرفاً اقترض مليون دولار لمدة سنة وقام بشراء حد أعلى بمعدل فائدة 11% من إحدى المؤسسات المالية وارتفعت بعدها نسبة الفائدة إلى 12% عندها ستقوم المؤسسة المالية التي تباع الحد الأعلى للمصرف المشتري للحد الأعلى بتسديد كلفة الفائدة الإضافية (1%) بسبب ارتفاع نسبة الفائدة على القرض، وبهذا يكون المصرف قد ضمن أن نسبة الفائدة لن تتجاوز 11% وحمى نفسه من ارتفاع أسعار الفائدة السوقية مقابل دفع علاوة مقدماً، ويتوقف الرسم المدفوع على هذه الاتفاقيات على الشروط الخاصة بكل اتفاق، ذلك أنّ الرسم يرتفع مع انخفاض مستوى سقف الفائدة المحدد في الاتفاق في لحظة زمنية معينة (وهذا يرجع إلى تزايد احتمالات الحصول على التعويض) و يتناسب هذا الرسم طردياً مع طول فترة سريان الاتفاق للسبب ذاته.

إن اتفاق الحد الأعلى لسعر الفائدة يُعوّض المصرف خلال الفترات التي تشهد ارتفاعاً في أسعار الفائدة. أما بالنسبة للحدود الدنيا لأسعار الفائدة فهي عكس الحد الأعلى حيث يتم بموجبها تعويض المصرف خلال الفترات التي تشهد انخفاضاً في أسعار الفائدة دون مستوى معين. ومن الممكن الجمع بين الحد الأعلى والحد الأدنى لأسعار الفائدة في اتفاقية واحدة تسمى اتفاقية أطواق أسعار الفائدة (Interest – Rate Collars).

4- مخاطر رأس المال

احتلّ مفهوم كفاية رأس المال وحجم رأس مال البنوك أهميةً متزايدةً في الفترة الأخيرة، وذلك نتيجة موجات التغيير والمخاطر التي تعرّض لها القطاع المصرفي. إذ يلعب رأس المال دوراً هاماً في حماية أموال المودعين والمحافظة على سلامة وأمان المصرف وتوثيق موقفه المالي في مواجهة المخاطر التي يتعرّض لها.

(124) Rose, Peter s, Hudgins, Sylvia C. Irwin, Richard D. (2005). **Bank Management & Financial Services** – 6th edition, p265.

ويرتبط رأس مال المصرف والمخاطرة التي يتحملها بشكل وثيق، فرأس المال هو الأموال التي قدمها المالكون، ووضعوها قيد المخاطرة ومن ذلك مخاطرة تحقيق دخل أقل من المطلوب، أو حتى خسارة رأس المال بسبب فشل المصرف". كما ويستخدم رأس المال المصرفي كحاجز واق يمنع تسرب الخسائر العاملة إلى الدوائع، وعليه كلما ازداد رأس المال، كلما ازدادت قابلية المصرف على تحمل الخسائر، أو على تحمل المخاطر التي يؤدي بعضها إلى خسائر⁽¹²⁵⁾.

أ- مفهوم رأس المال

يُقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه "مجموع قيمة الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تُقرر الإدارة احتجازها. ويُعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع من بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها من فترات لاحقة"⁽¹²⁶⁾.

وهناك مفهومان لرأس المال المصرفي وهما⁽¹²⁷⁾:

- المفهوم الضيق: ويشمل وفق هذا المفهوم الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح غير الموزعة والاحتياطات.
- المفهوم الواسع: ويشمل بالإضافة للبنود المذكورة أعلاه سندات الدين طويلة ومتوسطة الأجل التي تصدرها المصارف. ويأخذ هذا المفهوم الأولوية التي يحظى بها المودعون وحملة الأسهم الممتازة على موجودات المصرف في حال تصفيته.

ب- وظائف رأس المال المصرفي

يؤدي رأس المال المصرفي العديد من الوظائف، مثل الوفاء بمتطلبات تأسيس المصرف الجديد، وتهيئة القاعدة الأساسية للنمو والتوسع، والدفاع عن المصرف بوجه المخاطر، والمحافظة على ثقة الجمهور بإدارة المصرف والمساهمين فيه⁽¹²⁸⁾. ولرأس المال في المصارف التجارية وظائف خاصة تختلف عن بقية منشآت الأعمال يمكن إبرازها بما يأتي:

(125) الشماع، خليل. (2007). أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، الطبعة الأولى، ص 349.

(126) الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 81.

(127) الخجا، جمانه. (2010). دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 15.

(128) الشماع، خليل، مرجع سابق، ص 348.

- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية، حيث تمول هذه البنود عن طريق عن طريق رأس المال، وتمثل أصولاً ثابتة لا تُحوّل إلى نقدية إلا عند التصفية⁽¹²⁹⁾.
- تدعيم ثقة المتعاملين والمودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على امتصاص الخسائر والصمود أمام الصعوبات التي تعترضه في أثناء ممارسة أنشطته: ومن أجل أن لا تؤدي الأزمات أو الظروف غير الطبيعية التي قد يتعرض لها المصرف التجاري إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم، ينبغي أن يكون رأسماله الممتلك كافياً متيناً قادراً على توفير الأمان المصرفي، بحيث يساعده في البقاء مستمراً في عمله، لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان أن قوة المصرف تعتمد على متانة رأسماله، وعليه فالمصرف ذو رأس المال الكبير الذي يواجه بعض الخسائر يوماً ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويستوعب خسائره تدريجياً من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه.
- يُستخدم رأس المال الممتلك في تدعيم المصرف وزيادة استعداده المالية لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة نشاطاته المختلفة، مثال ذلك: عدم قدرة بعض المقترضين من تسديد أصل القرض، والفوائد المترتبة عليه.
- يُستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف، حيث تُحدّد القوة التصويتية للمساهمين في التعيين، أو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها.

ت-مخاطر رأس المال

تتمثل مخاطر رأس المال بعدم توفر رأس المال الكافي لدى المصرف أو المؤسسة المالية لمواجهة الانخفاض في قيمة الأصول نسبةً إلى ذلك الحاصل في قيمة الخصوم. أي عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته النهائية، فالمصرف عندما يتهدد رأسماله وتصبح موجوداته تساوي مطلوباته أو أقل منها يكون أمام خطر كفاية رأس المال، وبالتالي فكلما قلّت نسبة رأس المال إلى موجودات المصرف ذات الخطورة العالية يكون أمام مواجهة كاملة لخطر كفاية رأس المال.

"يُمثل هذا الخطر احتمال عدم وجود أموال خاصّة كافية لامتصاص الخسائر المتوقّعة. بمعنى أنّه خطرٌ ناتجٌ عن عدم كفاية الأموال الخاصّة من جهة، وعن الأخطار التي يواجهها البنك من جهة

(129) البديري، حسين جميل، مرجع سابق، ص 61.

أخرى.⁽¹³⁰⁾ وتُعتبر المحافظة على الحد الأدنى اللازم من رأس المال أحد أهم متطلبات الإدارة المالية الناجحة وذلك للأسباب الثلاث التالية⁽¹³¹⁾:

- رأسمال المصرف يحميه من مخاطر الانهيار، حيثُ يتعرّض المصرف للانهيار عندما تصبح قيمة موجوداته أقل من قيمة التزاماته، ويمكن أن يحصل ذلك في حال حصول الانهيار بقطاع معين، حينئذٍ تصبح قيمة قروض هذا القطاع تساوي الصفر، وهنا يقوم رأس المال بحماية المصرف من خطر الإفلاس نتيجة انعدام هذه القروض.
- رأسمال المصرف يؤثر في نسبة العائد على حقوق الملكية، حيث يهتم مالكو المصرف بمقدار الأرباح نسبه لرأسمالهم المستثمر، حيث يعتبر العائد على حقوق الملكية أحد مقاييس ربح المصرف، وهو صافي الربح بعد الضريبة نسبة لرأس المال، ويكون العائد على حقوق الملكية عالياً كلما كانت قيمة رأس المال منخفضة، وهذا ما يفضلُه أصحاب حقوق الملكية، وبالتالي نلاحظ هنا أنَّ كفاية رأس المال تحمي المصرف من خلال الأمان، وبالعكس فإنَّ زيادة رأس المال تُعدّ كلفة على المصرف لأنَّها تخفض من العائد على حقوق الملكية، ويمكن للإدارة الحكيمة أن تعكس حالة رأس المال عند احتمال وجود تعثرٍ للعملاء، وتخفيض رأس المال حين يكون السوق مستقرّاً ونشطاً واحتمال تعثرٍ للعملاء ضعيفاً.
- وضع السلطات الرقابية المصرفية حدوداً دنياً لمتطلبات رأس المال، وقد بات واضحاً أنَّ المصارف تسعى لتخفيض رأسمالها لأنَّ ذلك يزيد من العائد نسبة لحقوق الملكية، بشرط ألا تقل نسبة رأس المال في حجم موجودات المصرف عن النسب التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وبهذا نجد أنَّ مخاطر رأس المال تعني عدم قدرة رأس المال على تغطية وتحمل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية، الأمر الذي يؤثر بدوره على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية بكفاية رأس مال البنوك، حيث يعتبر ضماناً لحقوق المودعين والدائنين.⁽¹³²⁾
- وبالتالي أصبح وجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي وضروري لامتصاص أية خسائر غير متوقّعة، وتمكين المصرف من متابعة نشاطاته وفعالياته المختلفة من غير أن تتأثر ثقة

(130) Voir Desmecht. F. (2004). *Pratique de l'activité bancaire*, gestion comptable et commerciale, informatique financière et gestion des risques, Paris, Dunod, p.248

(131) Mishkin, Frederic. (2007). *The Economic of Money, Banking, and Financial Markets*, COLUMBIA UNIVERSITY, Apostolos Serletis. FOURTH CANADIAN EDITION, p231.

(132) بوعبدلي، أحلام، عبد الرزاق، خليل. (2004). *تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة*

- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة الشلف، ص104.

المودعين به. وترتبط عمليّة تحديد كفاية رأس المال في البنك بمدى المخاطر التي يواجهها، وتختلف من مصرف لآخر تبعاً لفلسفة الإدارة وسياساتها في إدارة موجوداتها في مجالات المخاطر المختلفة. كما وتُعتبر زيادة كفاية رأس المال في البنوك مؤشراً لحماية أموال المودعين، بحيث تساعد في تخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وخاصة تكاليف الإفلاس⁽¹³³⁾. بالإضافة إلى هذه المخاطر الماليّة التي سنتطرّق لها في بحثنا هنالك مخاطر أخرى:

5- المخاطر التشغيلية (Operational Risk):

أدى التطوّر المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفيّة وتزايد الاعتماد على تكنولوجيا ووسائل الاتّصال الحديثة والخدمات المصرفيّة الالكترونية إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر.

"وتُعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفيّة تمّ تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفيّة في إطار اتفاقية بازل (II)، وعلى الرغم من أنّ هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي، إلّا أنّ الاهتمام به ووضع متطلّبات رأسماليّة لمواجهته والتحوط منه يُعتبر أمراً حديثاً، ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق"⁽¹³⁴⁾، حيث أنّ معظم المؤلّفات التي غطّت المخاطر المصرفيّة لم تُشير إلى مخاطر التشغيل. ولكن في السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، أصبحت مخاطر التشغيل تستحوذ على اهتمامٍ كثيرٍ من المصرفيين وخصوصاً البنوك الكبيرة التي أصبح لديها نماذجها الخاصّة لقياس مخاطر التشغيل، وأصبحت تهتم اهتماماً كبيراً بإدارة مخاطر التشغيل لأنّها قد تُسبب خسائر جمة مباشرة وغير مباشرة للبنك⁽¹³⁵⁾.

أ- مفهوم مخاطر التشغيل

وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفيّة تُعرّف مخاطر التشغيل على أنّها مخاطرة تتحقّق الخسارة الناتجة عن عدم كفاءة العمليّات الداخلية، والأفراد، والنظم أو فشلها، أو الناتجة عن الأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وبما أنّ مخاطر التشغيل تختلف من مصرف لآخر ومن مؤسسة ماليّة لأخرى حسب نوع وطبيعة نشاط وحجم كل منشأة، أقرّت لجنة بازل أنّه لأغراضٍ داخلية يُمكن لكلّ مصرفٍ تقرير التعريف

⁽¹³³⁾ الكور، عز الدين مصطفى. (2010). الهيكل - الوصف الأداء المنافسة في صناعة البنوك الأردنيّة، ورقة عمل.

⁽¹³⁴⁾ عبد الكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى، مرجع سابق، ص 13.

⁽¹³⁵⁾ حشاد، نبيل. (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفيّة، ص 40.

الخاص به وفق العوامل الخاصة بكل مصرف والتي تتضمن الحجم والتعقيد وطبيعة الأنشطة التي يمارسها.

ونظراً للأهمية التي احتلتها المخاطر القانونية، يلزم التعرّض لتعريفها: "وهي مخاطر العقود غير القانونية، الدّعاوى القضائية، الأحكام القضائية المعاكسة (لمصلحة المؤسسة) والتي يمكن أن تعطل أو تؤثر بشكل سلبي على العمليّات، الربحية، الظروف، أو القدرة على الوفاء للمؤسسة⁽¹³⁶⁾."

ب-أنواع مخاطر التشغيل

وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدّة من قبل لجنة بازل:

❖ تنفيذ وإدارة العمليات

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرّح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

❖ الغنصر البشري

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلّق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالاختلاس المالي، والتّعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التّجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصّة، إساءة استخدام بيانات العملاء السريّة، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجة الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

⁽¹³⁶⁾ S.Scott Mac Donald & Timothy W .Koch. (2010). Management of Banking , 7^h edition p 81.

❖ الأنظمة الآلية والاتصالات

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

❖ الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقية والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات.... الخ).

بعد استعراضنا لأنواع المخاطر المصرفية نلاحظ أنه لا يمكننا الفصل بين المخاطر التي يتعرض لها المصرف، حيث ترتبط جميع المخاطر التي تم ذكرها سابقاً فيما بينها وتترك آثاراً متشابهة. "إذا كان الإقراض يمثل السبب الأول للصعوبات التي تواجه البنوك وتؤدي إلى إفلاسها، فإن مخاطر السيولة في البنوك هي عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها أو على تمويل الزيادة في الأصول، وهو ما يؤثر سلباً على ربحيتها. في حين يُعدّ التغير السلبي لمعدلات الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات ناقوس خطر بالنسبة للصحة المالية للبنك. أما مخاطر التشغيل فهي لا تقل أهمية عن المخاطر المالية نظراً لما تخلفه من آثار سلبية على نواتج البنك. لذلك فإن إدارك وتحديد العوامل المؤثرة فيها للتكيف معها أو التخفيف من آثارها السلبية أصبح ضرورة حتمية لضمان استقرار النشاط المصرفي واستمراره".⁽¹³⁷⁾

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر حديثاً نظراً للمخاطر العديدة التي تواجه البنوك والناجمة عن التطورات السريعة في مجال العمل المصرفي، حيث باشرت إدارات البنوك الاهتمام بهذا الجانب بسبب توجهات بعض البنوك المركزية إلى إلزام البنوك بضرورة إيجاد وحدة تنظيمية تهتم بموضوع إدارة المخاطر. وبهذا أصبحت إدارة المخاطر أحد الأجزاء الرئيسية للإدارة الإستراتيجية في أي منظمة كانت، وبالأخص المصارف والمؤسسات المالية.

(137) نجار، حياة، مرجع سابق، ص 59.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

عرفت إدارة المخاطر بأنها: "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية"⁽¹³⁸⁾.

كما عرّفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable (FSR)) بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم المخاطر واتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر بما يتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف وبحيث يتناسب العائد المتوقع مع درجة الخطر بحيث يجري تخصيص رأس المال والموارد بما يتناسب مع مستوى المخاطر بما يجعل القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم وبحيث تكون الحوافز المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

وبالتالي نجد بأن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة لدراسة المخاطر المحتملة، وتحديد مقدار آثارها على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ومواجهتها بأفضل الوسائل وأقل التكاليف للوصول إلى الهدف المطلوب.

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون عالمياً، وازدادت تلك الأهمية تزامناً مع توالي ظهور الأزمات المالية والمصرفية، وخصوصاً أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997 وما تلاها من أزمات وصولاً للأزمة المالية العالمية 2008 والتي أظهرت عجز تلك المصارف عن إدارة مخاطرها بالشكل الأمثل، وانتقال تلك الأزمات من دولة لأخرى وانتشار آثارها السلبية على الاقتصاد. وهذا ما دفع المؤسسات المالية (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في الدول العشر الكبرى بدراسة أسباب تلك الأزمات والمخاطر المصرفية، ووضع حلول وقواعد آمنة تضمن سلامة الأعمال المصرفية وتقلل درجة المخاطر المصرفية وتعمل على استقرار القطاع المصرفي، إذ توجّهت مجهودات تلك المؤسسات الدولية لمحاولة التغلب والسيطرة على المخاطر المصرفية، والعمل على إدارتها بصورة سليمة من أجل المحافظة على الأداء المالي للبنوك باعتبارها إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

⁽¹³⁸⁾ بن عامر، نعيمة. (2002). البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة الجزائر، ص 82.

إذ تُمثّل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي وهي مصدر للربح إن تمّت إدارتها بشكل جيد وقد تكون سبباً للخسارة في حال تمّ الإخفاق في إدارتها. وتتطوي أنشطة العمل المصرفي على تحمّل المخاطر من أجل تحقيق العوائد - فكما هو معلوم أنّ مستوى العائد والخطر مرتبطان بعلاقة طردية - على أنّ لا تتسبب الرغبة في تحقيق العوائد تحمّل مخاطر إلى درجة تتعرّض عندها سلامة المصرف ومثاقنته للخطر. وبالتالي ليس الهدف من إدارة المخاطر إزالة المخاطر من العمل المصرفي وإنّما أن تكون المخاطر ضمن المستوى المقبول وإدارتها على نحوٍ سليم من أجل اتّخاذ القرار الأمثل بخصوص المفاضلة بين المخاطرة والعائد، فالهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم العائد على حقوق الملكية، وتحقيق هذا الهدف يتطلّب من الإدارة تحمّل المخاطر، لذلك لا بدّ من إدارة هذه المخاطر بشكلٍ سليم لكي لا تتحوّل إلى مجازفة.

وقد ازدادت أهمية وجود إدارة في المصارف تتولّى مهمّة إدارة المخاطر لا سيما في ضوء التغيّرات السريعة التي طرأت في البيئة التنافسية والمنتجات والخدمات المصرفية والانفتاح الكبير على المستوى الدولي وتحرير تجارة الخدمات المصرفية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية⁽¹³⁹⁾

قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية بدراسةٍ متميّزةٍ لوضع مبادئ لإدارة المخاطر بصورة سليمة، وهذه المبادئ تُعتبر أيضاً مناسبةً لإدارة المخاطر المصرفية في الدول الأخرى ويمكن إجمال هذه المبادئ والتي يُطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي:

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتمّ وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها. ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر.

2- إطار إدارة المخاطر (Framework for Managing Risk)

يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتّصف بالفاعلية والشمول والاتّساق. ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تمّ اختياره.

⁽¹³⁹⁾ حشاد، نبيل. (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II - الجزء الثاني، ص 27.

3- تكامل إدارة المخاطر (Integration of Risk Management)

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب ألا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظراً لأن هناك تداخلاً بين المخاطر التي يواجهها البنك.

4- محاسبة خطوط الأعمال (Business Lines Accountability)

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات....الخ. لذا، فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

5- تقييم وقياس المخاطر (Evaluating and Measuring Risks)

جميع المخاطر يجب أن تُقيّم بطريقة وصفية (Qualitative) بصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية (Quantitative) ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6- المراجعة المستقلة (Independent Review)

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

7- التخطيط للطوارئ (Contingency Planning)

يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات. هذه الأسس تُطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تُستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر.

من الجدير بالذكر أنه يوجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك وخلال المراحل الزمنية المختلفة وذلك تبعاً للعوامل التالية:

1- حجم البنك.

2- طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك.

3- درجة تعقيد أعمال وأنشطة البنك.

4- المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك (تقييم وصفي مقابل تقييم كمي).

رابعاً: مهام إدارة المخاطر المصرفية

تتلخّص المهام الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف في النقاط التالية⁽¹⁴⁰⁾:

1. مراقبة الأعمال المصرفية كافة، ووضع الدراسات الخاصة بإجراءات إدارة مخاطرها على مستوى المصرف ككل ومتابعة تنفيذها.
 2. إعداد الدراسات المتعلقة بالسياسات والضوابط التي يتوجب على المصرف مراعاتها عند مزاولته لأنشطته، ومتابعة الإدارات للوقوف على مدى التزامها بتلك السياسات والضوابط الموضوعية.
 3. توفير البيانات والمعلومات للجنة إدارة الأصول والخصوم بالمصرف وخاصة بما يتعلق بالهيكل التمويلي بالمصرف، ومتابعة التطورات المتعلقة بالسوق والمنافسة لتقديم المقترحات والتوصيات الملائمة لها.
 4. إعداد التقارير والجدول والمؤشرات المتعلقة بقياس المخاطر ومتابعتها وإدارتها، بالإضافة لتجميع البيانات الخاصة بها وتحليلها ورفعها للإدارة العليا.
 5. استحداث وتطوير الخدمات المصرفية، وإجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملات الأجنبية والإيداعات منها.
 6. التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات والإرشادات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية، وذلك بهدف متابعتها والالتزام بها.
 7. متابعة الإجراءات التي اتخذتها إدارات المصرف المختلفة في سبيل الالتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة عن السلطات الرقابية لإعداد تقرير عن ذلك بشكل تفصيلي ودوري لإعطاء التوصيات والمقترحات المناسبة.
 8. إعداد مسودة لجميع الكتب المرسلة من المصرف أو إحدى إدارته إلى السلطات الرقابية بعد صياغتها بالشكل النهائي.
- ويتعيّن لإنجاز تلك المهام بكفاءة وفعالية توفّر نظم معلومات كافية، ووسائل المراقبة اللازمة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات والإجراءات.

(140) الخطيب، سمير، مرجع سابق، ص 31-33.

المبحث الثاني

معيّار كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الدولية

مقدمة:

يُعد موضوع الملاءة من أبرز المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حدٍ سواء، نظراً لما يمثّله رأس المال من أهمية في وقاية البنوك من المخاطر وحماية أموال المودعين. وتعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو وإدارة البنك لتحقيق نوعٍ من التوازن بين المخاطر التي يتوقَّعها البنك وحجم رأس المال. وفي هذا الإطار عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرّته لجنة بازل للرقابة عام 1988، فقد استطاعت اللجنة إيجاد معدّل لكفاية رأس المال كان نتاج دراسات طويلة ومحاولات عديدة ومستمرّة.

ويعود الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أصدرت البنوك الأمريكية قانوناً يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقاً لحجم الودائع وعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها بهدف حماية حقوق المودعين. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية بهذا الموضوع بسبب أزمة الكساد العالمية (1929-1932) وتمّ وضع بعض النسب الماليّة التقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، إلّا أنّ هذه المحاولات لم تستطع إثبات جدواها خاصّةً في ظل اتّجاه البنوك نحو زيادة عمليّاتها الخارجية. وتُعتبر الفترة من عام 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي لإيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من أزمات مالية في القطاع المصرفي يعود سببها بالدرجة الأولى إلى انهيار بعض البنوك العالمية خلال هذه الفترة (بنك فرانكيل ناشيونال الأمريكي- بنك هيرششتات الألماني) كشف عن مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق، وبرزت الحاجة لإيجاد آليات لمواجهة تلك المخاطر. ⁽¹⁴¹⁾ فكانت النتيجة تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدوليّة بمدينة بازل السويسرية، حيث تقوم هذه اللجنة بإصدار توصيات تتضمّن أهمّ المعايير والقواعد الاحترازية التي تساعد البنوك في مواجهة مختلف الأزمات، وقد تجسّد ذلك بإصدار اللجنة سنة 1988 اتفاقيّتها الأولى التي نصّت على وضع معيار يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنك بالنسبة لأصوله والتزاماته داخل وخارج الميزانية مرّجحة بأوزان المخاطر التي يواجهها، وذلك بهدف تدعيم المركز المالي للبنك وحماية أموال المودعين والحد من المخاطر التي يتعرّض لها. حيث تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية⁽¹⁴²⁾:

⁽¹⁴¹⁾ عروف، سهيلة، عثمانية، سليمة. (2016). واقع تطبيق مقررات لازل II وبازل III في القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، ص 24.

⁽¹⁴²⁾ <http://www.bis.org/2002>

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال.
 - تحسين التقنيات والأساليب الفنية المستخدمة في الرقابة على البنوك.
 - تسهيل عمليّة تبادل المعلومات المتعلّقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.
- وسنتناول في هذا المبحث الحديث عن لجنة بازل التي جاءت كأحد أهمّ المجهودات الخاصّة لتقوية ودعم القطاعات المصرفيّة في سبيل المحافظة على السلامة المصرفيّة، ووضعت الأسس المحورية للرقابة المصرفيّة ابتداءً من اتفاقية بازل (I) وصولاً لاتفاقية بازل (II) التي اعتبرت دليلاً وإطاراً شاملاً للرقابة المصرفيّة ومنهجاً عالمياً تبنّته معظم الدول. وضمن هذا الإطار سننظر إلى نشأة هذه اللجنة وتطوّرها وإلى الجوانب الأساسية التي انطوت عليها اتفاقيتي بازل (I) وبازل (II).

المطلب الأول: نبذة تاريخيّة عن لجنة بازل (143)

بازل هي مدينة في سويسرا، وهي مقر بنك التسويات الدوليّة BIS الذي أنشئ غداة الحرب العالمية الأولى عندما فرضت الدول المنتصرة في الحرب تعويضات ماليّة على الدول المنهزمة (ألمانيا) وذلك بمقتضى معاهدة فرساي، حيث جاء هذا البنك لتسهيل تحصيل التعويضات المفروضة على ألمانيا، ثمّ لم يلبث أن وصل هنر إلى حكم ألمانيا فمزق معاهدة فرساي وامتنع عن دفع التعويضات، ولكن ذلك لم يفقد البنك دوره، فبحث عن مهمّة جديدة حيث أصبح مُلقى البنوك المركزيّة العالمية، يُوظّف احتياطاتها، ويُقدّم خدمات ماليّة لهم.

ومنذ السبعينات من القرن الماضي وجد محافظو البنوك المركزيّة أنّ المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائماً متكافئة بالنظر إلى تباين المتطلبات الرقابية والقيود المفروضة من قبل السلطات الإشرافية في كل بلد، فبعض الدول تضع قيوداً مشددة على البنوك، في حين أنّ البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلاً، ولذلك وجدوا أنّه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق بين هذه القواعد للرقابة على البنوك، وقرّر محافظو الدول الصناعية العشر الكبرى (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، دول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) إنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك وبحيث تجتمع في إطار بنك التسويات الدوليّة عام 1974.

"وبذلك وُلدت هذه اللجنة بمبادرة من البنوك المركزيّة للدول الصناعية العشر الكبرى وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي

(143) البيلوي، حازم. (2004). لجنة بازل والرقابة على البنوك، العدد 42958.

منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال في تلك البنوك⁽¹⁴⁴⁾.

وفي عام 1988 قدّمت اللجنة إطاراً للرقابة المصرفية يقوم على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف للعملاء، حيث حددت النسبة الدنيا من رأس المال الذي يجب على البنك الاحتفاظ بها ب (8%). بمعنى أنّ البنوك تستطيع أن تُقرض الأفراد والمشروعات ما يعادل 12 ضعف تقريباً من رأس مالها، ولا يجوز أن تُقرض ما يجاوز ذلك إلا بعد زيادة رأس المال. وهذا باختصار ما عُرف باسم اتفاقية بازل لكفاية رأس المال والذي صدر عام 1988 وسُمّي فيما بعد اتفاقية بازل (1) تمييزاً لها عن اتفاقية بازل (2) التي صدرت فيما بعد لتصحح العيوب والسلبيات التي أسفر عنها التطبيق الفعلي لاتفاقية بازل الأولى. ويختلف الاتفاق الثاني لبازل عن الاتفاق الأول اختلافاً جوهرياً، حيث تضمّن الاتفاق الجديد منظومة كاملة لأسلوب إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك فضلاً عن توفير الشفافية في نشر البيانات المالية والانضباط في السوق بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تمتلك أي سلطات قانونية فهي اتفاق غير رسمي بين البنوك المركزية للدول الصناعية العشر بوضع قيود على بنوكها، ولكن لم يعد يُنظر لهذه القيود بأنها مجرد اتفاق بين الدول الصناعية العشر، بل أصبح يُنظر إليها باعتبارها معياراً لسلامة النظام المصرفي، فأصبحت كل دولة - حتى خارج الدول الصناعية العشر - ترى أن عدم مراعاة هذه النسب هو دليل عدم سلامة المراكز المالية لهذه البنوك، والأخطر من ذلك أنّ البنوك العالمية ومؤسسات التمويل الدولية أصبحت تعتبر أنّ كفاية رأس المال كما حددتها لجنة بازل هو ما يمثل الحد الأدنى لسلامة البنوك. وبالتالي أصبحت تتحدد الجدارة الائتمانية والقدرة على الاقتراض للدول وفقاً لمدى التوافق مع هذه المعايير. وترتّب على ذلك أن تحوّل دور لجنة بازل للرقابة على البنوك من مجرد لجنة تجمع ممثلي البنوك المركزية الصناعية إلى نوع من المشرّع العالمي غير الرسمي لوضع قواعد الرقابة على البنوك وتحديد معايير الأداء المصرفي السليم.

فعلى الرغم أنّ قرارات هذه اللجنة لا تتمتع بأيّة صفة قانونية إلزامية، فإنّها تتمتع في العمل بقدر كبير من الاحترام الفعلي، وتعمل على تعميم معايير وإرشادات لأفضل الممارسات (Best Practice) في مجال الرقابة المصرفية، وتُشجّع على استخدام أساليب ومعايير موحّدة دون المساس بخصوصية الدول التي ترغب في تطبيق مثل هذه المعايير. وبناءً على ذلك بدأت اللجنة في التوسع بأعمالها ولم تقتصر على مناقشة أوضاع المنافسة بين بنوك الدول الصناعية بل توسّعت بالتعرّض إلى شروط الإدارة السليمة لإدارة البنوك بشكل عام.

(144) عبد الحميد، عبد المطلب. (2001). العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 80.

المطلب الثاني: اتفاق بازل (I)

قامت لجنة بازل بدراسات تحليلية للأزمات المصرفية لمعرفة مسبباتها والحد من حصولها مستقبلاً، وبعد دراساتٍ عديدة تبين أنَّ العنصر الأساسي في حدوث حالات التعثر المصرفي هو عدم سداد التسهيلات من قبل مديني المصرف، وهذا ما يُعرف بمخاطر الائتمان.

ونتيجةً لذلك، وبعد سلسلة من الاجتماعات، أقرت لجنة بازل عام 1988 اتفاقاً لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك، والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوفّر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء، بحيث لا تتوسع في القروض والتسهيلات الائتمانية بلا حساب. وقد أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل الأولى والتي أصبح بمقتضاها يتعيّن على كافة البنوك العاملة الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى (8%) كحد أدنى.

وضمن هذا الإطار ركّز اتفاق بازل (I) على أهمية تحقيق البنوك لمعدّل كفاية رأس المال ولم يركّز إلا على مخاطر الائتمان، وذلك بموجب اتفاق 1988، وبعد ذلك قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على هذه الاتفاقية، حيث أصدرت عام 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق والتي تتكوّن من أربعة أنواع فرعية من المخاطر هي مخاطر تقلّبات أسعار الصرف، مخاطر تقلّبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلّبات أسعار الأوراق المالية (الملكية) ومخاطر تقلّبات أسعار السلع، على أن تلتزم بهذه الإضافة اعتباراً من عام 1998، ولذلك أطلق البعض على هذا التعديل اتفاقية بازل 1.5 (اتفاقية بازل واحد ونصف) باعتبار أن هذا التعديل في اتفاقية بازل يُعتبر تعديلاً جوهرياً. وكان السبب الرئيسي وراء هذا التعديل هو تزايد تعرّض البنوك لهذا النوع من المخاطر (مخاطر السوق) بسبب تزايد سرعة العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي⁽¹⁴⁵⁾.

وقد ركّزت اتفاقية بازل (I) على الجوانب التالية:

أولاً: التركيز على المخاطر الائتمانية: اهتمت اتفاقية بازل I بالمخاطر الائتمانية فقط، حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حدٍ ما ولم تأخذ الاتفاقية بنظر الاعتبار مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية⁽¹⁴⁶⁾.

ثانياً: تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: "حيث تمّ تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في

(145) حشاد، نبيل. (2005). بإليكم إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، الجزء الثاني، ص 19-20.

(146) خصاونة، أحمد سليمان. (2008). المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية

مواجهتها، الأردن: عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى، ص 118.

تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصوّر أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال⁽¹⁴⁷⁾.

ثالثاً: تقسيم الدول إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضمّ مجموعتين فرعيتين، والثانية مرتفعة المخاطر.

1- المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول التي رأت اللجنة أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضمّ⁽¹⁴⁸⁾:

أ- الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (OCDE) يُضاف إليها دولتان هما: سويسرا والمملكة السعودية.

ب- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصّة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمرك، اليونان وتركيا. وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم عام 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها للعالم الخارجي.

2- المجموعة الثانية: تتميز بارتفاع درجة المخاطرة فيها، وتشمل كل دول العالم ماعدا الدول المدرجة في المجموعة الأولى.

رابعاً: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: قامت لجنة بازل بتقديم أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر المرتبطة بالأصل، حيث تم تصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات واسعة بحيث تعطي كل فئة وزن مخاطرة يتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرّض لها، فعند حساب معيار كفاية رأس المال، تُرَجَّح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي: (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، ولاتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدولة المختلفة تركت اللجنة للسلطات النقدية المحلية حرية اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر. والجدول التالي يعكس لنا بعض أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول⁽¹⁴⁹⁾:

(147) عبد القادر، بودي، مجدوب، بحوصي. (2008). مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر - مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات"، الشلف، ص3.

(148) عبد الحميد، عبد المطلب. (2001). العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص84-85.

(149) حماد، طارق عبد العال. (2000). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، القاهرة: المكتب العربي، ص138-139.

الجدول رقم (3): أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول وفق تصنيف لجنة بازل الدولية.

الأصول	الترتيب	درجة المخاطرة
النقدية.	أ	صفر %
المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية المعمول بها.	ب	
المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OCDE وبنوكها المركزية.	ج	
المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية لدول OCDE.	د	
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية).	أ	صفر %، 10%، 20% أو 50% بحسب تقدير السلطة
مطلوبات من بنوك مرخصة في دول OCDE والقروض المضمونة من قبلها.	ب	
المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم (مثل البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، بنك الاستثمار الأوربي والإتحاد الدولي لبنوك التنمية) والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك.	أ	20%
المطلوبات من البنوك المسجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك.	ب	
المطلوبات من البنوك في أقطار خارج دول OCDE والتي بقي من استحقاقها أقل من سنة، والقروض المضمونة من البنوك المسجلة خارج OCDE والتي تبقى من أجلها سنة واحدة.	ج	
مطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في OCDE باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.	د	
القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك المؤجرة.	أ	50%
مطلوبات من القطاع الخاص.	أ	100%
	ب	

الأصول	الترتيب	درجة المخاطرة
مطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة	ج	
مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج OCDE (ما لم تكون بالعملة المحلية).	د	
الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات وغيرها.	هـ	
العقارات والاستثمارات الأخرى.	و	
الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال).	ز	
جميع الموجودات الأخرى.		

حماد، طارق عبد العال. (2000). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، القاهرة: المكتب العربي، ص 138-139

تشكل الالتزامات العرضية التزام غير مباشر وأقل مخاطرة من الائتمان المباشر، وتحسب أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية. ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالاتي⁽¹⁵⁰⁾:

الجدول رقم (4): أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) وفق تصنيف لجنة بازل الدولية.

البنود	أوزان المخاطرة
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)	20%
بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)	50%
بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض)	100%

Basel Committee on Banking Supervision 2004

⁽¹⁵⁰⁾ 2004 Basel Committee on Banking Supervision

خامساً: مكونات رأس المال (Constituents of Capital)

تمّ الاتفاق في إطار مباحثات لجنة بازل على تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي أو المساند. على ألا يتجاوز مجموع رأس المال الثانوي (100%) من مجموع مفردات رأس المال الأساسي⁽¹⁵¹⁾

1- رأس المال الأساسي (Core Capital): ويتكوّن من رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين) وتعني الأسهم العادية المُصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، إضافةً إلى الاحتياطيات المعلنة والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

2- رأس المال المساند (Supplementary Capital)، ويتكوّن من:

أ- الاحتياطيات غير المعلنة (Undisclosed Reserves):

وهي الاحتياطيات التي لا تظهر في قوائم البنك الختامية ولكنها موجودة فعلاً في حسابات البنك، شريطة أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي، وهذا ما قد تسمح به بعض الدول لمصارفها.

ب- احتياطيات إعادة تقييم الموجودات (Revaluation Reserves):

تنشأ هذه الاحتياطيات من إعادة تقييم الأصول لتعكس قيمتها الجارية بدلاً من قيمتها التاريخية، ويمكن أن تتمّ بطريقتين:

- معادلة تقييم أساسية مُقدّمة من البنك للأصول ويحكمها القانون.

- إظهار الممتلكات المالية في الميزانية بقيمتها التاريخية.

وأيّاً كانت طريقة التقييم فلا بُدّ من مراعاة احتمال تذبذب أسعارها، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تمّ تقييمها بها، ويجب أن يتمّ خصم (50%) من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية⁽¹⁵²⁾.

ت- المخصصات العامة/الاحتياطيات العامة للديون (General Provisions):

وهي عبارة عن مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من ديون ليست محددة سلفاً، حيث لا تواجه هذه المخصصات أصول محددة بذاتها (المخاطر المنتظمة للتسهيلات الائتمانية) وعادة ما تكون بحدود (1.25%) وترتفع استثنائياً إلى (2%).

ث- القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل:

وهي قروض تُطرح على شكل سندات تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات، ويتمّ استردادها (في حالة إفلاس البنك) بعد حقوق المودعين وقبل سداد ما يُستحق للمساهمين، وتتمتع هذه القروض بسعر فائدة مميز، وقد حددت لجنة بازل الحد الأقصى لهذه القروض (50%) من رأس المال الأساسي، على أنّه

⁽¹⁵¹⁾ <http://www.docudesk.com/>

⁽¹⁵²⁾ www.BIS.org/ Capital Adequacy July 1988, page 20.

يجب أن يتم خصم (20%) من قيمة هذه القروض كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة لاستحقاقها وذلك لتجنب البنك من الاعتماد على هذه القروض كأحد المكونات الرئيسية لرأس المال المساند⁽¹⁵³⁾. وبهذا نجد أنَّ البنية الأساسية لاتفاقية بازل (I) تتمثل في الربط بين متطلبات رأس المال في البنوك والأصول الماليّة المكونة لمحفظه تلك البنوك والتي تم تقسيمها من حيث تعرّضها للمخاطر إلى أربعة فئات رئيسية، وحددت الاتفاقية أنَّه على المصارف أن تحتفظ برأس مال احتياطي بنسبة قدرها (8%) من رسملة الأصول المقيسة بحسب أوزان مخاطرة كل منها بحيث تكفي لتغطية احتمالات التعثر. فكانت نسبة الملاءة المعروفة بـ Cook Ratio نسبةً إلى Peter Cook مدير بنك انكلترا حيث كان من الأوائل الذين اقترحوا إنشاء هذه اللجنة كما كان أول رئيس لها. وتحتسب هذه النسبة باختصار كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

حيث أنَّ الأصول المرجّحة بأوزان المخاطر = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة لكل منها.

وتهدف هذه النسبة إلى ضمان تغطية كافية للمخاطر الائتمانية، حيث يتم ترجيح الأصول بدلالة المخاطر بواسطة معاملات ترجيح تتراوح بين (0% - 100%).

إلاَّ أنَّه وبعد وضع هذه النسبة رأّت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوّعة التي أصبحت تتعرّض لها خاصّةً في ظل انتشار التعامل بالأدوات الماليّة الحديثة، حيث أضافت بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال، تمثّلت بإضافة مخاطر السوق إضافةً إلى المخاطر الائتمانية تم تضمينها بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال على شكل قروض مساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق والتي تشمل: مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر تقلّبات أسعار عقود السلع والأسهم.

وقد أصبح معدّل كفاية رأس المال بعد هذه التعديلات يحسب بالصيغة التالية:

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq 8\% \times \frac{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطر} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} \times 12,5}{12,5}$$

حيث يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في (12,5) (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على (8) وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجّحة لأوزان المخاطرة.

(153) <http://www.docudesk.com/>

وبالرغم من التعديلات على نسبة الملاءة والايجابيات التي ظهرت بعد التطبيق العملي لاتفاقية بازل الأولى والتي ساهمت في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي، وتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك، وجعل تلك البنوك أكثر تحوطاً في توظيفاتها في أصول متدنية المخاطر ورفع رؤوس أموالها بحيث تتناسب مع المخاطر التي تواجهها، إلا أنه تبين للجنة بعد فترة من التطبيق أن عدد من المصارف تعرّض لأزماتٍ حادةٍ على الرغم من تطبيقها لنسبة الملاءة المعدلة، وبعد تحليل ودراسة تلك الأزمات تبين للجنة أن سبب ما حصل هو أن نسبة الملاءة Cooke Ratio هي مجرد نسبة كمية تُطبّق على جميع المصارف مهما كان حجم نشاطها أو تنوعه. لذلك كان لابد من إيجاد طريقة فعّالة لاحتساب الملاءة المصرفية لا تركز فقط على الجانب الكمي عند احتساب النسبة، وإنما تأخذ بعين الاعتبار معايير نوعية تساعد على تلافي أوجه الضعف والقصور في النسبة السابقة، وبالتالي تمّ أخذ القرار من قبل لجنة بازل لوضع أسس اتفاقية جديدة تراعي تلك الجوانب فجاءت ولادة اتفاقية بازل (II) على أمل أن تحقق ما عجزت سابقتها عن تحقيقه (154).

وبهذا عمدت لجنة بازل إلى إعادة النظر في اتفاق 1988، حيث بدأت عام 1997 جولة جديدة من المشاورات لتطوير هذه المعايير ووضع معايير جديدة تعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك وتأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر شمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك اصطلاحاً على تسميتها اتفاق بازل (II).

المطلب الثالث: اتفاق بازل (II)

"لا نستطيع إنكار التطورات الهامة التي طالت النظام المصرفي العالمي منذ البدء بتطبيق اتفاقية بازل (I) عام 1988 والتعديلات اللاحقة عليها، حيث ازدادت نسبة رأس المال لدى جميع المصارف النشطة عالمياً، وأصبحت المنافسة في القطاع المصرفي أكثر عدالة، إلا أن التطورات المالية الهامة التي شهدتها العالم في السنوات العشر التالية لتوقيع تلك الاتفاقية جعل الطرق المستخدمة لحساب كفاية رأس المال غير كافية ولا تعطي الوضع المالي الدقيق للمصرف، حيث لم تعد طريقة التثقيل الحالية للأصول تُعتبر مقياساً صحيحاً للمخاطر التي يتعرّض لها المصرف إذ أنها اعتمدت على أوزانٍ محددةٍ سلفاً دون تمييز بين الأصول حسب جودتها، إضافةً إلى وجود فروق بين المخاطر الاقتصادية الحقيقية التي يتعرّض لها المصرف والمخاطر المقيسة وفق معايير الاتفاقية، وكذلك فإن الاتفاقية بوضعها آنذاك لم تُقدّم أي حوافز تكفي لتشجيع المصارف على استخدام تقنيات تخفيف المخاطر، وأخيراً فإن اتفاقية بازل (I) لم تعطِ أي أهمية تُذكر لمسألة تنويع محفظة الأصول والتي

(154) خويص، راوية نزيه. (2011). إدارة المخاطر التشغيلية وتطبيقها في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية

الاقتصاد، جامعة دمشق، ص34.

تؤثر وبشكل مباشر على مخاطرها الكلية، إضافةً إلى تركيزها فقط على المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وعدم تطرقها إلى المخاطر التشغيلية التي أصبحت تأخذ حيزاً لا يستهان به وأهمية كبرى جعلتها تحتل المرتبة الثانية في ترتيب المخاطر من حيث أهميتها النسبية بين المخاطر التي يتعرّض لها المصرف⁽¹⁵⁵⁾.

حيث أسفر التطبيق الفعلي لاتفاقية بازل (I) عن عدّة عيوب وانتقادات دفعت اللجنة إلى القيام بتعديل هذه الاتفاقية وخاصةً بعد ظهور مخاطر جديدة تقتضي تقنيّات أكثر اتقاناً وشمولاً لقياسها وإدارتها. وضمن هذا الإطار استمرت لجنة بازل في تنظيم مشاورات دولية واسعة النطاق بهدف إدخال تحسينات لمعالجة محددات ما يسمى بازل (I)، حيث نشرت اللجنة في يوليو 1999 اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية عام 1988، وكان من المتوقع أن تُصدر اللجنة التعديلات النهائية قبل نهاية عام 2001، لكن نظراً لكثرة الردود والمقترحات من قبل المعنيين والمختصين والهيئات، رأت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002، ثم نُشرت كملف استشاري ثالث في 2003، وتمت إجازتها كاتفاق نهائي في حزيران 2004 ليطلق عليها مقررات لجنة بازل (II). وأُعطيت المصارف فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات لتطبيق والالتزام الوارد في الاتفاقية الجديدة، وذلك بسبب عدم قدرة المصارف وخصوصاً المصارف ذات التصنيف الائتماني المتدني الالتزام بما ورد في الاتفاقية، حيث يتطلّب ذلك منها ورشة عمل كبيرة ومكلفة في الوقت والإمكانات.

"يهدف اتفاق بازل (II) إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق لتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الاستقرار المالي. حيث تمّ بناءه على الأساس الذي أرساه الاتفاق الأول لحساب متطلبات كفاية رأس المال مع جعل المعايير أكثر حساسية للمخاطر، وذلك من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آلية احتساب الموجودات المرجّحة وبخاصّةً بما يتعلق بمخاطر الائتمان بحيث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل وآخر، وكذلك أضاف موضوع المخاطر التشغيلية والتحوط مقابلها، والعمل على دمج متطلبات كفاية رأس المال وعمليات الرقابة المصرفية والانضباط في السوق (الشفافية حول رأس المال وإدارة المخاطر) لتتكامل وتسهم في تطوير أساليب إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة"⁽¹⁵⁶⁾.

ومن أهمّ الاقتراحات الأولية التي تقدّمت بها الوثيقة الجديدة هما الاقتراحان التاليان⁽¹⁵⁷⁾:

1. أن يتمّ الأخذ بعين الاعتبار التصنيفات (التقييمات) الخارجية للمصارف.
2. تطوير المناهج الداخلية لقياس المخاطر لكل مصرف حسب طبيعة نشاطه وحجمه.

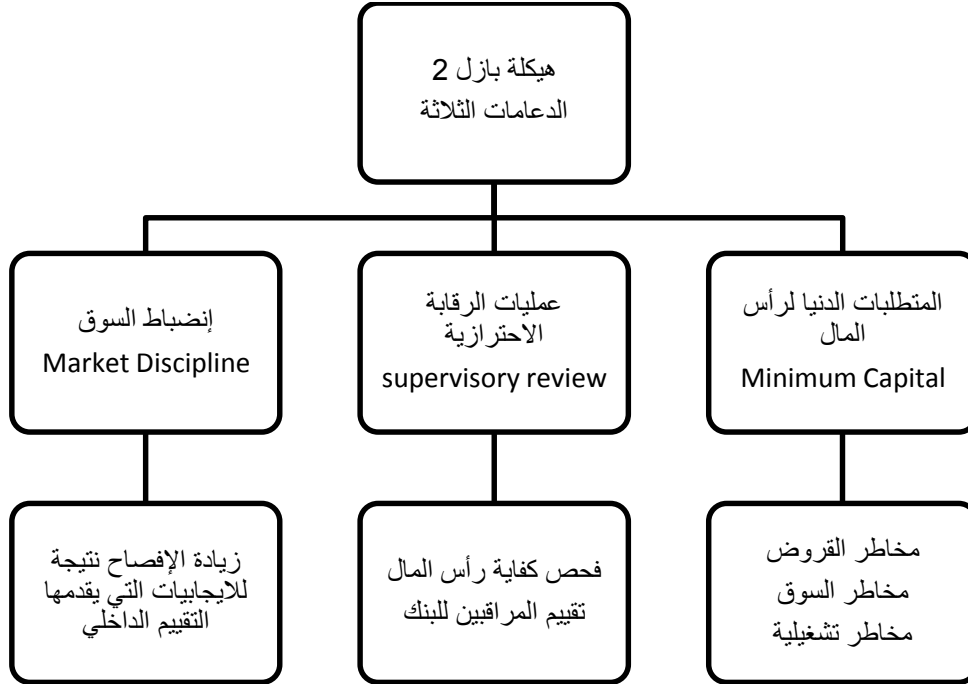
(155) خويص، راوية نزيه، مرجع سابق، ص ص 33-34.

(156) سلطة النقد الفلسطينية. (2005). *تطبيق بازل II في الدول العربية*، ورقة مقدمة لصندوق النقد العربي.

(157) حسان، ماهر. (2002). *أهمية بازل 1 وبازل 2 لمستقبل العمل المصرفي*، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 261.

يُقسم الهيكل العام لاتفاقية بازل (II) إلى ثلاثة دعائم (محاور) رئيسية، والشكل التالي يوضح ذلك⁽¹⁵⁸⁾:

الشكل رقم (2): الهيكل العام لاتفاقية بازل (II)



وفيما يلي نعرض بشكل تفصيلي ما جاء في مقررات اللجنة المتعلقة بكل محور من المحاور على حدا.

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال (كفاية رأس المال)

يحدد المحور الأول كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر، حيث يغطي الحد الأدنى الإجمالي لكفاية رأس المال المطلوب حسب المقررات الجديدة ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. حيث تم إيجاد طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطر، وقدّمت اتفاقية بازل (II) تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل (I)، بالإضافة إلى اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل (II) عنها في بازل (I)، أمّا بالنسبة لمخاطر السوق فلم يحدث تغيير في طريقة حسابها بالمقارنة مع ما ورد في اتفاقية بازل (I). ويلاحظ في اتفاق بازل (II) أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% ولم يدخل أيّ تغييرات على بسط النسبة (رأس المال)، بينما أدى اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان وإضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال، حيث إنّ المقام يمثل الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها. وبالتالي ركّزت المراجعات التي تمت على

⁽¹⁵⁸⁾ Hennie Van Greuning, Sonja Barjovic Bratanovic.(2009). Analyzing Banking Risk, Third Edition, The international Bank for Reconstruction and Development, Washington, p125.

اتفاقية بازل الأولى على تحسين طرق قياس المخاطرة (مقام نسبة كفاية رأس المال) وفيما يلي نورد التغيرات التي طالت كل عنصر من عناصر المخاطرة:

1- احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل II

أعادت اتفاقية بازل الثانية النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك. وبناءً على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فإنَّ الاتفاق الجديد المقترح قد تعامل مع مخاطر الائتمان بشكل أكثر شمولية، حيث أعطت لجنة بازل للبنوك حرية الاختيار بين طريقتين من أجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، تنص الطريقة الأولى على تقييم هذا النوع من المخاطر باستخدام الطريقة المعيارية وذلك بالتركيز على التقييم الخارجي للقروض، أمَّا الطريقة الثانية فتتمثل في قيام البنوك باستعمال أنظمتها الداخلية وهو ما يُعرف بطريقة التصنيف الداخلي. وفيما يلي شرح للطريقتين:

أ- الأسلوب المعياري (Standardized approach):

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تقسيم المخاطر الائتمانية إلى عدة فئات تعتمد على نوعية القرض حسب الجهة المقترضة (الحكومة، البلد، المصرف)، ويُعطي أوزاناً معينة لأصول البنوك بناءً على التقييم المعطى لها من مؤسسات التقييم مثل (Standard & Poors)، (Moody's)، (Fitch). حيث يتم وفقاً لهذا الأسلوب تثقيل دين العميل على أساس تصنيفه الائتماني من قبل مؤسسة التصنيف الخارجية، وقد قسّمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات، وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات.

ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية والتثقيلات المقابلة لها⁽¹⁵⁹⁾:

الجدول رقم (5): التصنيفات الائتمانية والتثقيلات المقابلة لها بالنسبة للدول والبنوك والشركات وفقاً للأسلوب المعياري

المدينين	التصنيف	إلى AAA	إلى A+	إلى BBB+	إلى BB+	أقل من B-	غير مصنف
التسليفات السيادية للحكومة	%0	%20	%50	%100	%150	%100	
المصارف حسب تصنيف البلد	%20	%50	%100	%100	%150	%100	
المصارف حسب تصنيف المصرف	%20	%50	%50	%50	%150	%50	
المصارف حسب تصنيف مطالب المصرف التي تقل مدتها عن ثلاثة شهور	%20	%50	%20	%50	%150	%20	

الشعار، محمد نضال. (2005). أسس العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر، حلب، سورية، ص 471.

وفيما يلي نورد جدول التثقيل المقابل للضمان:

الجدول رقم (6): التصنيفات الائتمانية والتثقيلات المقابلة وفقاً للضمان

الفئة	المخاطرة
قروض الرهون غير العقارية	%75
قروض الرهون العقارية	%35
الائتمان الدائر	%15
المخاطر التشغيلية	%15 من متوسط إجمالي الدخل

الشعار، محمد نضال. (2005). أسس العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر، حلب، سورية، ص 471.

⁽¹⁵⁹⁾ الشعار، محمد نضال. (2005). أسس العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر، حلب، سورية، ص 471.

وتُقرُّ لجنة بازل أنَّ السماح باستخدام تقييم مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي ينبغي أن تخضع لرضى السلطات الرقابية الوطنية عن تلك المؤسسات وذلك فيما يخص احترامها للمعايير الدنيا بما فيها الشفافية، الموضوعية، الاستقلالية، المصادقية، امتلاك سجل من العمل الناجح⁽¹⁶⁰⁾.

ب- أسلوب التصنيف الداخلي (Internal rating based-approach):

شهدت أساليب قياس مخاطر الائتمان المعتمدة على هذه التصنيفات تطوراً ملحوظاً، حيث صُممت هذه الأساليب لاستيعاب جميع مخاطر المحفظة الائتمانية الخاصة بكل مصرف. وتعتمد هذه الأساليب على أربعة مدخلات كمية هي: ⁽¹⁶¹⁾

- احتمال التعثر: وتقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة.
- الخسارة عند التعثر: وهي التي تقيس الجزء من القرض الذي سيُعاد (سيُسدّد للبنك) في حالة حدوث التعثر.
- التعرّض عند التعثر: وهو خاص بالتزامات القروض، ويقاس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.
- أجل الاستحقاق: والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرّض.

وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم:

❖ أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: وهو الأسلوب الذي يقوم البنك وفقه بتقدير مخاطره إلا أنَّ السلطة الرقابية هي التي تحدد أوزان المخاطر. حيث يقوم البنك وفقاً لهذا الأسلوب بتقدير احتمال التعثر بينما تحدد لجنة بازل قيم الخسارة عند التعثر، والتعرّض للتعثر وأجل الاستحقاق.

❖ أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: ويناسب هذه الأسلوب البنوك ذات الإمكانيات الكبيرة والتي تتوفر لديها برامج متطورة وتقنيات عالية المستوى تمكنها من تقدير المخاطر للبنك بناءً على قاعدة بيانات كبيرة تم جمعها لهذا الغرض. حيث يتمّ تنقيح دين العميل على أساس تصنيفه الائتماني من قبل المصرف بواسطة برنامج خاص يعتمد على تجميع معلومات لفترات طويلة عن العميل ويتمّ اعتماده من قبل السلطات الرقابية. ووفقاً لهذا الأسلوب يقوم

⁽¹⁶⁰⁾ صادر، مكرم. (2003). الصناعة المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة، مجلة اتحاد المصارف العربية.

⁽¹⁶¹⁾ حشاد، نبيل. (2004). دليلك إلى اتفاقية بازل II (المضمون - الأهمية - الأبعاد) - موسوعة بازل - II الجزء الأول، ص 34-35.

البنك بتحديد المدخلات الأربعة سابقة الذكر (احتمال التعثر، الخسارة عند التعثر، التعرض عند التعثر، أجل الاستحقاق).

2- احتساب متطلّبات رأس المال تجاه مخاطر السوق⁽¹⁶²⁾

لم يجرِ أي تعديل على طرق حساب مخاطر السوق المحددة عام 1996 ضمن تعديلات بازل (I) وبالتالي تحسب مخاطر السوق وفق:

أ- الأسلوب المعياري: وهو مماثل للأسلوب المتّبع لمعالجة المخاطر الائتمانية، حيث يتمّ تبويب الموجودات التي تتعرّض لمخاطر السوق في عدد من الشرائح ثمّ يخصص نسبة من رأس المال لمواجهتها وفقاً للأوزان الترجيحية.

ب- أسلوب التقييم الداخلي: يعتمد على نماذج إحصائية تقيس المخاطر اليومية ويتطلّب اتباع هذا الأسلوب تمتع المصرف بعدد من الشروط الكميّة والنوعيّة المحددة من قبل لجنة بازل كما يشترط حصول المصرف على موافقة السلطة الرقابية لتطبيقها.

3- احتساب متطلّبات رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية

جاءت مقررات بازل الثانية لتؤكد على أهمية المخاطر التشغيلية باعتبارها من المخاطر المهمة التي تواجه البنوك. وكما هو الحال بالنسبة للمخاطر الائتمانية أشار اتفاق بازل (II) لثلاثة أساليب يمكن للبنوك أن تلجأ إليها لتقدير رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل. وهذه الأساليب هي:

أ- مدخل المؤشّر الأساسي: يتعيّن على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة من إجمالي إيرادات البنك لآخر ثلاث سنوات يحقق فيها البنك أرباح. ولهذا الهدف فإنّ إجمالي إيرادات البنك هو إجمالي دخل الفوائد وغيرها، قبل استبعاد أي مصروفات أو مخصصات.

ب- المدخل المعياري: ليتمكّن البنك من استخدام أسلوب الدخل المعياري، لا بدّ من توفر شرطين: الأول وجود إدارة مخاطر فعّالة ورقابة متشددة، والثاني التحقق من أنّ رأس المال المُحتسب يغطّي المخاطر التشغيلية بالفعل، ووفقاً لهذا الأسلوب يتمّ احتساب متطلّبات رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية وذلك بتصنيف مصادر المخاطر تبعاً لوحدة العمل، وتبعاً للخدمات المصرفيّة المقدّمة.

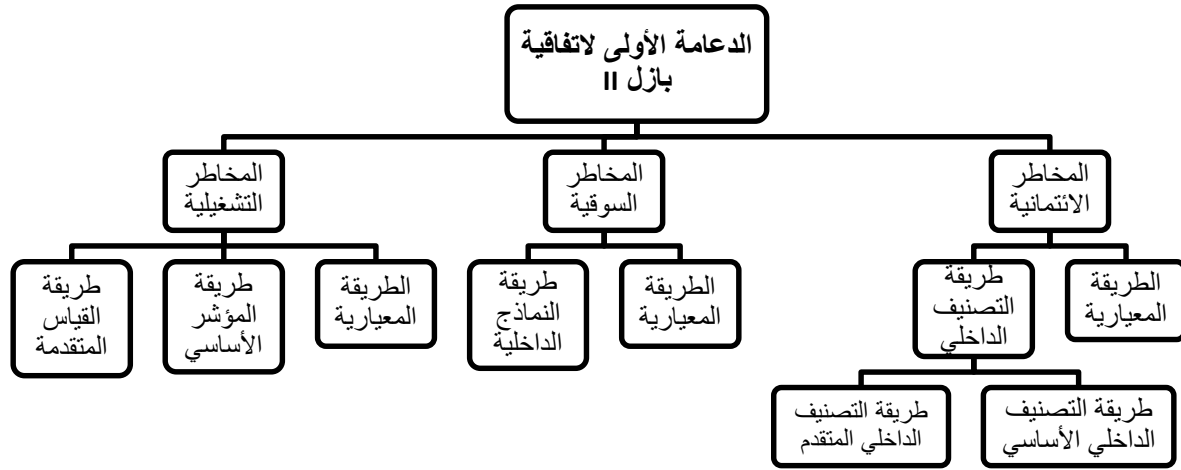
ت- مدخل القياس المتقدّم: وحسب هذا الأسلوب تُترك للبنوك حرية احتساب متطلّبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية بالدولة، وسوف يُسمح للبنوك _ التي يتوقّر

(162) الخجا، جمانه، مرجع سابق، ص 15.

لديها بعض المعايير المتشددة _ باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية⁽¹⁶³⁾.

"إنَّ الطرق المعيارية لتقدير المخاطر قد تهمل وضعية وظروف البنك وتحمله مخاطر أكبر من قيمتها الفعلية، ولكن من جهة أخرى فاستخدام طرق التقدير الداخلي قد يحمل هذه البنوك على التساهل في تقدير المخاطر بمختلف أنواعها، وهو ما يؤدي إلى تقدير المخاطر بأقل من قيمتها الفعلية، وبالتالي قد يتعرض البنك إلى الإفلاس، ويعجز رأس ماله عن تغطية الخسائر في حال حدوثها"⁽¹⁶⁴⁾.
يوضّح الشكل التالي طرق تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر البنكية وفقاً لبازل II: ⁽¹⁶⁵⁾

الشكل رقم (3): طرق تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر البنكية وفقاً لبازل II



بهذا تكون الصيغة الجديدة لمعدّل كفاية رأس المال وفقاً لبازل II⁽¹⁶⁶⁾:

$$\text{رأس المال بمفهومه الشامل} \leq 100\% * \frac{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}}{\text{رأس المال بمفهومه الشامل}}$$

⁽¹⁶³⁾ علي، أحمد شعبان. (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية

(دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 271-272.

⁽¹⁶⁴⁾ بوحيزر، رقية، لعراية، مولود. (2010)، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مجلة جامعة

الملك عبد العزيز، ص 27-28.

⁽¹⁶⁵⁾ قارون، أحمد. (2013/2012). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة

بازل، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة فرحات عباس، ص 68.

⁽¹⁶⁶⁾ Basel committee on Banking Supervision, 2006, p12-18

نسبة كفاية رأس المال بقيت كما هي (8%) مع إمكانية أن تحدد السلطات حداً أعلى مما حددته اللجنة حسب ما تراه مناسباً لوضع المصرف، كما لم يتغير مفهوم رأس المال. بهذا نجد أنَّ كفاية رأس المال تُعتبر من أهم القضايا التي شغلت المسؤولين عن البنوك كما رأينا من خلال إصدار اتفاقية بازل (I) ثمَّ اتفاقية بازل (II) التي عملت على إعطاء مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرَّض لها البنوك، وبالتالي تخصيص المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها.

المحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية

هذا المحور مبني على أسس تحتاج من البنوك أن تُقيَّم أوضاع ملاءة (كفاية) رأس المال بحيث تتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرَّض لها، وبالنسبة للمراقبين (السلطات الرقابية Supervisors) فإنَّ عليهم مراجعة العمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال واتِّساقها مع المخاطر الكلية التي تتعرَّض لها البنوك إلى جانب قدرتها على الإشراف وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية واتخاذ القرارات أو الأفعال (Actions) المناسبة إذا لم تتم المحافظة على رأس المال الكاف⁽¹⁶⁷⁾. وتتمثَّل أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية التي يقيِّم بها البنك احتياجاته من رأس المال، بناءً على تقييم مُفصَّل للمخاطر لديه، وبالتالي فإنَّ الرقابة الداخلية بالبنوك ستكون خاضعةً لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما تقتضي الحاجة⁽¹⁶⁸⁾.

المحور الثالث: انضباط السوق

تعمل هذه الدعامات على تشجيع سلامة البنوك وتحقيق الاستقرار المصرفي من خلال التأكيد على تعزيز عمليات الإفصاح والشفافية وإتاحة مزيدٍ من المعلومات للمشاركين في السوق فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، حيثُ تساهم هذه المعلومات في إمكانية تقييمهم الجيد لمدى كفاية رأس مال البنك. ويُعتبر محور انضباط السوق مُكملاً للمحور الأول والخاص بالحد الأدنى لرأس المال ومُكملاً أيضاً للمحور الثاني والخاص بعمليات المراجعة الرقابية. وقد رأت اللجنة تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات

⁽¹⁶⁷⁾ حشاد، نبيل. (2004). *دليلك إلى اتفاقية بازل II (المضمون - الأهمية - الأبعاد)* - موسوعة بازل - II الجزء

الأول، ص 37.

⁽¹⁶⁸⁾ علي، أحمد شعبان، مرجع سابق، ص 203.

الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم كفاية رأس المال، على أن تكون تلك المتطلبات متسقة مع مبادئ الإفصاح المحاسبي الدولي. (169).

بهذا نجد أن إطار بازل (II) بركائزه الثلاث يُمثّل حزمة متكاملة من القواعد التي تُمثّل أساساً لعمليات الرقابة الخارجية، حيث أن هذا الاتفاق ليس مجرد إعادة النظر في الاتفاق السابق لكفاية رأس المال بقدر ما هو تبني نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر وما يستتبعه ذلك من تغيير في أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها.

وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقية، إلا أن هذا لم يمنع من وقوع أزمة مالية عالمية منذ أواخر سنة 2007 لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، الأمر الذي عجل بإدخال تعديلات جوهرية هامة على اتفاقية بازل (II) والانتقال إلى اتفاقية بازل (III) في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010 ليتم تطبيق هذه الاتفاقية بوتيرة متصاعدة انطلاقاً من سنة 2013. حيث تتطلب هذه الاتفاقية تدعيماً لمتطلبات رأس المال النظامي بهدف الرفع من مستوى ملائمتها بحيث يزيد من قدرة البنوك على امتصاص الخسائر خلال الأزمات بالإضافة إلى وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك. تلخيصاً لما سبق نجد أن اتفاقية بازل الأولى الخاصة بكفاية رأس المال في البنوك أول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول، غير أن هذه الاتفاقية تضمنت المخاطر الائتمانية دون غيرها من المخاطر، لتضيف بعدها التعديلات بإضافة المخاطر السوقية. بينما أضافت اتفاقية بازل الثانية المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى إدراج دعامتين إضافيتين تمثلتا في انضباط السوق وعمليات الرقابة الاحترازية، غير أن الممارسة العملية وضحت أن البنوك تتعرض لمخاطر أخرى وهو ما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة، هذا ويُعتبر معيار كفاية رأس المال الركيزة الأساسية والدعامة التي تشترك فيها جميع الاتفاقيات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة البنكية.

(169) حشاد، نبيل. (2004) دليلك إلى اتفاقية بازل II (المضمون - الأهمية - الأبعاد) - موسوعة بازل II - الجزء

الأول، ص 39.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بالتحليل والمناقشة دراسة أثر المخاطر المصرفية والعائد المصرفي على درجة أمان البنوك التقليدية الخاصة السورية البالغ عددها أحد عشر بنكاً، وذلك من خلال إجراء تحليل مالي، وإحصائي للبيانات المالية للمصارف المدروسة، إذ سيتم احتساب النسب المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتي يُمثّل البعض منها أهم المخاطر التي تتعرّض لها البنوك (مخاطر أسعار الفائدة - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر رأس المال)، والبعض الآخر يمثّل ربحية هذه البنوك (معدّل العائد على حقوق الملكية - معدّل العائد على الأصول - معدّل القوة الإيرادية)، ودراسة مدى تأثيرها وقدرتها على تفسير التغيرات في المتغير التابع المتمثّل بالأمان المصرفي، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وعبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 2009 وحتى عام 2017⁽¹⁷⁰⁾. ويتضمّن هذا الفصل المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: الدراسة التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة ومؤشراتها للمصارف عيّنة الدراسة.
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

⁽¹⁷⁰⁾ وقد اقتصرنا في هذه الدراسة خلال الفترة المشار إليها (2009-2017) للأسباب الآتية:

- توفر البيانات المطلوبة لغايات الدراسة.
- خلال هذه الفترة كانت كافة البنوك التي تمثّل عينة الدراسة قد باشرت عملها.
- تعتبر هذه الفترة مهمة لأن خلالها تغيرت الظروف المحيطة في بيئة العمل المصرفي السوري اعتباراً من عام 2011 وبالتالي تفيد هذه الفترة في مقارنة أداء البنوك خلال فترتين مختلفتين.

المبحث الأول

الدراسة التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة ومؤثراتها في البنوك التقليدية الخاصة السورية

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي السوري منذ نشأته وإلى الآن العديد من التغيرات الكبيرة، فبعد فترة طويلة من خلو الساحة المصرفية السورية من المصارف الخاصة، التي امتدت لحوالي أربعة عقود، بدأت بعدها عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل في عام 2001، وأعيد صياغة القوانين المنظمة للقطاع المصرفي، والنقدي، إذ أُصدر عام 2001 المرسوم التشريعي رقم 28/ والقاضي بالسماح بتأسيس مصارف خاصة في سورية على هيئة شركات مساهمة، وفي عام 2005 عززت هذه الخطوة بالمرسوم التشريعي رقم 35/ المتضمن السماح بتأسيس مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويُعتبر السماح بتأسيس المصارف الخاصة بشقيها التقليدية، والإسلامية، أهم نقلة نوعية شهدها القطاع المصرفي السوري منذ عقود. إذ قدّمت هذه المصارف نوعيّة جديدة من الخدمات والتسهيلات ساهمت في جذب رؤوس الأموال الوطنية، والأجنبية، كما وساهمت المصارف الخاصة بانطلاق سوق دمشق للأوراق المالية وتحفيز بعض أشكال الاستثمارات المالية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً (إسلامياً وتقليدياً). أمّا عينة الدراسة فاقترنت على المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً، حيث تمّ استبعاد البنوك الإسلامية، وعددها ثلاثة بنوك (بنك البركة - بنك الشام الإسلامي - بنك سورية الدولي الإسلامي)، نظراً لاختلاف معايير التعامل معها والنسب المالية مقارنةً بالبنوك التجارية. وفيما يلي عرض للمصارف عينة الدراسة مع إظهار تاريخ مباشرة كل منها في السوق المصرفية، مرتبةً من الأقدم في التشغيل في السوق المصرفية السورية إلى الأحدث:

الجدول رقم (7) تاريخ مباشرة المصارف التقليدية الخاصة السورية العمل في السوق المصرفية

اسم المصرف	تاريخ مباشرة العمل (ربع السنة)
بنك بيمو السعودي الفرنسي	Q1-2004
بنك سورية والمهجر	Q1-2004
البنك الدولي للتجارة والتمويل	Q2-2004
بنك عودة - سورية	Q3-2005
بنك بيلوس - سورية	Q1-2006
البنك العربي - سورية	Q1-2006
بنك سورية والخليج	Q2-2007
بنك الأردن - سورية	Q4-2008
بنك الشرق	Q1-2009
مصرف فرنسبنك - سورية	Q1-2009
مصرف قطر الوطني - سورية	Q4-2009

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات التقارير المالية للمصارف المدروسة.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء في المصارف التجارية الخاصة السورية

نعرض فيما يلي إحصائيات تاريخية سنوية لتطور أهم المؤشرات المالية المتعلقة بالدراسة ومتغيراتها، ومن ثمّ نعرض تحليلاً مفصلاً لهذه المؤشرات.

**الجدول رقم (8): ودائع وتسليفات القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة
(2009-2017)**

العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الودائع (بملايين الليرات)	368,932	468,257	363,986	341,429	447,153	522,667	652,394	806,068	835,232
معدل نمو الودائع	-	%27	%22-	%6-	%31	%17	%25	%24	%4
إجمالي التسهيلات الائتمانية (بملايين الليرات)	148,628	225,516	212,010	185,446	193,173	210,505	250,161	268,246	250,254
معدل نمو التسهيلات الائتمانية	-	%52	%6-	%13-	%4	%9	%19	%7	%7-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:

(1) الودائع

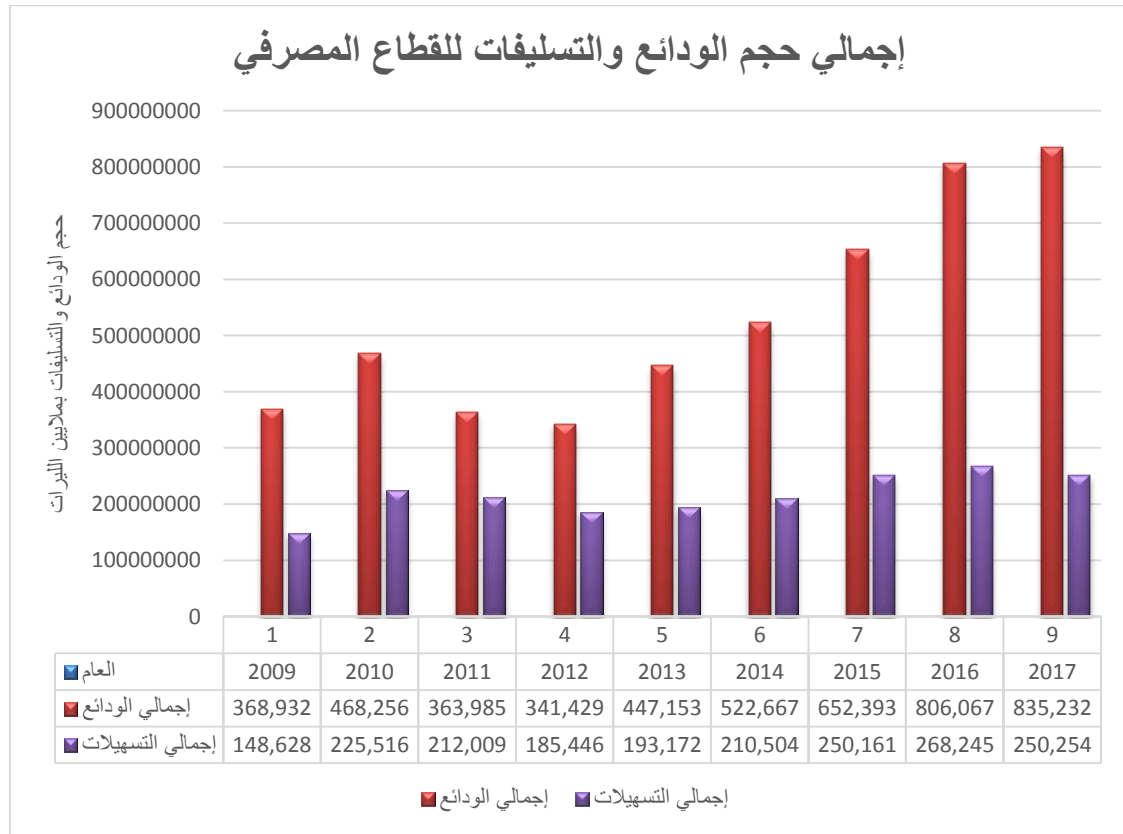
■ شهد القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي نمواً جيداً في الودائع في عام 2010 التي مثلت فترة نمو وازدهار اقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الودائع (27%)، ويمكن أن نعزو السبب في ذلك إلى الحالة الاقتصادية السائدة المتمثلة بزيادة دخول الأفراد، كذلك الاستقرار السياسي الذي كان سائداً آنذاك، بالإضافة إلى انتشار الوعي المصرفي لدى جمهور المودعين. ليهبط بعد ذلك معدل نمو الودائع في عامي (2011-2012) وبمعدل (-22%) و(-6%) على التوالي، ويمكن تفسير هذا التراجع بارتفاع نسبة السحوبات النقدية وذلك بسبب تأثر البنوك بالأزمة الرأهنة، وبالتالي اضطرار تلك البنوك لتسييل أجزاء كبيرة من ودائعها لدى البنوك الأخرى لتوفير السيولة ومواجهة السحوبات الكبيرة التي تعرضت لها. وابتداءً من عام 2013 عاودت قيمة الودائع تزداد تدريجياً وبشكل ملحوظ لتبلغ الذروة في عام 2017 وبواقع (835,232) مليار، ما يمكن تفسيره بالانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية وتضخم قيمة الودائع وخاصة الودائع الجارية وتحت الطلب.

(2) التسهيلات الائتمانية

■ نلاحظ تراجع معدل نمو التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي بشكل كبير في عامي 2011 - 2012، حيث انخفضت التسهيلات بمعدل (-6%) في عام 2011، و-13% في عام 2012. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل نمو التسهيلات الائتمانية بتوقف معظم المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة، وذلك بسبب الحالة السياسية وما يخص البلد من نزاعات وخلافات انعكست على الحالة الاقتصادية بشكل عام وعلى الأوضاع المالية للمقترضين بشكل خاص الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الإعسار المالي وحالات عدم السداد لمجموعات كبيرة من المقترضين نتيجةً للأوضاع التي تمر بها البلاد، ومحاولة المصارف تحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة. لتعاود التسهيلات ارتفاعها تدريجياً ولكن بنسبة ضئيلة خلال أعوام (2013 - 2014 - 2015 - 2016).

ويُوضّح الشكل التالي تطوّر إجمالي حجم الودائع والتسليفات للقطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال فترة الدراسة (2009-2017).

الشكل رقم (4): تطوّر الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال الفترة (2009 - 2017)



سنعرض فيما يلي تحليلاً مفصلاً للبيانات التاريخية السنوية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي تتكوّن من:

الجدول رقم (9): متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير التابع	طريقة قياسه
الأمان المصرفي	حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات
المتغيرات المستقلة	طريقة قياسها
مخاطر أسعار الفائدة	الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
مخاطر الائتمان	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة/ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
مخاطر السيولة (نسبة النقدية)	الأصول السائلة/ إجمالي الودائع
مخاطر رأس المال (كفاية رأس المال)	صافي الأموال الخاصّة/ الموجودات المرجّحة بالمخاطر + حسابات خارج الميزانية المرجّحة بالمخاطر + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية
معدّل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية
معدّل العائد على الموجودات	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الموجودات
معدّل القوة الإيرادية	إجمالي الدخل التشغيلي/ إجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

• المتغير التابع: الأمان المصرفي

نعرض في الجدول التالي نسب الأمان المصرفي لدى البنوك التقليدية الخاصّة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009 – 2017):

الجدول رقم (10): الأمان المصرفي لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009 – 2017)

المعدل الوسطى للأمان المصرفي لكل بنك	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	العام المصرف
%11	%12	%11	%10	%12	%13	%15	%13	%9	%7	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
%9	%12	%11	%10	%7	%6	%10	%8	%6	%6	بنك سورية والمهجر
%8	%11	%12	%10	%8	%8	%8	%9	%4	%4	بنك بيمو السعودي الفرنسي
%15	%22	%26	%20	%16	%13	%14	%11	%7	%8	بنك عودة
%17	%33	%29	%20	%15	%15	%15	%14	%10	%7	بنك بيبيلوس
%17	%22	%28	%22	%16	%16	%16	%16	%9	%10	البنك العربي
%10	%3	%7	%7	%3	%7	%10	%12	%16	%22	بنك سورية والخليج
%20	%24	%33	%21	%13	%13	%15	%17	%18	%30	بنك الأردن
%25	%27	%40	%25	%17	%18	%15	%14	%24	%47	بنك الشرق
%14	%20	%22	%15	%13	%10	%12	%13	%6	%11	مصرف فرنسبنك
%75	%73	%78	%79	%74	%76	%76	%72	%62	%83	مصرف قطر الوطني
	%24	%27	%22	%18	%18	%19	%18	%16	%21	المعدل الوسطي للأمان المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

حقق بنك سوريا والخليج أدنى درجة للأمان المصرفي في عامي 2014 و 2017 حيث بلغت النسبة 3%، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حقوق ملكيته بنسبة 40% تقريباً في عام 2014 وبنسبة 57% في عام 2017 نتيجة الخسائر المتراكمة التي تحملها البنك. في حين حقق بنك قطر الوطني

أعلى درجة للأمان المصرفي خلال فترة الدراسة مقارنةً ببقية البنوك وذلك بسبب ارتفاع حقوق ملكيته حيث بلغ رأس المال المكتتب به المدفوع لديه 15 مليار ليرة سورية وهو ما جعل نسبة الأمان لديه مرتفعة جداً مقارنةً ببقية البنوك.

• المتغيرات المستقلة:

أ- مخاطر أسعار الفائدة:

تتجُم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات الماليّة. ويتعرّض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجةً لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنيّة. ويتمّ دراسة تلك الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود المقبولة من المخاطر وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

نُعرّض في الجدول التالي نسب مخاطر أسعار الفائدة لدى البنوك التقليدية الخاصّة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009 – 2017):

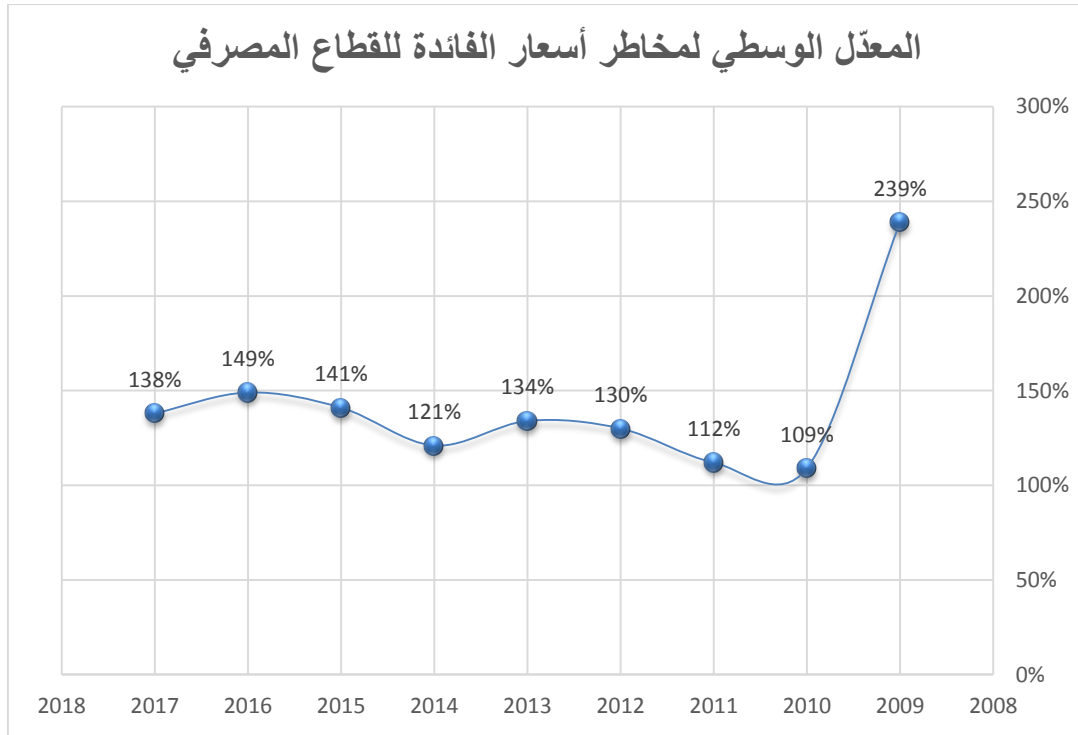
**الجدول رقم (11): مخاطر أسعار الفائدة لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال
فترة الدراسة (2009 – 2017)**

المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة لكل بنك	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	العام المصرف
106%	120%	124%	112%	107%	106%	92%	100%	93%	103%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
117%	154%	110%	108%	102%	149%	137%	128%	126%	84%	بنك سورية والمهجر
95%	103%	105%	99%	93%	96%	93%	84%	94%	92%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
109%	114%	123%	121%	111%	105%	105%	102%	105%	95%	بنك عودة
108%	132%	144%	119%	104%	103%	114%	84%	85%	85%	بنك بيلوس
96%	104%	117%	102%	90%	91%	103%	92%	78%	83%	البنك العربي
89%	107%	87%	85%	84%	89%	93%	90%	85%	81%	بنك سورية والخليج
104%	129%	116%	98%	85%	115%	105%	85%	91%	112%	بنك الأردن
117%	154%	149%	123%	108%	120%	117%	87%	94%	104%	بنك الشرق
110%	110%	119%	112%	109%	121%	114%	105%	95%	101%	مصرف فرنسبنك
506%	331%	446%	477%	335%	385%	356%	279%	256%	1689%	مصرف قطر الوطني
	138%	149%	141%	121%	134%	130%	112%	109%	239%	المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة للقطاع المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

- نلاحظ أنَّ بنك قطر الوطني هو البنك الأكثر حساسيةً اتجاه أصوله خلال جميع سنوات الدراسة، أي أنَّ أصوله الحساسة تتجاوز خصومه الحساسة اتجاه تغيُّرات أسعار الفائدة (يتأثر سلبياً بانخفاض أسعار الفائدة). ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض حصته السوقية من إجمالي الودائع (والتي تُعدُّ من ضمن المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)، كونه آخر بنك مباشر عمله في السوق المصرفية وذلك في الربع الرابع من عام 2009، لتبدأ بعدها الأزمة في عام 2011 وبالتالي لم يتسنى له جذب الحصة السوقية المقبولة من الودائع مقارنةً بالبنوك الأخرى.
 - سجل المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة للقطاع المصرفي التقليدي الخاص في عام 2011 (112%) وارتفع تدريجياً ليُسجَّل (149%) في عام 2017. ويمكن تفسير ذلك الارتفاع بتراجع نسبة نمو الودائع بشكل كبير لدى معظم المصارف نتيجة ازدياد السحوبات النقدية، وذلك بسبب تأثر تلك المصارف بالأزمة الراهنة واضطرارها لتسييل أجزاء كبيرة من ودائعها لدى المصارف الأخرى لتوفير السيولة ومواجهة السحوبات الكبيرة التي تعرّضت لها.
 - إنَّ البنك الأكثر حساسيةً تجاه خصومه خلال فترة الدراسة (خصومه الحساسة تتجاوز أصوله الحساسة اتجاه تغيُّرات أسعار الفائدة، ويتأثر سلبياً بارتفاع أسعار الفائدة) هو البنك العربي، حيثُ حقق في عام 2010 معدل بواقع (78%)، في الوقت الذي بلغ فيه المعدل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة للقطاع المصرفي وخلال نفس العام (109%).
 - البنوك الأكثر حساسيةً اتجاه أصولها باستثناء بنك قطر الوطني خلال جميع سنوات الدراسة (أصولها الحساسة تتجاوز خصومها الحساسة اتجاه تغيُّرات أسعار الفائدة، وتتأثر سلبياً بانخفاض أسعار الفائدة) هما بنكي سورية والمهجر والشرق ، حيث بلغ معدل مخاطر أسعار الفائدة لديهما (154%) في عام 2017. أي أنَّ الأصول الحساسة تتجاوز الخصوم الحساسة تجاه تغيُّرات أسعار الفائدة بنسبة (54%).
 - حقّق البنك الدولي للتجارة والتمويل الموائمة المثلى بين أصوله الحساسة وخصومه الحساسة تجاه تغيُّرات أسعار الفائدة وبنسبة (100%) في عام 2011.
- وبعد استعراض نسب مخاطر أسعار الفائدة للمصارف التقليدية الخاصة للسنوات المدروسة، يمكن تمثيل تطوّر المعدل الوسطي لنسب مخاطر أسعار الفائدة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): تطوّر المعدّل الوسطي لمخاطر أسعار الفائدة في القطاع المصرفي التقليدي
الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



ب- مخاطر الائتمان

تتمثّل مخاطر الائتمان بمخاطر تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. وتنشأ تلك المخاطر بصورة أساسية من قروض وتسليفات البنك إلى العملاء والبنوك الأخرى.

ويوضّح الجدول التالي نسب مخاطر الائتمان لدى البنوك التقليدية الخاصّة العاملة في سورية.

**الجدول رقم (12): مخاطر الائتمان لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة
الدراسة (2009-2017)**

المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان لكل بنك	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	العام المصرف
33%	61.64%	80.19%	81.89%	40.85%	26.32%	7.32%	1.57%	0.17%	0.09%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
55%	108.42%	151.34%	96.69%	68.63%	45.93%	14.99%	3.43%	0.47%	0.65%	بنك سورية والمهجر
12%	20.57%	14.35%	14.34%	18.98%	20.45%	12.38%	4.87%	2.18%	1.91%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
37%	70.31%	82.07%	63.61%	47.09%	42.07%	18.48%	6.35%	0.72%	0.52%	بنك عودة
46%	71.12%	94.34%	66.05%	86.88%	68.37%	19.69%	3.97%	0.62%	0.71%	بنك بيبيلوس
20%	174.90%	139.99%	106.82%	70.18%	39.65%	16.11%	4.35%	1%	0.86%	البنك العربي
53%	166.44%	144.93%	76.44%	48.65%	31.83%	8.95%	1.17%	1.51%	0.61%	بنك سورية والخليج
36%	46%	42.66%	60.51%	93.92%	56.45%	16.62%	2.22%	0.50%	0.97%	بنك الأردن
13%	12.47%	17.39%	18.91%	32.95%	29.91%	7.48%	1.61%	0%	0%	بنك الشرق
30%	33.09%	34.25%	51.35%	60.85%	67.83%	15.59%	3.58%	0.04%	0%	مصرف فرنسبنك
60%	62.52%	68.17%	164.40%	108.48%	113.67%	24.82%	1.65%	0%	0%	مصرف قطر الوطني
	75.23%	79.06%	72.82%	61.59%	49.32%	14.76%	3.16%	0.66%	0.57%	المعدل الوسطي لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

■ نلاحظ أنَّ المعدَّل الوسطي لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال عامي 2009 و 2010 كان منخفض جداً حيث سجَّل أقل من (1%)، ليبدأ هذا المعدَّل بالارتفاع ابتداءً من عام 2011 وقد سجَّل (3.16%)، ويليَّه أعلى قيمة له عام 2016 وبواقع (79.06%). مما يدلُّ على تراجع جودة المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي السوري بشكل كبير وازدياد حالات التعرُّر وعدم السداد بسبب تراجع قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم نتيجةً للأوضاع التي تمرُّ بها البلاد، وانعدام القدرة لدى المصارف لبيع الضمانات التي أخذتها مقابل هذه القروض، حيثُ ارتفعت المخصصات التي تشكِّلها المصارف بشكل كبير (الجدول رقم 12)، وتوقَّفت معظم المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة.

الجدول رقم (13): تطوُّر متوسط مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة (2009-2017)

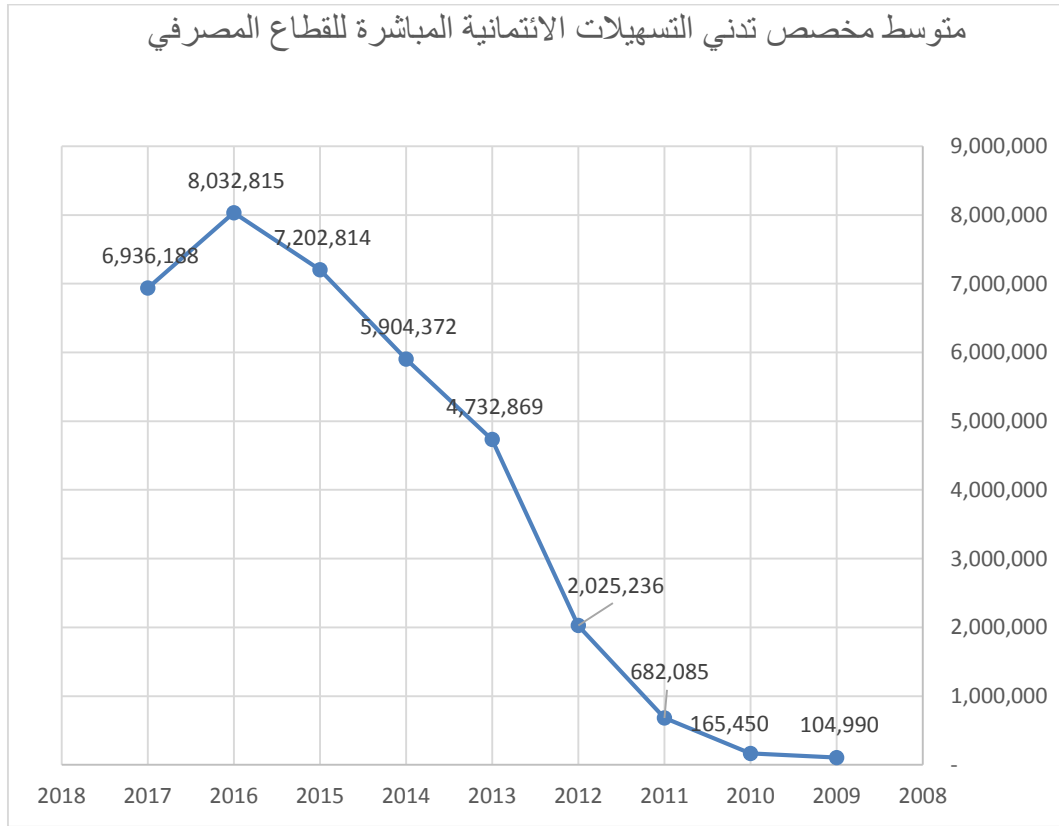
المبالغ بآلاف الليرات السورية

العام	متوسط مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي
2009	104,990
2010	165,450
2011	682,085
2012	2,025,236
2013	4,732,869
2014	5,904,372
2015	7,202,814
2016	8,032,815
2017	6,936,188

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

ويمكن التَّعبير عن تطوُّر متوسط مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الخاص من خلال الشكل الآتي:

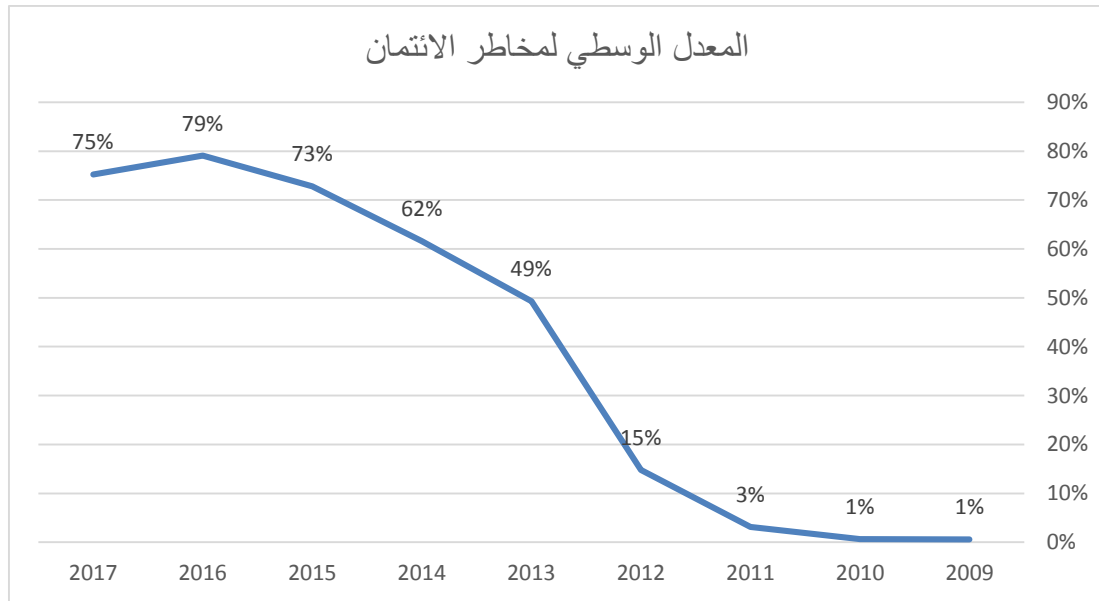
الشكل رقم (6): متوسط مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



- نلاحظ انعدام مخاطر الائتمان لدى كل من بنك الشرق، فرنسبك، بنك قطر الوطني خلال السنوات الأولى من الدراسة (2009-2010) كونهم من البنوك المحدثة التي باشرت أعمالها خلال الفترة الأولى من الدراسة.
- سجّل بنك بيمو السعودي الفرنسي أدنى معدل وسطي لمخاطر الائتمان خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ متوسط مخاطر الائتمان لديه خلال فترة الدراسة (12%)، وهو ما يدلّ على جودة محفظته الائتمانية.
- في عام 2017 بلغت نسبة مخاطر الائتمان لدى البنك العربي (174.90%) ، ولدى بنك سورية والخليج (166.44%) الأمر الذي يدلّ على ارتفاع التعرّض لدى هذين البنكين مقارنةً بباقي البنوك.

ويمكن التعبير عن تطوّر المعدّل الوسطي لمخاطر الائتمان للقطاع المصرفي التقليدي الخاص من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (7): تطوّر المعدّل الوسطي لمخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



ت- مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ التزاماته عند استحقاقها، أو تمويل نمو موجوداته.

والجدول التالي يبيّن نسب السيولة لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (14): نسب السيولة لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الدراسة (2009 – 2017)

المعدل الوسطي للسيولة لكل بنك	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	العام المصرف
85%	113%	117%	104%	90%	81%	70%	63%	64%	67%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
84%	114%	114%	109%	101%	92%	62%	49%	54%	64%	بنك سورية والمهجر
71%	95%	96%	61%	63%	59%	64%	58%	69%	76%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
76%	113%	117%	104%	78%	56%	52%	48%	55%	64%	بنك عودة
77%	108%	129%	93%	81%	82%	75%	38%	43%	41%	بنك بيلوس
67%	105%	94%	81%	73%	64%	55%	40%	43%	49%	البنك العربي
62%	87%	85%	70%	65%	55%	52%	38%	46%	61%	بنك سورية والخليج
61%	82%	80%	69%	65%	60%	51%	36%	44%	63%	بنك الأردن
70%	82%	84%	70%	80%	64%	56%	59%	52%	82%	بنك الشرق
72%	60%	86%	81%	73%	76%	67%	64%	59%	82%	مصرف فرنسبنك
658%	255%	328%	381%	273%	313%	283%	225%	164%	3704%	مصرف قطر الوطني
	110%	121%	111%	95%	91%	81%	65%	63%	396%	المعدل الوسطي للسيولة للقطاع المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

■ أثرت نسبة السيولة المرتفعة لدى بنك قطر الوطني في عام 2009 على المعدّل الوسطي لنسبة سيولة القطاع المصرفي حيث بلغت (396%)، لتتخفّف بعدها في عام 2010 التي مثّلت فترة النمو والازدهار الاقتصادي إلى (63%)، وسجلت (65%) مع بداية الأزمة الراهنة في عام 2011 وذلك بسبب انخفاض الأصول السائلة نتيجة زيادة طلبات سحب الودائع. لترتفع بعدها نسبة سيولة القطاع المصرفي تدريجياً من (65%) في عام 2011 إلى (121%) في عام 2016، وذلك في ضوء متطلّبات الحيطة والحذر وسياسة التحوط التي اتبعتها البنوك السوريّة الخاصّة في محاولة لتدعيم ثقة الجمهور - كما هو موضّح في الجدول رقم (14)، بالإضافة إلى توقّف معظم المصارف عن منح القروض في ضوء ارتفاع حجم التعثّر.

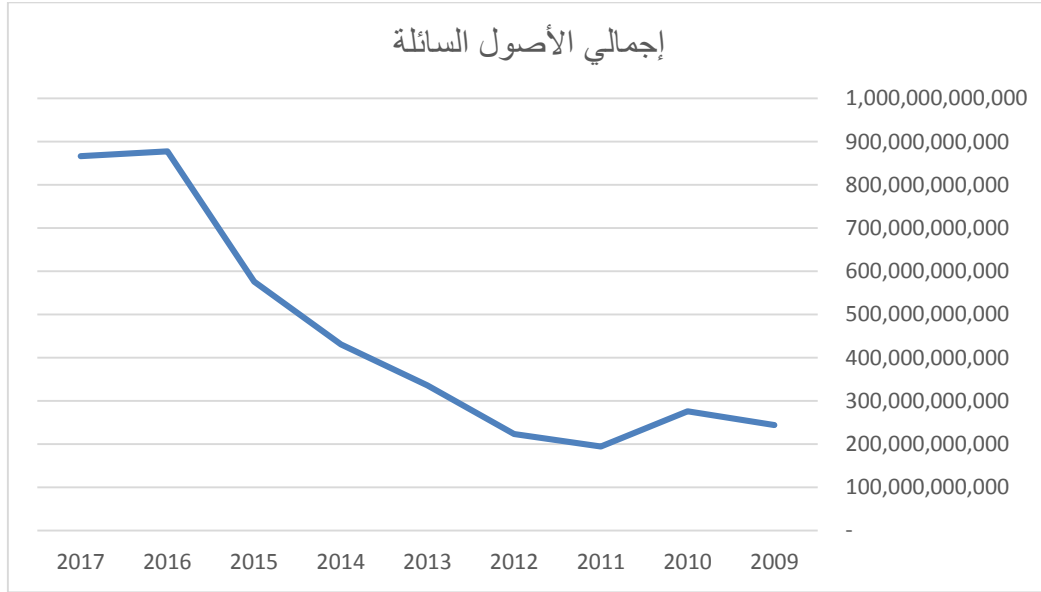
الجدول رقم (15): تطوّر إجمالي الأصول السائلة في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة (2009-2017)

إجمالي الأصول السائلة	العام
244,091,116,971	2009
275,718,064,417	2010
194,662,768,213	2011
223,368,298,425	2012
336,266,759,336	2013
431,223,130,741	2014
576,111,874,711	2015
877,454,031,333	2016
866,573,335,979	2017

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الماليّة للمصارف المدروسة

يوضّح الشكل التالي تطوّر إجمالي الأصول السائلة خلال فترة الدراسة (2009-2017).

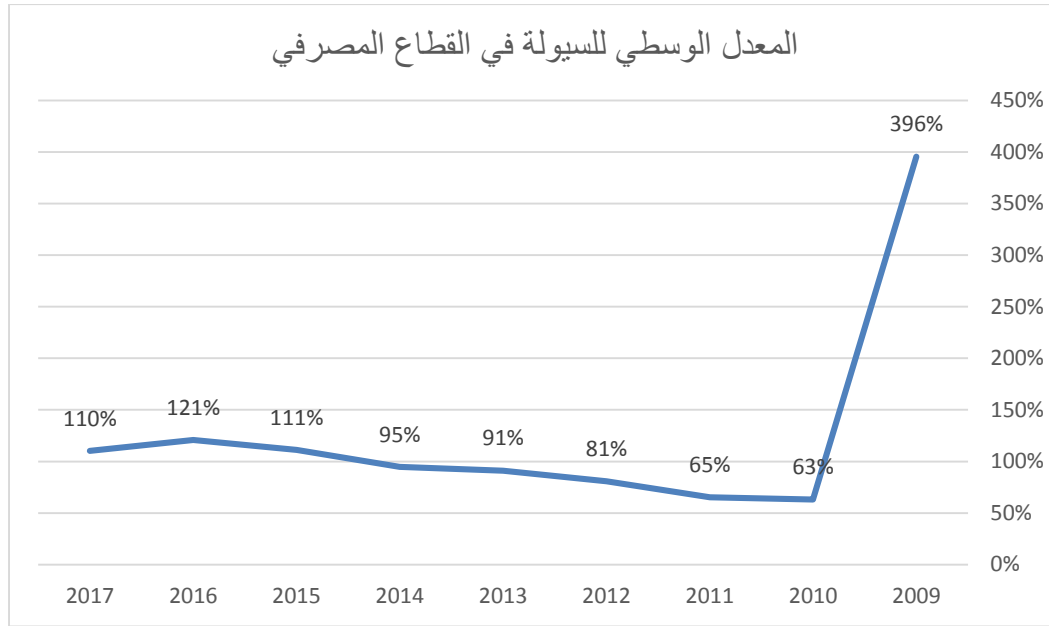
الشكل رقم (8): تطوّر إجمالي الأصول السائلة في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



- سجّل بنك قطر الوطني معدلات مرتفعة جداً للسيولة خلال جميع سنوات الدراسة وخصوصاً عام 2009 حيث بلغ معدّل السيولة لديه (3704%).
- حقق بنك بيبيلوس أعلى نسبة للسيولة في عام 2016 حيث بلغت (129%)، في الوقت الذي بلغ فيه المعدّل الوسطي لنسبة السيولة على مستوى جميع البنوك وخلال نفس العام (121%). وهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة لديه مقارنةً ببقية البنوك.
- أدنى نسبة للسيولة موجودة لدى بنك الأردن سورية، حيث بلغت (36%) عام 2011، وهذا يدلّ على ارتفاع مخاطر السيولة لديه مقارنةً بالبنوك الأخرى.

يبين الشكل الآتي تطوّر المعدّل الوسطي لنسبة السيولة خلال فترة الدراسة (2009-2017):

الشكل رقم (9): تطوّر المعدّل الوسطي لسيولة القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



ت- معدّل كفاية رأس المال

يحافظ البنك على رأسمال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. وتتمّ مراقبة مدى كفاية رأس المال في البنوك التجارية السورية من خلال النسب الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمستندة إلى مقررات بازل (2) الصادرة في حزيران 2006 المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف، حيث يُطلب من كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ألاّ تتدنّى نسبة الملاءة لديها في أيّ وقت كان عن (8%). ويُقصد بنسبة الملاءة، النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصّافية الظاهرة في البسط إلى مجموع العناصر التالية الظاهرة في المقام مرجحة:

1. مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المُثَقَّلَة بأوزان المخاطر.
 2. مخاطر السوق والتي تشمل:
 - أ. مخاطر أسعار الفائدة للأدوات الماليّة ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تنقيط كل أداة حسب درجة مخاطرها.
 - ب. مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ للمتاجرة.
 - ت. مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.
 3. المخاطر التشغيلية.
- والجدول التالي يبيّن معدّل كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

**الجدول رقم (16): معدل كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال
فترة الدراسة (2009-2017)**

المعدل الوسطي لكفاية رأس المال لكل بنك	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	العام المصرف
18.88%	20.35%	16.20%	13.49%	18.15%	23.67%	26.36%	22.74%	17.38%	11.61%	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
14.00%	16.76%	14.42%	15.49%	11.97%	10.09%	17.74%	14.48%	11.93%	13.11%	بنك سورية والمهجر
21.00%	28.59%	30.38%	22.39%	20.80%	22.27%	22.22%	18.50%	12.27%	11.55%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
32.71%	51.87%	54.17%	40.92%	33.25%	35.66%	26.54%	20.18%	16.48%	15.34%	بنك عودة
23.02%	39.68%	34.44%	26.32%	24.22%	21.76%	19.93%	17.95%	13.26%	8.44%	بنك بيبيلوس
21.89%	22.86%	27.52%	23.00%	18.06%	22.96%	23.91%	25.24%	16.12%	19.03%	البنك العربي
17.48%	8.78%	18.52%	16.81%	6.31%	8.31%	15.74%	20.03%	25.27%	37.55%	بنك سورية والخليج
32.83%	36.30%	44.56%	30.14%	17.28%	19.30%	26.51%	30.14%	38.83%	52.41%	بنك الأردن
43.14%	53.35%	65.32%	38.70%	38.33%	33.66%	28.84%	24.94%	43.11%	62.04%	بنك الشرق
31.26%	38.81%	54.17%	40.92%	33.25%	35.66%	26.54%	20.18%	16.48%	15.34%	مصرف فرنسينك
268.48%	313.44%	309.43%	279.62%	271.21%	250.53%	249.25%	220.96%	223.85%	298%	مصرف قطر الوطني
	57.35%	60.83%	49.80%	44.80%	43.94%	43.96%	39.58%	39.54%	49.49%	المعدل الوسطي لكفاية رأس المال للقطاع المصرفي

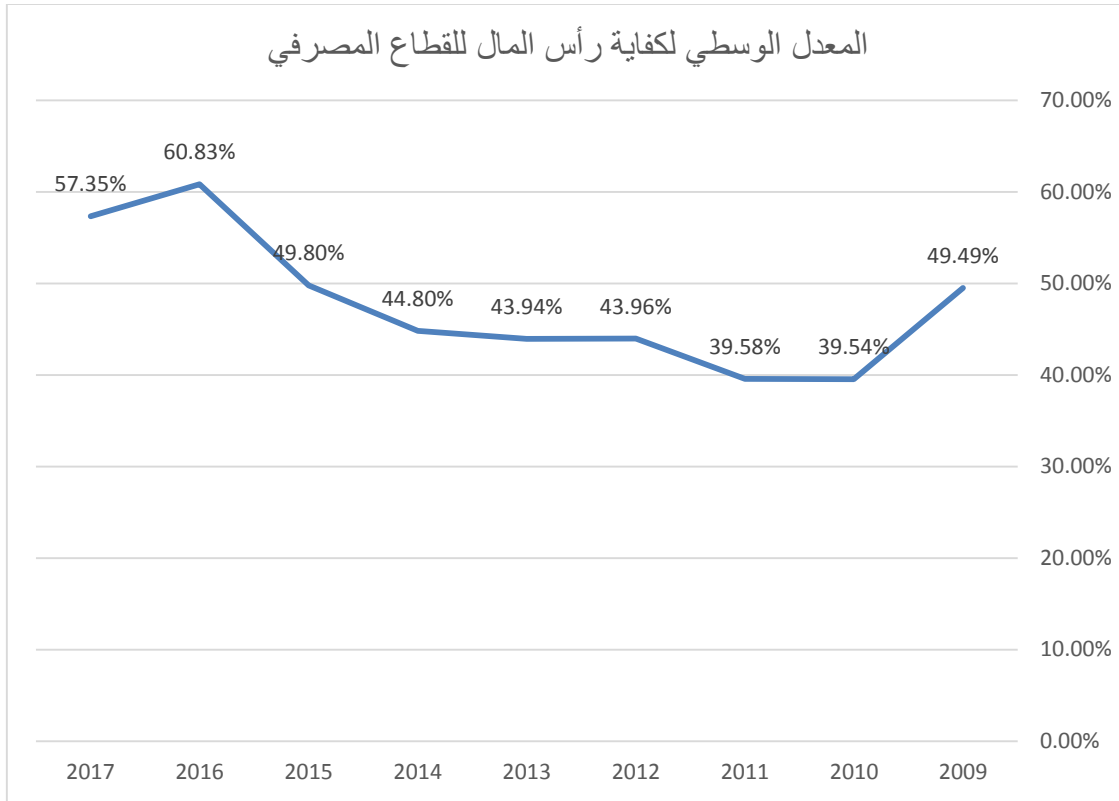
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

- بلغ المعدّل الوسطي لكفاية رأس المال في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي (49.49%) في عام 2009، لينخفض إلى (39.54%) في عام 2010، وذلك بسبب ازدياد المخاطر المصرفية التي تراكمت مع ازدياد النشاط المصرفي والازدهار الاقتصادي في عام 2010. ومع بداية الأزمة في عام 2011 بلغ المعدل الوسطي للكفاية (39.58%)، وذلك بسبب ازدياد نسبة القروض المتعثرة وتراكم الخسائر التشغيلية التي تمّ امتصاص جزء كبير منها باستهلاك جزء من رؤوس الأموال المصرفية الخاصة.
- ليعاود ارتفاعه خلال أعوام 2014-2015-2016، حيث تمّ إدراج أرباح فروقات تقييم القطع البنوي⁽¹⁷¹⁾ ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013-12-31 بعد أن كان لا يسمح باحتسابها ضمن الأموال الخاصة الأساسية عند احتساب كفاية رأس المال إنما كانت تعتبر ضمن الأموال الخاصة المساندة حسب ما ورد في المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن / ب 1 تاريخ 2008/2/4 الأمر الذي يفسر ارتفاع المعدّل الوسطي لكفاية رأس المال.
- سجّل بنك قطر الوطني نسباً مرتفعة جداً للملاءة خلال جميع سنوات الدراسة، حيث تأسس البنك في 2009/9/30، وكانت حصته السوقية من التسهيلات الائتمانية منخفضة جداً مقارنةً ببقية البنوك وبالتالي مخاطره الائتمانية منخفضة أيضاً.
- يتّضح من الجدول أعلاه تحقيق كافة المصارف خلال فترة الدراسة لمعيار بازل (II) ولقرار مجلس النقد والتسليف السوري رقم 253/م.ن/ب 4 الصادر في 24 كانون الثاني لعام 2007، والمتضمن "وجوب عدم تدني نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن (8%)". باستثناء بنك سورية والخليج الذي انخفضت نسبة كفاية رأسماله فيه في عام 2014 إلى ما دون النسبة المعيارية حيث بلغت (6.31%) نتيجة للخسائر المتراكمة التي تحمّلها البنك، ليقوم بزيادة رأسماله في عام 2015 لمعالجة التجاوزات الحاصلة على الضوابط الاحترازية.

⁽¹⁷¹⁾ غالباً ما تمثل أرباحاً غير محققة لأنها لم تنتج عن نشاط فعلي أو تشغيلي بل ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي، وارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي وتدهور قيمة الليرة السورية بشكل كبير خلال الأزمة، كما أن تلك الأرباح غير قابلة للتوزيع ولا تخضع للضرائب. فالهدف من تكوين مركز قطع بنوي بالعملة الأجنبية هو التحوط لانخفاض كفاية الأموال الخاصة لدى المصارف نتيجة التعرض لمخاطر السوق الناجمة عن تأثير تقلبات أسعار القطع على رأسمالها المكتتب به بالقطع الأجنبي والمثبت بالليرات السورية. حيث سمح المصرف المركزي للمصارف بتكوين مراكز قطع بنوية تعادل 60% من قيمة صافي الأموال الخاصة.

ويمكن التعبير بيانياً عن تطوّر المعدّل الوسطي لنسب كفاية رأس المال خلال الفترة المدروسة (2009-2017) كما يلي:

الشكل رقم (10): تطوّر المعدّل الوسطي لكفاية رأس المال في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



ج- معدّلات الربحية:

تُعتبر الربحية من أهم المؤشّرات لضمان استمرار المصرف، كما تُعتبر من النقاط الأساسية التي ينظر لها جميع الأطراف ذوي العلاقة مع المصرف. ونورد في الجدول التالي بعض نسب الربحية في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (17): المعدل الوسطي لنسب الربحية لدى البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية
خلال فترة الدراسة (2009-2017)

العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الدخل التشغيلي (بملايين الليرات)	10,245	12,783	20,136	25,766	51,373	43,495	101,925	136,326	20,430-
معدل نمو الدخل التشغيلي	-	%25	%58	%28	%99	%15-	%134	%34	%115-
العائد على حقوق الملكية	%4.17	%4.81	%6.43	%0.91	%7.22	%8.97	%39.27	%37.63	%24.45-
العائد على الأصول	%0.48-	%0.18	%1.19	%0.99	%2.89	%3.02	%8.78	%10.30	%3.97-
القوة الإيرادية	%1.59	%2.04	%4.32	%6.35	%10.70	%7.30	%13.11	%13.80	%3.06-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

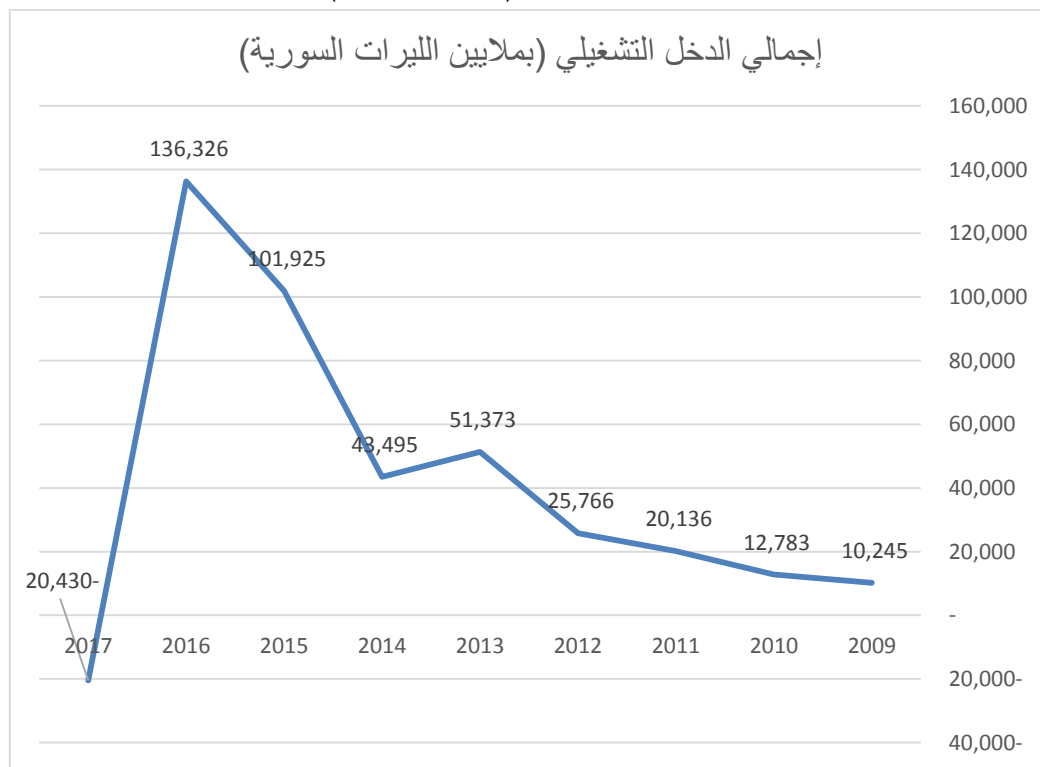
يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- انخفاض الأرباح بشكل ملحوظ في عام 2017، حيث حققت معظم البنوك خسائر تشغيلية ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.
- شهد إجمالي الدخل التشغيلي للمصارف التقليدية الخاصة نمواً ملحوظاً من عام 2009 وحتى عام 2016، إذ لم يتأثر هذا الدخل بظروف ما بعد عام 2011، بل على العكس سجل الدخل التشغيلي أرقاماً قياسية في هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة (فترة ما قبل عام 2011)، حيث تُعتبر

الأرباح غير المُحقَّقة من تقييم مركز القطع البنوي سبباً لهذه النتيجة، إذ من غير المنطقي عدم تأثر دخل المصارف رغم كل ما تشهده أعمالها من انخفاض، والخسائر التي تحققها من ارتفاع المصاريف، والإعسار المالي لعملائها.

يوضّح الشكل الآتي تطوّر إجمالي الدخل التشغيلي للقطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال سنوات الدراسة (2009-2017):

الشكل رقم (11): تطوّر إجمالي الدخل التشغيلي في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



■ نلاحظ انخفاض المعدّل الوسطي للعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي في عام 2012، حيث بلغت (0.91%)، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في جودة محفظة التسهيلات الائتمانية وارتفاع حجم القروض غير المنتجة. ولكن ابتداءً من عام 2013 بدأ المعدّل الوسطي للعائد على حقوق الملكية يرتفع تدريجياً ليسجّل أعلى قيمة له عام 2015 حيث سجّل (39.27%)، وذلك مع نجاح بعض هذه البنوك بتحصيل جزء من القروض غير المنتجة، بالإضافة إلى إدراج فروقات تقييم القطع البنوي.

■ نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض المعدّل الوسطي للعائد على الأصول في القطاع المصرفي التقليدي السوري الخاص في فترة ما قبل عام 2011، حيث بلغ المعدل (-0.48%) في عام 2009، ويعود السبب في ذلك إلى الخسائر التي حققتها البنوك الجديدة التي باشرت أعمالها في نفس العام (2009) وهي (بنك الأردن - بنك الشرق - فرنسبنك - بنك قطر الوطني)، الأمر الذي أثر على المعدّل الوسطي للعائد على الأصول على مستوى القطاع المصرفي ككل في نفس العام، وهي نتيجة منطقية كون إيرادات المصارف في هذه السنوات (سنوات التأسيس) تكون أقل بكثير من مصاريفها.

ولكن ابتداءً من عام 2013 بدأ المعدّل الوسطي للعائد على الأصول يرتفع تدريجياً ليسجل أعلى قيمة له عام 2016 حيث سجل (10.30%)، ومن الجدير بالذكر أنّ معظم هذه الأرباح هي أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع لدى المصارف.

الشكل رقم (12): تطوّر المعدّل الوسطي للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال فترة الدراسة (2009-2017)



المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

مقدمة:

يتناول هذا المبحث التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، حيث قامت الباحثة بإجراء تحليل الارتباط (Correlation Analysis) في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدى وجود علاقة خطية) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، واتّجاه هذه العلاقة. وكذلك تحليل الانحدار (Regression Analysis) باستخدام نموذجين من نماذج الانحدار (الانحدار الخطي البسيط - الانحدار الخطي المتعدد التدريجي) وذلك لمعرفة قوة هذه العلاقة والوصول إلى اختبار ومناقشة الفرضيات واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي تُحقق الهدف العام من هذه الدراسة.

حيث تم اتباع الخطوات الآتية:

- 1- تمّ جمع البيانات اللازمة لحساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على الإفصاحات الرسمية الربعية للقوائم المالية الخاصة بالمصارف عيّنة الدراسة خلال الفترة (2009-2017) والمنشورة على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.
- 2- تمّ تفريغ نتائج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمحسوبة من القوائم المالية بواسطة برنامج (Excel) على البرنامج الإحصائي SPSS.
- 3- تمّ إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج الحزمة الخاصة بالعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Science)، حيث تمّ إجراء الاختبارات الإحصائية التالية:
 - معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) للتعرف على طبيعة وشدة واتّجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (درجة الأمان المصرفي).
 - تحليل التباين (ANOVA ANALYSIS) وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة.
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).
 - تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (stepwise multiple Linear Regression).

المطلب الأول: التحليل الإحصائي

لمعرفة أثر المخاطر المصرفية والعائد المصرفي على درجة الأمان المصرفي، ويهدف اختبار الفرضيات، وفحص قوة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الأمان المصرفي)، تم إجراء التحليلات باستخدام نموذجين من نماذج الانحدار Regression Analysis:

النموذج الأول: الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)

النموذج الثاني: الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Linear Regression)

وقبل القيام باختبار الفرضيات وتحليل نماذج الانحدار قامت الباحثة بتحديد طبيعة البيانات لمتغيرات الدراسة إن كانت تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري أو أي توزيع آخر من خلال اختبار كولموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغيرات الدراسة وفق ما هو مبين في الجدول رقم (18):

الجدول رقم (18): نتائج اختبار كولموجروف سميرنوف

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		IR	CR	LR	CPR	ROE	ROA	RP	BH
N		396	396	396	396	396	396	396	396
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	1.3124	.3723	1.0319	.4135	.1218	.0267	.0495	.2000
	Std.	1.12189	.43193	2.13104	.62159	.14955	.05117	.05821	.18835
	Deviation								
Most Extreme	Absolute	.352	.194	.371	.346	.208	.302	.216	.223
Differences	Positive	.352	.172	.371	.346	.199	.302	.216	.223
	Negative	-.311-	-.194-	-.361-	-.267-	-.208-	-.301-	-.197-	-.185-
Test Statistic		.352	.194	.371	.346	.208	.302	.216	.223
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

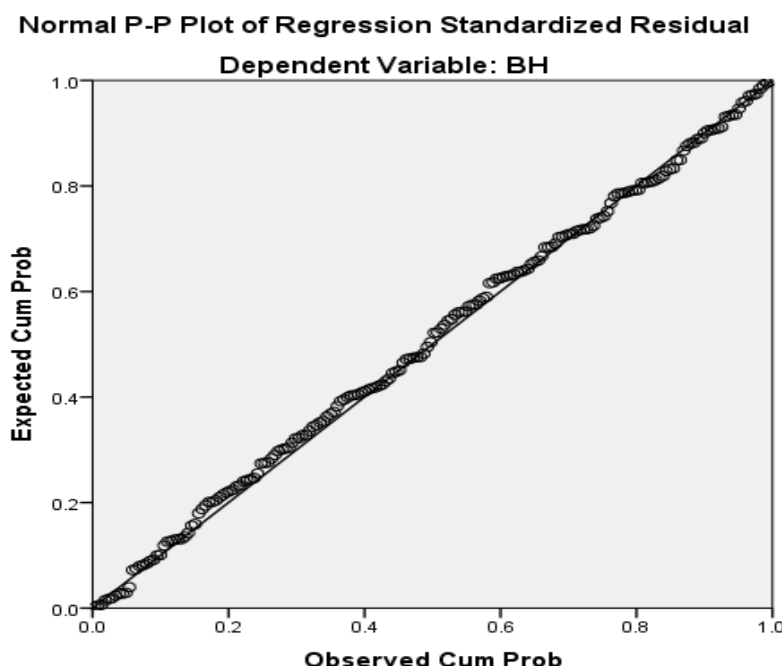
تبين من خلال التحليل الإحصائي لاختبار كولموجروف - سميرنوف بأن القيمة المطلقة للاختبارات (Sig) بلغت صفر وهي أصغر من الدرجة المعيارية (5%)، وبالتالي توزيع بيانات متغيرات الدراسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري "الذي يعد من الشروط اللازم توافرها للبيانات والتي ينبغي التحقق

منها قبل استخدام كثير من الاختبارات اللابارامترية⁽¹⁷²⁾ "وذلك في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه. وذلك لأنه وفقاً لنظرية الحد المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة."⁽¹⁷³⁾

كما تأكدت الباحثة قبل اختبار فرضيات الدراسة من شروط نموذج الانحدار وهي:

- الاستقلال الذاتي للبواقي (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي) باستخدام اختبار دارين واتسن (Durbin-Watson)، حيث كانت قيمة مؤشر الاختبار قريبة من 2 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.
- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test وذلك من خلال فحص الشكل البياني رقم (13) للعلاقة بين الاحتمال التجميقي المشاهد والاحتمال التجميقي المتوقع للبواقي المعيارية.

الشكل رقم (13): رسم بياني للعلاقة بين الاحتمال التجميقي المشاهد والاحتمال التجميقي المتوقع للبواقي المعيارية



⁽¹⁷²⁾ القضماني، عادل. (2011). محاضرات غير منشورة في استخدام برنامج SPSS، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

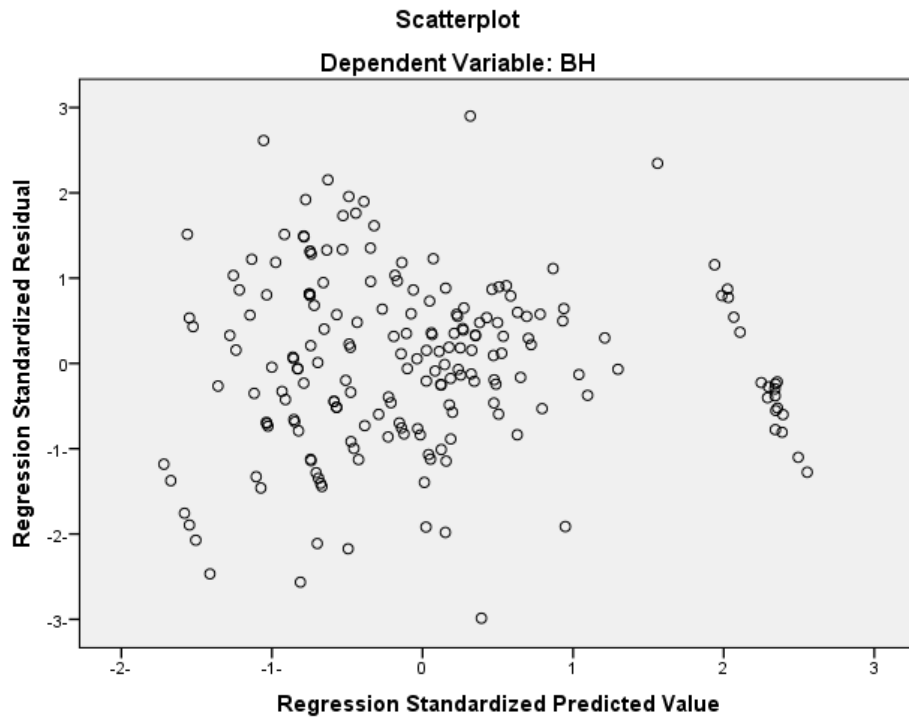
⁽¹⁷³⁾ أمين، أسامة ربيع. (2008). كتاب التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، كلية التجارة،

جامعة المنوفية، القاهرة، ص106.

من خلال فحص الشكل رقم (13) يتم الحكم على مدى توافر الشرط الخاص باعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي، وكون البيانات تتجمع حول الخط المستقيم نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين) Homoscedasticity من خلال فحص انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع وفق ما هو موضح في الشكل رقم (14).

الشكل رقم (14): انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع



يلاحظ من الشكل رقم (14) أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس وثبات في تباين الأخطاء وهذا يتسق مع شرط الخطية.

النموذج الأول: الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

يُظهر الجدول رقم (19) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام اختبار بيرسون Person Correlation وذلك بهدف التعرف على طبيعة وشدة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الأمان المصرفي) مقاساً بنسبة حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات، وجاءت نتيجة الاختبار كالآتي:

الجدول رقم (19): نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغيرات المستقلة

Correlations							
	IR	CR	LR	CPR	ROE	ROA	RP
Pearson Correlation	.744	.362	.635	.891	.231	.719	.387
Sig	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

يتضح لنا من خلال مصفوفة الارتباط ما يلي:

- 1- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ما بين مخاطر أسعار الفائدة ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.744).
- 2- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي، وهذه العلاقة ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط (0.362).
- 3- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ودرجة الأمان المصرفي عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغ معامل الارتباط (0.635). وبالتالي أي زيادة محتملة في السيولة ستؤدي إلى زيادة درجة الأمان المصرفي.
- 4- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ما بين نسبة كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.891).
- 5- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي، حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.231).
- 6- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي، حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.719).
- 7- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي، وهذه العلاقة ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط (0.387).

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط

سيتم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات الربعية للمصارف عينة الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط Method of simple linear regression analysis، حيث يُعتبر هذا الأسلوب من أهم الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين متغير تابع (Y) dependent variable ومتغير مستقل (X_i) independent variable بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي البسيط simple linear regression model، وباعتماد على الحزمة البرمجية Spss يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Y = a + \beta X_i$$

حيث:

(Y) المتغير التابع الأمان المصرفي: BH (Bank Hedging)

المتغيرات المستقلة (X_i):

LR (Liquidity Risk): مخاطر السيولة.

CR (Credit Risk): مخاطر الائتمان.

CPR (Capital Risk): مخاطر رأس المال.

IR (Interest Risk): مخاطر أسعار الفائدة.

ROE (Return on Equity): العائد على حقوق الملكية.

ROA (Return on Assets): العائد على الموجودات.

RP (Revenue Power): معدل القوة الإيرادية.

وبهدف اختبار فرضيات الدراسة واستخراج نتائج معادلات الانحدار تم إجراء التحليلات المبينة أدناه وحصلنا على النتائج الآتية:

• نتيجة اختبار الفرضية الأولى

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل مخاطر السيولة:

$$BH = -1.701 + .837 LR$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (20) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (20): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.701	.031		-55.762	.000
	LR	.837	.052	.635	16.239	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (sig) P-value تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وهذه إشارة إلى أن المتغير المستقل مخاطر السيولة يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي، وأن ارتفاع السيولة بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 0.837

وبالانتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التصحيح التي وردت في الجدول رقم (21):

الجدول رقم (21): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.635 ^a	.403	.402	.55550

a. Predictors: (Constant), LR

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد (R^2 (R Square) فقد بلغت قيمته (0.403)، أي أن (40.3%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسَّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر السيولة، في حين أن (59.7%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.
- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أن (40.2%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسَّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر السيولة، في حين أن (59.8%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (22):

الجدول رقم (22): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان

المصرفي

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	81.379	81.379	263.719	.000 ^b
	Residual	120.347	.309		
	Total	201.726			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), LR					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أنَّ النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا ما يؤكده لنا مقياس (F) الذي بلغت قيمته (263.719) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية (0.05)، كما نجد أنَّ قيم p-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ. بناءً على ما سبق نستنتج أن نسبة السيولة لها تأثير واضح على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي".

• نتيجة اختبار الفرضية الثانية

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل مخاطر الائتمان:

$$BH = -1.666 + .152 CR$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (23) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (23): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.666	.050		-33.083	.000
	CR	.152	.021	.362	7.161	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (sig) P-value تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وهذه إشارة إلى أن المتغير المستقل مخاطر الائتمان يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي ، وأن ارتفاع مخاطر الائتمان (مخصصات الديون المشكوك فيها/ إجمالي القروض) بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 0.152 وبالاتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التصحيح التي وردت في الجدول رقم (24):

الجدول رقم (24): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.362 ^a	.131	.129	.64313

a. Predictors: (Constant), CR

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول رقم (24) ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد (R Square) فقد بلغت قيمته (0.131)، أي أن (13.1%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر الائتمان، في حين أن (86.9%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أن (12.9%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسَّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر الائتمان، في حين أن (87.1%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (25):

الجدول رقم (25): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.208	21.208	51.274	.000 ^b
	Residual	140.215	.414		
	Total	161.423			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), CR					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أن النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (الأمان المصرفي)، وهذا ما يؤكده لنا مقياس (F) الذي بلغت قيمته (51.274) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية معنوية (0.05)، كما نجد أن قيم p-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ.

بناءً على ما سبق نستنتج أن لمخاطر الائتمان تأثيراً على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي".

• نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل مخاطر رأس المال:

$$BH = -.851 + .759 \text{ CPR}$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (26) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (26): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.851	.032		-26.951	.000
	CPR	.759	.020	.891	38.720	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (sig) P-value تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وهذه إشارة إلى أن المتغير المستقل مخاطر رأس المال يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي، وأن ارتفاع مخاطر رأس المال (نسبة كفاية رأس المال) بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 0.759 وبالاتصال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح التي وردت في الجدول رقم (27):

الجدول رقم (27): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.891 ^a	.794	.793	.32706

a. Predictors: (Constant), CPR

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لقيمة معامل التحديد (R Square) R^2 فقد بلغت (0.794)، أي أن (79.4%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر رأس المال، في حين أن (20.6%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.
- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أن (79.3%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر رأس المال، في حين أن (20.7%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (28):

الجدول رقم (28): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي

Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	160.374	160.374	1499.271	.000 ^b
	Residual	41.610	.107		
	Total	201.984			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), CPR					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أن النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر رأس المال) والمتغير التابع، حيث نجد أن قيم p-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ. بناءً على ما سبق نستنتج أن لمخاطر رأس المال تأثيراً على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي".

• نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل مخاطر سعر الفائدة:

$$BH = -2.102 + 1.325 IR$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (29) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (29): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.102	.026		-80.824	.000
	IR	1.325	.060	.744	22.023	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (sig) P-value تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وبملاحظة قيمة (t) نجد أنها أكبر من (2) وتساوي بالقيمة المطلقة (22.023)، وهذا إشارة إلى أن المتغير المستقل مخاطر سعر الفائدة يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي، وأن ارتفاع مخاطر سعر الفائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 1.325 وبالانتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح التي وردت في الجدول رقم (30):

الجدول رقم (30): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.744 ^a	.554	.553	.48050

a. Predictors: (Constant), IR

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لقيمة معامل التحديد (R^2 (R Square) فقد بلغت (0.554)، أي أن (55.4%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر سعر الفائدة، في حين أن (44.6%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أنّ (55.3%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل مخاطر سعر الفائدة، في حين أنّ (44.7%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمّن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (31)

الجدول رقم (31): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفي

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	111.977	111.977	485.002	.000 ^b
	Residual	90.274	.231		
	Total	202.250			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), IR					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أنّ النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث نجد أنّ قيم p-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ.

بناءً على ما سبق نستنتج أنّ لمخاطر سعر الفائدة تأثيراً على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي".

• نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل معدل العائد على حقوق الملكية:

$$BH = -1.650 + .135 ROE$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (32) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (32): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.650	.088		-18.669	.000
	ROE	.135	.034	.231	3.995	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (sig) P-value تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وبملاحظة قيمة (t) نجد أنها أكبر من (2) وتساوي بالقيمة المطلقة (3.995)، وهذا إشارة إلى أن المتغير المستقل معدل العائد على حقوق الملكية يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي، وأن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 0.135

وبالانتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح التي وردت في الجدول رقم (33):

الجدول رقم (33): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.231 ^a	.053	.050	.67919

a. Predictors: (Constant), ROE

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد (R^2 R Square) فقد بلغت قيمته (0.053)، أي أن (5.3%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل معدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن (94.7%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أن (5%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسَّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل معدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن (95%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (34):

الجدول رقم (34): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير معدل العائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفي

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.361	7.361	15.957	.000 ^b
	Residual	131.010	.461		
	Total	138.371			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), ROE					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أن النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث نجد أن قيم p-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ.

بناءً على ما سبق نستنتج أن لمعدل العائد على حقوق الملكية تأثيراً على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي".

• نتيجة اختبار الفرضية السادسة

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل معدل العائد على الأصول:

$$BH = -.052 + .507 ROA$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (35) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (35): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.052	.126		-.410	.682
	ROA	.507	.035	.719	14.686	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (sig) P-value تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وهذا إشارة إلى أن المتغير المستقل معدل العائد على الأصول يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي، وأن ارتفاع معدل العائد على الأصول بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 0.507 وبالانتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التصحيح التي وردت في الجدول رقم (36):

الجدول رقم (36): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.719 ^a	.516	.514	.50535

a. Predictors: (Constant), ROA

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد (R^2 (R Square) فقد بلغت قيمته (0.516)، أي أن (51.6%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل معدل العائد على الأصول، في حين أن (48.4%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.
- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أن (51.4%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير

المستقل معدل العائد على الأصول، في حين أنَّ (48.6%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمّن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (37):

الجدول رقم (37): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير معدل العائد على الأصول على درجة الأمان المصرفي

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	55.077	55.077	215.667	.000 ^b
	Residual	51.587	.255		
	Total	106.664			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), ROA					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أنَّ النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث نجد أنَّ قيم P-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ.

بناءً على ما سبق نستنتج أن لمعدل العائد على الأصول تأثيراً على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي".

• نتيجة اختبار الفرضية السابعة

تبين المعادلة المشار إليها أدناه معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع (الأمان المصرفي) والمتغير المستقل القوة الإيرادية:

$$BH = -.977 + .282 RP$$

وقد استخلصت نتائج هذه المعادلة من الجدول رقم (38) الذي يتضمن مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير القوة الإيرادية على درجة الأمان المصرفي:

الجدول رقم (38): مصفوفة الانحدار الخطي البسيط لتأثير القوة الايرادية على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		ed Coefficient	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.977	.124		-7.868	.000
	RP	.282	.035	.387	7.985	.000

a. Dependent Variable: BH

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة P-value (sig) تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من 5%، وهذا إشارة إلى أن المتغير المستقل القوة الايرادية يمارس تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع الأمان المصرفي، وأن ارتفاع معدل القوة الايرادية بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار 0.282

وبالانتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التصحيح التي وردت في الجدول رقم (39):

الجدول رقم (39): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير القوة الايرادية على درجة الأمان المصرفي

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.387 ^a	.150	.148	.64364

a. Predictors: (Constant), RP

b. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 (R Square) (0.150)، أي أن (15%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير المستقل معدل القوة الايرادية، في حين أن (85%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.
- أيضاً تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) إلى أن (14.8%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغير

المستقل معدل العائد على الأصول، في حين أنَّ (85.2%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمّن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (40):

الجدول رقم (40): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير القوة الإيرادية على درجة الأمان

المصرفي

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.414	26.414	63.760	.000 ^b
	Residual	149.551	.414		
	Total	175.965			
a. Dependent Variable: BH					
b. Predictors: (Constant), PR					

نلاحظ من جدول تحليل التباين السابق أنَّ النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث نجد أنَّ قيم p-value تساوي الصفر، وبالتالي وجود معنوية مقبولة للنموذج ويمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ.

بناءً على ما سبق نستنتج أنَّ للقوة الإيرادية تأثير على درجة الأمان المصرفي، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي".

وحول ما سبق يمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب النحدر الخطي البسيط ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة كما يلي:

❖ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وكلما ارتفعت نسبة (الأصول السائلة/ إجمالي الودائع) بمعدل (1%)، أدّى ذلك إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.837%). حيث أنَّ زيادة السيولة لدى المصرف تعزز من قدرته على تسديد التزاماته في الوقت المحدد دون تحقيق خسائر وهو ما يعزز من درجة الأمان لدى المصرف.

ونجد أنَّ نتيجة هذه الدراسة تختلف عما توصّلت إليه دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، 2004) والتي خلصت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة، بينما أكّدت دراسات كلّ من (العبيدات، 2003)، (صباح، 2008) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.

❖ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ممثلةً بنسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي التسهيلات) ودرجة الأمان المصرفي، وكلما ازدادت تلك النسبة بمقدار (1%) ازدادت درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.152%). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي التسهيلات) تقيس قدرة المقترضين على سداد الالتزامات المترتبة عليهم اتجاه المصرف، مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوك في تحصيلها. وفي ظل الأزمة التي تتعرض لها سورية قامت المصارف باتّباع سياسة تحوطيّة بزيادة نسبة التغطية النقدية للقروض غير المنتجة عن طريق زيادة المخصصات المشككة وذلك لمواجهة الارتفاع في المخاطر الائتمانية الأمر الذي يفسر النتيجة. وتختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسات (العبيدات، 2003)، (خريوش والزعبي والعبادي، 2004)، (صباح، 2008)، (Olawaju, Akand, 2016) حيث توصلت تلك الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الائتمانية ودرجة الأمان المصرفي.

❖ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر أسعار الفائدة ودرجة الأمان المصرفي، حيث أنّ زيادة نسبة (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) بمقدار (1%)، سيترتب عليه ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار (1.325%). وهذا يدل على أنّ القطاع المصرفي يتأثر إيجاباً بارتفاع معدلات الفائدة وسلباً بانخفاضها، حيث أنه كلما ارتفعت هوامش أسعار الفائدة كلما زادت درجة ربحية المصارف وبالتالي التأثير إيجاباً على درجة الأمان المصرفي.

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع ما توصّلت إليه بعض الأدبيّات الماليّة والمصرفيّة مثل دراسة (العبيدات، 2003) ودراسة (المولي، 2004)، بينما تتفق مع ما توصّلت إليه دراسة (صباح، 2008) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المتعلّقة بالتقلّبات في سعر الفائدة (IR).

❖ توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال (نسبة كفاية رأس المال) ودرجة الأمان المصرفي، حيث إنّ زيادة كفاية رأس المال بمقدار (1%) سيؤدي بدوره إلى زيادة درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.759%). وهذه النتيجة منطقية، حيث يساهم رأس المال في امتصاص الخسائر والمحافظة على درجة الأمان المصرفي. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيّات الماليّة والمصرفيّة أمثال (صباح، 2008)، (Ankenbrand, 2015). بينما تختلف عمّا توصّلت إليه دراسات (العبيدات، 2003)، (خريوش والزعبي والعبادي، 2004) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسيّة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال.

- ❖ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من معدلي (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) من جهة ودرجة الأمان المصرفي من جهة أخرى. حيث كلما زادت ربحية البنك سيؤدي ذلك إلى تعظيم قيمة أسهم البنك في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على درجة الأمان المصرفي للبنك. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصّلت له معظم الدراسات السابقة أمثال دراسات (العبيدات، 2003)، (Olawaju, 2015)، (Ankenbrand, 2015)، (صباح، 2008) حيث بيّنت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على الأصول. كما خلصت دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، 2004) إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.
- ❖ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي، وإنّ زيادة معدل القوة الإيرادية بمقدار (1%) سيؤدي بدوره إلى زيادة درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.282%). وتتفق هذه النتيجة مع الواقع المصرفي ومع دراسة (المخلافي، 2004)، بينما تختلف عن نتيجة دراسة (العبيدات، 2003) التي أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومعدل القوة الإيرادية.

النموذج الثاني: الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression)

يهدف الانحدار المتعدد التدريجي إلى إيجاد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطاً به. ويتم إدخال عدد من المتغيرات المستقلة تدريجياً (وليس كل المتغيرات) لمعادلة الانحدار المقترحة، حيث يؤدي إدخال عدد كبير من المتغيرات المستقلة إلى فقدان القدرة على تطبيق شروط الانحدار ولمعالجة هذه المشكلة نستخدم الانحدار التدريجي للتحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار.

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (41) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وقيمة الدلالة الإحصائية Sig للارتباط.

الجدول رقم (41). مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات

Correlations									
		BH	IR	CR	LR	CPR	ROE	ROA	RP
Pearson Correlation	BH	1.000	.838	.415	.713	.883	.155	.740	.692
	IR	.838	1.000	.332	.895	.883	.077	.605	.539
	CR	.415	.332	1.000	.530	.237	.508	.574	.499
	LR	.713	.895	.530	1.000	.739	.211	.613	.505
	CPR	.883	.883	.237	.739	1.000	-.033-	.549	.511
	ROE	.155	.077	.508	.211	-.033-	1.000	.753	.635
	ROA	.740	.605	.574	.613	.549	.753	1.000	.877
	RP	.692	.539	.499	.505	.511	.635	.877	1.000
Sig. (1-tailed)	BH	.	.000	.000	.000	.000	.015	.000	.000
	IR	.000	.	.000	.000	.000	.141	.000	.000
	CR	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000
	LR	.000	.000	.000	.	.000	.002	.000	.000
	CPR	.000	.000	.000	.000	.	.321	.000	.000
	ROE	.015	.141	.000	.002	.321	.	.000	.000
	ROA	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000
	RP	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.

من مصفوفة الارتباط أعلاه يتضح:

- 1- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ما بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.883).
- 2- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين مخاطر أسعار الفائدة ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.838).
- 3- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغ معامل الارتباط (0.740).
- 4- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ما بين نسبة السيولة ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.713).
- 5- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي، حيث أنّ قيمة معامل الارتباط بلغت (0.692).
- 6- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي، حيث أنّ قيمة معامل الارتباط بلغت (0.415).
- 7- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.155).

ثانياً: تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

سيتم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات الربعية للمصارف عينة الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Method of Stepwise Multiple Regression analysis، حيث وفقاً لهذا الأسلوب يتم إدخال عدد من المتغيرات المستقلة (وليس كل المتغيرات) إلى معادلة الانحدار المقترحة، ويتم ترتيب دخول المتغيرات المستقلة للمعادلة وفقاً لمعيار إحصائي (Criteria) يولد ويقترح من الطريقة نفسها. وتكون عملية إدخال المتغيرات المستقلة إلى معادلة الانحدار مجدية إذا كان هناك تأثير على معامل التحديد R Square وقيمة F المحسوبة في جدول تحليل التباين ANOVA. يوضح الجدول رقم (42) المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار، والطريقة التي تم بها اختيار المتغيرات الواجب إدخالها.

الجدول رقم (42): المتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CPR		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	ROA		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	ROE		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
4	CR		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
5	LR		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
6	IR		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: BH

من الجدول السابق نجد:

تم إدخال المتغيرات المستقلة التي دلالتها الإحصائية ($P\text{-value} \leq 0.05$) ألا وهي (مخاطر رأس المال - معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر أسعار الفائدة).

في حين تم استبعاد المتغير المستقل (القوة الإيرادية) حيث أن قيمة ($P\text{-value} \geq 0.100$).

هذا ويوضح الجدول رقم (43) المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية.

الجدول رقم (43): المتغيرات التي تم استبعادها من معادلة الانحدار تدريجياً

Excluded Variables^a

Model		Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	IR	.265 ^b	3.807	.000	.265	.220
	CR	.219 ^b	7.016	.000	.452	.944
	LR	.134 ^b	2.699	.008	.191	.453
	ROE	.185 ^b	5.932	.000	.394	.999
	ROA	.366 ^b	11.889	.000	.651	.699
	RP	.326 ^b	10.278	.000	.596	.739
2	IR	.073 ^c	1.264	.208	.091	.200
	CR	.066 ^c	2.099	.037	.150	.661
	LR	-.039 ^{-c}	-.951-	.343	-.069-	.392
	ROE	-.664 ^{-c}	-14.077-	.000	-.714-	.147
	RP	.097 ^c	1.815	.071	.130	.230
3	IR	-.013 ^{-d}	-.305-	.761	-.022-	.195
	CR	.092 ^d	4.312	.000	.299	.657
	LR	-.028 ^{-d}	-.960-	.338	-.069-	.392
	RP	.077 ^d	2.060	.041	.148	.229
4	IR	-.037 ^{-e}	-.941-	.348	-.068-	.191
	LR	-.099 ^{-e}	-3.297-	.001	-.233-	.317
	RP	.077 ^e	2.162	.032	.155	.229
5	IR	.153 ^f	2.551	.012	.183	.076
	RP	.058 ^f	1.634	.104	.118	.222
6	RP	.049 ^g	1.392	.166	.101	.219

a. Dependent Variable: BH

b. Predictors in the Model: (Constant), CPR

c. Predictors in the Model: (Constant), CPR, ROA

d. Predictors in the Model: (Constant), CPR, ROA, ROE

e. Predictors in the Model: (Constant), CPR, ROA, ROE, CR

f. Predictors in the Model: (Constant), CPR, ROA, ROE, CR, LR

g. Predictors in the Model: (Constant), CPR, ROA, ROE, CR, LR, IR

نلاحظ من خلال الجدول رقم (43) ووفقاً للنموذج رقم (6) أنه تم استبعاد متغير مستقل واحد فقط ألا وهو (القوة الإيرادية)، وذلك بسبب أن الارتباط الجزئي بينه وبين درجة الأمان المصرفي غير دال إحصائياً كما يتضح من قيم الدلالة Sig.

وبالانتقال إلى نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح التي وردت في الجدول رقم (44):

الجدول رقم (44): نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد لتأثير المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي

Model Summary ^g				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.883 ^a	.779	.778	.33984
2	.934 ^b	.873	.871	.25858
3	.968 ^c	.938	.937	.18163
4	.971 ^d	.943	.942	.17380
5	.973 ^e	.946	.945	.16945
6	.974 ^f	.948	.946	.16704

a. Predictors: (Constant), CPR

b. Predictors: (Constant), CPR, ROA

c. Predictors: (Constant), CPR, ROA, ROE

d. Predictors: (Constant), CPR, ROA, ROE, CR

e. Predictors: (Constant), CPR, ROA, ROE, CR, LR

f. Predictors: (Constant), CPR, ROA, ROE, CR, LR, IR

g. Dependent Variable: BH

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد المصحح في النموذج رقم (6) (Adjusted R Square) (0.946)، أي أن (94.6%) من التغيرات التي تطرأ على الأمان المصرفي يمكن أن تُفسَّر بتأثير ما يحصل من تغيرات في المتغيرات المستقلة (مخاطر رأس المال – العائد على الأصول – العائد على حقوق الملكية – مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر أسعار الفائدة) ، في حين أن (5.4%) من تلك التغيرات تفسرها عوامل أخرى.

أما بالنسبة لتحليل التباين (ANOVA) الذي يتضمن ما يُشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس فقد وردت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (45):

الجدول رقم (45): جدول تحليل التباين (ANOVA) لتأثير المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي

Model		Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	78.557	78.557	680.220	.000 ^b
	Residual	22.289	.115		
	Total	100.846			
2	Regression	88.009	44.004	658.130	.000 ^c
	Residual	12.838	.067		
	Total	100.846			
3	Regression	94.546	31.515	955.363	.000 ^d
	Residual	6.301	.033		
	Total	100.846			
4	Regression	95.107	23.777	787.163	.000 ^e
	Residual	5.739	.030		
	Total	100.846			
5	Regression	95.419	19.084	664.629	.000 ^f
	Residual	5.427	.029		
	Total	100.846			
6	Regression	95.601	15.934	571.077	.000 ^g
	Residual	5.245	.028		
	Total	100.846			

نلاحظ من جدول تحليل التباين أن قيم P- value تساوي الصفر، وبالتالي النموذج يُعتبر موضوعياً وملائماً لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مخاطر رأس المال - العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر أسعار الفائدة) والمتغير التابع.

يوضح الجدول رقم (46) مصفوفة الانحدار المتعدد التدريجي لتأثير المتغيرات المستقلة التي تم إدخالها في النموذج على درجة الأمان المصرفي، حيث تم التوصل من خلاله إلى معادلة خط الانحدار الآتية:

$$BH = -0.073 + 0.224CPR + 0.723ROA - 0.618ROE + 0.069CR - 0.258LR + 0.253IR$$

الجدول رقم (46): مصفوفة الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتأثير المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي

Coefficients ^a								
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-.841-	.045		-18.873-	.000		
	CPR	.735	.028	.883	26.081	.000	.883	.883
2	(Constant)	-.172-	.066		-2.614-	.010		
	CPR	.567	.026	.682	22.122	.000	.883	.847
	ROA	.258	.022	.366	11.889	.000	.740	.651
3	(Constant)	.068	.049		1.385	.168		
	CPR	.214	.031	.257	6.918	.000	.883	.448
	ROA	.775	.040	1.099	19.494	.000	.740	.816
	ROE	-.628-	.045	-.664-	-14.077-	.000	.155	-.714-
4	(Constant)	.005	.049		.110	.912		
	CPR	.214	.030	.257	7.233	.000	.883	.465
	ROA	.746	.039	1.058	19.316	.000	.740	.814
	ROE	-.643-	.043	-.680-	-15.014-	.000	.155	-.737-
	CR	.044	.010	.092	4.312	.000	.415	.299
5	(Constant)	.095	.055		1.724	.086		
	CPR	.264	.033	.317	8.101	.000	.883	.508
	ROA	.753	.038	1.068	19.960	.000	.740	.824
	ROE	-.644-	.042	-.681-	-15.427-	.000	.155	-.747-
	CR	.060	.011	.125	5.420	.000	.415	.367
	LR	-.133-	.040	-.099-	-3.297-	.001	.713	-.233-
6	(Constant)	-.073-	.086		-.857-	.393		
	CPR	.224	.036	.269	6.270	.000	.883	.416
	ROA	.723	.039	1.026	18.588	.000	.740	.805
	ROE	-.618-	.042	-.654-	-14.577-	.000	.155	-.728-
	CR	.069	.011	.145	6.022	.000	.415	.402
	LR	-.258-	.063	-.191-	-4.091-	.000	.713	-.286-
	IR	.253	.099	.153	2.551	.012	.838	.183

a. Dependent Variable: BH

وحول ما سبق يمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise) كما يلي:

❖ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال (نسبة كفاية رأس المال) ودرجة الأمان المصرفي، حيث إنَّ زيادة كفاية رأس المال بمقدار (1%) سيؤدي بدوره إلى زيادة درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.224%).

❖ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي، حيث كلما زادت نسبة (صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات) بمقدار (1%) ازدادت درجة الأمان المصرفي متمثلة بنسبة (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات) بمقدار (0.723%).

❖ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي، حيث كلما زادت نسبة (صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي حقوق الملكية) بمقدار (1%) انخفضت درجة الأمان المصرفي متمثلة بنسبة (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات) بمقدار (0.618%)، وهذه النتيجة مغايرة للنتيجة التي توصلنا إليها في أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث أدى إدخال متغيرات مستقلة أخرى في معادلة الانحدار (نسبة كفاية رأس المال - معدل العائد على الأصول) إلى جانب المتغير المستقل معدل العائد على حقوق الملكية إلى التأثير في طبيعة العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي وذلك كون علاقة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة حيث بلغت (0.155). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدخال المتغير المستقل (نسبة كفاية رأس المال) إلى معادلة الانحدار ممثلاً بنسبة (صافي الأموال الخاصة/ الموجودات المرجحة بالمخاطر + حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية) والذي يرتبط بعلاقة عكسية دالة إحصائياً مع معدل العائد على حقوق الملكية وفق ما هو مبين في مصفوفة ارتباط بيرسون (الجدول رقم 40) أدى إلى ظهور هذه النتيجة.

❖ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان متمثلة بنسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي التسهيلات) ودرجة الأمان المصرفي، وكلما ازدادت تلك النسبة بمقدار (1%) ازدادت درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.069%).

❖ وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وكلما ارتفعت نسبة (الأصول السائلة/ إجمالي الودائع) بمعدل (1%)، أدى ذلك إلى انخفاض درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.258%). وهذه النتيجة مغايرة للنتيجة التي توصلنا إليها في أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث أدى وجود متغيرات مستقلة أخرى في معادلة الانحدار (نسبة كفاية رأس المال - معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - مخاطر الائتمان) إلى

جانب المتغير المستقل مخاطر السيولة إلى التأثير في طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي. ويمكن تفسير هذا التأثير بأن إدخال المتغير المستقل (معدل العائد على الأصول) إلى معادلة الانحدار أدى إلى ظهور هذه النتيجة وذلك كون العلاقة بين السيولة والربحية علاقة عكسية، ووفقاً للنتائج الواردة في التحليلات أعلاه يرتبط معدل العائد على الأصول بعلاقة طردية دالة إحصائياً مع المتغير التابع (الأمان المصرفي).

- ❖ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر أسعار الفائدة ودرجة الأمان المصرفي، حيث أنّ زيادة نسبة (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) بمقدار (1%)، سترتّب عليه ارتفاع درجة الأمان المصرفي بمقدار (0.253%).
- ❖ تم استبعاد المتغير المستقل (القوة الإيرادية)، حيث أن الارتباط الجزئي بينه وبين درجة الأمان المصرفي غير دال إحصائياً كما يتضح من قيم الدلالة Sig في الجدول رقم (42) .

المطلب الثاني: النتائج والتوصيات

بناءً على ما تمّ استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي فقد توصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

يمكن تحديد أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، والتي جاءت على النحو التالي:

- 1- شهد القطاع المصرفي التقليدي السوري الخاص فترة نمو وازدهار اقتصادي في عام 2010، حيث بلغ متوسط معدل نمو الودائع في تلك الفترة (27%). بينما شهد عامي (2012-2011) ارتفاعاً كبيراً بنسبة السحوبات النقدية، وذلك بسبب تأثر أداء البنوك بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. لتعاود قيمة الودائع تزداد تدريجياً ابتداءً من عام 2013 وتبلغ الذروة في عام 2017 وبنواقع (835,232) مليار، ما يمكن تفسيره بالانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية وتضخم قيمة الودائع.
- 2- تراجع معدل نمو التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي التقليدي السوري الخاص بشكل كبير في عامي 2011-2012، وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة وارتفاع المخاطر الائتمانية إلى مستويات غير مسبقة تراكمت مع الظروف السياسية غير المستقرة في البلاد والتي أثّرت في النشاط الائتماني تأثيراً كبيراً، الأمر الذي يؤكّد مدى حساسية نشاط الائتمان وارتباط المخاطر عموماً والائتمانية خصوصاً بالاستقرار السياسي والأمني في أي دولة، مما أدّى إلى توقّف معظم المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة نتيجة تخوّفها من انخفاض نوعية محفظة القروض لديها، ومحاولة تلك المصارف تحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة.
- 3- اتّباع القطاع المصرفي الخاص التقليدي سياسة تحوطية بزيادة نسبة التغطية النقدية للقروض غير المنتجة عن طريق زيادة المخصصات المشكّلة وذلك لمواجهة الارتفاع في المخاطر الائتمانية.
- 4- تحقيق كافة المصارف التقليدية الخاصة خلال فترة الدراسة لمعيار بازل (II) ولقرار مجلس النقد والتسليف السوري رقم 253/م.ن/ب/4 الصادر في 24 كانون الثاني لعام 2007، والمتضمّن "وجوب عدم تدني نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن (8%)". باستثناء بنك سورية والخليج الذي انخفضت نسبة كفاية رأسماله فيه في عام 2014 إلى ما دون النسبة المعيارية حيث بلغت (6.31%) نتيجة للخسائر المتراكمة التي تحملها البنك، ليقوم بزيادة رأسماله في عام 2015 لمعالجة التجاوزات الحاصلة على الضوابط الاحترازية.

- 5- انخفاض المعدّل الوسطي لكفاية رأس المال في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي في عام 2010 وذلك بسبب ازدياد المخاطر المصرفية التي تراكمت مع ازدياد النشاط المصرفي والازدهار الاقتصادي. و بقي منخفضاً مع بداية الأزمة في عام 2011 وذلك بسبب ازدياد نسبة القروض المتعثرة وتراكم الخسائر التشغيلية التي تمّ امتصاص جزء كبير منها باستهلاك جزء من رؤوس الأموال المصرفية الخاصة. ليعاود ارتفاعه خلال أعوام 2013-2014-2015-2016، حيث تمّ إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال، والتي تُمثّل أرباحاً غير محققة بسبب ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي وتدهور قيمة الليرة السورية بشكل كبير، وذلك وفقاً لمتطلبات قرار مجلس النقد والتسليف 1088/م.ن/ب4 تاريخ 2014/2/26، الأمر الذي يُفسّر ارتفاع المعدّل الوسطي لكفاية رأس المال.
- 6- ارتفاع سيولة القطاع المصرفي التقليدي الخاص تدريجياً ابتداءً من عام 2012 لتبلغ الذروة في عام 2016، وذلك في ضوء متطلبات الحيطة والحذر وسياسة التحوط التي اتبعتها البنوك السورية الخاصة في محاولة لتدعيم ثقة الجمهور، بالإضافة إلى توقّف معظم المصارف عن منح القروض في ضوء ارتفاع حجم التعثر.
- 7- على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي السوري، نجد أنّ الدخل التشغيلي للمصارف الخاصة السورية شهد نمواً ملحوظاً خلال جميع سنوات الدراسة، إذ لم يتأثر هذا الدخل بظروف ما بعد عام 2011، بل على العكس سجّل الدخل التشغيلي أرقاماً قياسية في هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة (فترة ما قبل عام 2011)، حيث تعتبر الأرباح غير المحققة من تقييم مركز القطع البنوي سبباً لهذه النتيجة، إذ من غير المنطقي عدم تأثر دخل المصارف رغم كل ما تشهده أعمالها من انخفاض، والخسائر التي تحققها من ارتفاع المصاريف، والإعسار المالي لعملائها.
- 8- انخفاض الأرباح بشكل ملحوظ في عام 2017، حيث حققت معظم البنوك خسائر تشغيلية ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.
- 9- انخفاض المعدّل الوسطي للعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي في عام 2012، حيث بلغ (0.91%)، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في جودة محفظة التسهيلات الائتمانية وارتفاع حجم القروض غير المنتجة. بينما سجّل المعدّل الوسطي للعائد على الأصول أدنى قيمة له عام 2009 حيث بلغت (-0.48%)، ويعود السبب في ذلك إلى الخسائر التي حققتها البنوك الجديدة التي باشرت أعمالها في نفس العام (2009)

وهي (بنك الأردن - بنك الشرق - فرنسبنك - بنك قطر الوطني) وذلك كون إيرادات المصارف في هذه السنوات (سنوات التأسيس) تكون أقل بكثير من مصاريفها. ولكن ابتداءً من عام 2013 بدأت المعدلات الوسطية لكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول يرتفع تدريجياً، وذلك مع نجاح بعض هذه البنوك بتحصيل جزء من القروض غير المنتجة، بالإضافة إلى إدراج فروقات تقييم القطع البنوي.

10- يلعب رأس المال المصرفي دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وأمان المصرف، حيث أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أنّ مخاطر رأس المال (كفاية رأس المال) من أهم وأكثر العوامل التي تؤثر تأثيراً جوهرياً إيجابياً على درجة الأمان المصرفي.

11- سجّل بنك قطر الوطني (QNB) قيمة شاذة لجميع نسب الدراسة، حيث سجّل البنك معدلات مرتفعة جداً للسيولة والملاءة خلال جميع سنوات الدراسة، كما أنّه البنك الأكثر حساسيةً اتجاه أصوله (يتأثر سلبياً بانخفاض أسعار الفائدة). ويمكن تفسير تلك القيم الشاذة لبنك قطر الوطني بانخفاض حصته السوقية من إجمالي الودائع وإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي السوري الخاص (حيث لم تتجاوز حصته السوقية لكل من الودائع والتسهيلات الائتمانية 3%)، كونه تأسّس في 2009/9/30، لتبدأ بعدها الأزمة في عام 2011 وبالتالي لم يتسنى له جذب الحصة السوقية المقبولة من الودائع مقارنةً بالبنوك الأخرى وهذا ما قد يفسر النتائج.

12- وجود معنوية جيدة لجميع نماذج الدراسة المقدّمة من حيث قدرتها على التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي في المصارف السوريّة الخاصة التقليدية.

13- إنّ الاتجاه نحو تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية إلى جانب دعائم بازل الثلاثة أصبح ضرورة دولية. وعلى الرغم من التّحدي الذي يمثّله تطبيق تلك المعايير في ظل خصوصية القطاع المصرفي السوري، إلّا أنّه يسهم في تعزيز سلامته ونموّه وتطوير إدارة مخاطره بما يُعزز استقراره المالي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة التي تمّ التوصل إليها، تمّ اقتراح التوصيات التالية:

- 1- ضرورة توفر إدارة فعّالة للمخاطر في البنوك تتولّى عمليّة التقييم الشاملة لكافة المخاطر التي تواجهها من خلال اتّباع أساليب حديثة وعلميّة في تحديد وإدارة وتقييم المخاطر المصرفيّة.
- 2- وضع خطط طوارئ لمواجهة الأحوال المفاجئة التي قد تتعرّض لها المصارف السوريّة التجاريّة الخاصّة على نحو يضمن سلامة ومتانة مراكزها الماليّة، وخصوصاً في المرحلة الحرجة التي تمرّ بها سورية الآن.
- 3- تحسين جودة النموذج المقدم في هذه الدراسة عن طريق إدراج متغيّرات الاقتصاد الكلي وعلى وجه التحديد (تقلّبات سعر الصرف ومعدّل التضخّم) بعد الإفصاح عنها رسمياً.
- 4- يجب أن يكون لدى كل بنك إجراءات لتقييم مدى كفاية رأسماله مقارنةً بحجم المخاطر لديه، وكذلك ضرورة صياغة استراتيجية واضحة للبقاء على مستويات كافية من رأس المال لما له من تأثير إيجابي على درجة الأمان المصرفي.
- 5- وضع استراتيجيات استثمارية مناسبة للوضع الاقتصادي الحالي تمكّن المصارف من تنويع محفظتها الاستثمارية وتفتح آفاقاً جديدة لتوظيف أموالها بالشكل الذي يزيد الإيرادات مع مراعاة المخاطر وإدارتها وخاصّةً في ظل وجود نسب عالية من السيولة لدى المصارف لما لذلك من أثر كبير على زيادة العائد المصرفي فضلاً عن كونه أحد الوسائل لزيادة رأس مال المصرف.
- 6- تقوية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك، والعمل على تطوير إجراءات الرقابة المصرفيّة بما يتلائم مع الواقع المصرفي الحالي ويسهم في زيادة كفاءته وتطوّره في إطار متطلّبات المعايير الدوليّة وفي سبيل تحقيق السلامة المصرفيّة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أبو زعيتر، باسل جبر. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير.
2. احلاسه، نصر رمضان. (2013). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. أحمد، نضال رؤوف. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون.
4. آل علي، رضا صاحب أبو حمد. (2002). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.
5. انجرو، إيمان. (2007). التحليل الائتماني ودوره في ترشييد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
6. الببلاوي، حازم. (2004). لجنة بازل والرقابة على البنوك، جريدة الأهرام، العدد 42958.
7. البديري، حسين جميل. (2003). البنوك مدخل محاسبي وإداري، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
8. الدراجي، حسن أحمد، إجبارة، عبد المنعم حسن. (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الليبي - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا، كلية الاقتصاد والمحاسبة، ليبيا.
9. بوحسون، ياسر. (2007-2008). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
10. بوحضر، رقية، لعاربة، مولود. (2010). واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مجلة جامعة الملك عبد العزيز.
11. بوعبدلي، أحلام، عبد الرزاق، خليل. (2004). تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف.
12. جروح، ماهر. (2015). جودة الخدمات المصرفية وأثرها في ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
13. الجزراوي، إبراهيم، النعيمي، نادية. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد.

14. الجشي، محمد محمود. (2015). استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
15. الجمعية السعودية للمحاسبة. (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم.
16. الجميل، سرمد كوكب. (2002). التحديات والخيارات في عصر العولمة، المؤسسة العربية المصرفية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى.
17. حسان، ماهر. (2002). أهمية بازل 1 وبازل 2 لمستقبل العمل المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 261.
18. الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر.
19. حشاد، نبيل. (2004). دليلك إلى اتفاقية بازل II (المضمون - الأهمية - الأبعاد)، موسوعة بازل II، الجزء الأول.
20. حشاد، نبيل. (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، الجزء الثاني.
21. الحكيم، ميثم فريد راضي. (2008). أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
22. حماد، طارق عبد العال. (2000). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، القاهرة: المكتب العربي.
23. حمرة، محمد ابراهيم. (2013/2014). إدارة المخاطر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
24. حمرة، محمد. (2010-2011). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
25. حنفي، عبد الغفار. (1997). إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعتي الاسكندرية وبيروت العربية.
26. حنفي، عبد الغفار. (2004). أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الاسكندرية: الدار الجامعية.
27. حنفي، عبد الغفار. (2007). إدارة المصارف، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: الدار الجامعية.
28. حوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق. (2011). النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
29. الحياي، وليد ناجي. (2007). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

30. الخجا، جمانه. (2010). دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
31. خريوش، حسين علي، الزعبي، خالد عبد العال، العبادي، محمد عيسى. (2004). العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن.
32. خصاونة، أحمد سليمان. (2008). المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، الأردن: عالم الكتاب الحديث ودار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى.
33. خضور، حسام. (2014). دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
34. الخطيب، سمير. (2008). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الاسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثالثة.
35. خطيب، منال. (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
36. خويص، راوية نزيه. (2011). إدارة المخاطر التشغيلية وتطبيقها في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
37. الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى. (2006). البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
38. الراوي، خالد. (2003). إدارة العمليات المصرفية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
39. رمضان، زياد، جودة، محفوظ. (2006). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.
40. الزبيدي، حمزة محمود. (2000). التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
41. الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
42. سلطان، محمد سعيد. (1993). إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية: الدار الجامعية.

43. سلطة النقد الفلسطينية. (2005). تطبيق بازل II في الدول العربية، ورقة مقدمة لصندوق النقد العربي.
44. السمهوري، محمد. (1999). اقتصايات في النقود والبنوك، فلسطين-غزة، الطبعة الأولى.
45. الشماع، خليل. (2007). أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، الطبعة الأولى.
46. الشماع، خليل، (2006). إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.
47. صادر، مكرم. (2003). الصناعة المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة، مجلة اتحاد المصارف العربية.
48. صباح، بهية مصباح محمود. (2008). العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
49. الصائغ، محمد، صاحب أبو حمد، رضا. (2006). دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
50. الصيرفي، محمد. (2007). إدارة المصارف، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
51. بن عامر، نعيمة. (2002). البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
52. العامري، محمد عباس. (2012). استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية - المجلد السابع - العدد 21 - الفصل الرابع، الكلية التقنية الإدارية، بغداد.
53. عبد الحميد، عبد المطلب. (2001). العولمة واقتصايات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية.
54. عبد الحميد، عبد المطلب. (2002). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الاسكندرية، الدار الجامعية.
55. عبد القادر، بودي، مجدوب، بحوصي. (2008). مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات"، الشلف.

56. عبد الكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى. (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات
بازل II - دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، جامعة بيرزيت،
فلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلاديلفيا الأردنية.
57. عبد المعطي، رضا، محفوظ أحمد جودة. (1999). إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للنشر
والتوزيع.
58. العصار، رشاد، الحلبي، رياض. (2000). النقود والبنوك، عمان: دار الصفاء للطباعة
والنشر، الطبعة الأولى.
59. عقل، مفلح محمد. (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان: مكتبة
المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
60. عقل، مفلح محمد. (2006). وجهات نظر مصرفية، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر
والتوزيع.
61. العلاق، بشير عباس. (2001). إدارة المصارف، مدخل وظيفي، الأردن.
62. علي، أحمد شعبان. (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور
البنوك المركزية، دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الإسكندرية،
الدار الجامعية.
63. العلي، أحمد. (2009). إدارة المحفظة الاستثمارية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
64. العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق. (2013). قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على
النشاطات المصرفية الأساسية، دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية،
مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول.
65. العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق. (2008). إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، كلية
الاقتصاد، جامعة دمشق.
66. عمايري، أمجد محمد. (2012). التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة في المصارف
التجارية، دراسة تطبيقية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة
دمشق.
67. عروف، سهيلة، عثمانية، سليمة. (2016). واقع تطبيق مقررات لازل II وبازل III في
القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، ص 24.
68. غزاوي، عمر. (2008). بحث في الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، الجزائر،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

69. فرج، شعبان. (2014). العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
70. قارون، أحمد. (2013/2012). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة فرحات عباس.
71. القزويني، شاكر. (1992). محاضرات في اقتصاديات البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
72. قصوة، رعيد. إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
73. كراجه، عبد الحليم، وآخرون. (2006). الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع.
74. كنجو، كنجو. الحمدو، عصري. شيجا، أيمن. (2006)، إدارة المؤسسات المالية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حلب.
75. كنعان، علي. (2015). إدارة المصارف والسياسات المصرفية.
76. الكور، عز الدين مصطفى. (2010). الهيكل - الوصف الأداء المنافسة في صناعة البنوك الأردنية، ورقة عمل.
77. كوكش، ربا فهمي. (2012). دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
78. مجلس النقد والتسليف، سوريا، قرار رقم 588/م ن/ ب 4 تاريخ 22-11-2009.
79. محمد نضال الشعار. (2005). أسس العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر، حلب، سورية.
80. المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد. (2004). تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإدارية.
81. مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 2005/2/13، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة.
82. مفتاح، صالح، معارفي، فريدة. (2007). المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

83. المليجي، هشام. (2002). تطوير القياس المحاسبي للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية - دراسة تطبيقية - المجلة العلمية لكلية التجارة، عدد (26)، مصر.
84. المولي، رواء أحمد يوسف. (2004). تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية.
85. نجار، حياة. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
86. النعيمي، عدنان تايه، الساقى، سعدون مهدي وآخرون. (2007). الإدارة المالية النظرية والتطبيق، عمان، دار المسيرة.
87. الهندي، منير ابراهيم. (1996). الفكر الحديث في مجال الاستثمار، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية.
88. الهندي، منير ابراهيم. (2006). إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، بنوك تجارية، صناديق استثمار، أسواق الأوراق المالية، بنوك إسلامية، شركات تأمين، أسواق المشتقات، كلية التجارة، جامعة طنطا.
89. هيل، عجمي جميل. (2003). أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، عمان، مركز الأردن للدراسات.
90. القضماني، عادل. (2011). محاضرات غير منشورة في استخدام برنامج SPSS، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
91. أمين، أسامة ربيع. (2008). كتاب التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، كلية التجارة، جامعة المنوفية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

1. Akand Joseph, OlarewajuOdunayo.(2016). An Empirical Analysis of Capital Adequacy Determinants in Nigerian Banking Sector, International Journal of Economics and Finance, University of KwaZulu-Natal, Durban, South Africa correspondence.
2. Obeidat Samer Fakri, Al Tamimi Khaled Abdalla. (2013).Determinant of capital adequacy in commercial banksof Jordan an empirical study, International Journal of Academic research in Economics and managementsciences.

3. ⁽¹⁾ Ankenbr And Thomas, Dao Binh .(2015).Capital AAnkenbrand Thomas, Dao Binh. (2015). **Capital Adequacy & Banking Risk – An empirical study on Vitnamewse Banks.**
4. Basel Committee on Banking Supervision, supporting Document to the new Basel Capital Accord Issued for comment by 31 May 2001, Bank of International settlement, Juanuary 2001.
5. Bertrand, Rime.(2000).**Capital Requirement and Bank Behavior: Empirical Evidence for Switzerland**, working paper, study center Grezensee, Swiss National Bank.
6. Bodie, ZVI, Kane, Alex, Marcus, Alan. (2014). "**Investment**", 4th, ed, The McGraw-Hill/Irwin series in finance, insurance and real estate.
7. Hennie Van Greuning, Sonja Barjovic Bratanovic. (2009). **Analayzing Banking Risk**, Third Edition, The international Bank for Reconstruction and Devalopment, Washington.
8. Mishkin, Frederic.(2007). **The Economic of Money, Banking, and Finanical Markets**, Columbia University, Apostolossierletis. Fourth Canadian Edition.
9. Mishkin, Frederic S, Eakins, Stanley G.(1999). **Financial Markets and Institutions**-addison Wesley Longman Inc. 3rd.ed.u.s.a.
10. Santamero & Babbel.(2004).**financial market & Instruments**, 3RD.Ed. Mc Graw-Hill.
11. Scott Mac Donald S & Timothy W .Koch. (2010). **Management of Banking**, 7^h edition, p 81.
12. Voir Desmecht.F. (2004). **Pratique de l'activité bancaire**, gestion comptable et commerciale, informatique financière et gestion des risques, Paris, Dunod.
13. Rose, Peter s, Hudgins, Sylvia C. Irwin, Richard D. (2005). **Bank Management & Financial Services** – 6th edition

المواقع الإلكترونية

http://www.bis.org/ .1

www.docudesk.com/http: .2

Abstract

Given the importance of banking safety, as all countries seek to maintain the stability of their banking systems, and based on the current circumstances of the private banking environment in Syria, this study aimed to clarify the role and effectiveness of risk management as a key element in controlling the level of banking safety and achieving the stability and safety of the financial positions of the Syrian private conventional banks through determining the most important factors affecting the level of banking safety of these banks including the proper trade-off between risk and return, through implementing a financial and statistical analysis on the study variables. Therefore, the variables behavior has been studied where some of the independent variables represent the most important risks that the banks are exposed to (interest rate risk, credit risk, liquidity risk, and capital risk), while the others represent the profitability of the banks (return on equity ratio, return on assets ratio and the rate of force-revenue) in order to find its impact and its ability to explain the changes in the dependent variable (Banking safety) which is measured by equity on total assets ratio, through creating a standard model based on the financial analysis of the private commercial banks published financial statement during the period between 2009 and 2017 to examine the relationship between the independent variables and the dependent variable by using the social science package program SPSS (Statistical Package Social Science) to conduct the statistical estimation.

The descriptive analysis of the study concluded that banks performance was affected by the political situation and economic conditions in the country which in turn had its impact on their operational and financial results, and prompt these banks to use the profits from the re-evaluation of their structural positions as a tool to improve the public image and its financial results, also enhanced their liquidity through applying a hedging policy as an attempt to reinforce public confidence, as most of the banks stopped granting new credit facilities due to the political status and the country's conflicts and disputes which has been reflected on the economic status in general and the financial capabilities of the debtors in specific, which led to the increase of the financial deficiencies ratios for a great number of debtors due to the country's current status.

This study recommended the necessity of an effective risk management in banks that conduct a comprehensive assessment for all types of risks that faces them through following the modern analysis in defining, assessing and managing the risks, and set a contingency plans for unexpected events that banks might be exposed to in order to ensure the safety and robustness of their financial positions, especially in this critical period, and work on developing the banking monitoring procedures that is suitable to the current situation in Syria and increasing its efficiency and development along with international requirements and standards in order to achieve the banking safety.



The Role of Risk Management in controlling the level of banking safety An Empirical Study on Private Commercial Banks in Syria

***"This Research was Prepared as a Requirement of
The Master Degree in Banking and Insurance"***

**Prepared By
Azza Ramadan**

**Supervised By
Dr. Ali Kanaan**